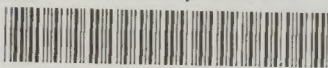


McGill University Libraries



3102401914V

ISLAMIC
KB2637.25
A71
A33
1915

McGill University Libraries



3 102 401 914 V

~~C5~~

~~.A8277w~~

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

22984 *

McGILL
UNIVERSITY

77-VC

1-11-12

C5
A8277 W

McC. -
June 5, 1962

كِتَابُ
الْوَقْفِ

... al-Waqf

﴿ الوقف ﴾

« تأليف »

Abul al-Jalil Abul al-Rahman "Ashokul

عبد الجليل عبد الرحمن عتيوب

« من علماء مدرسة القضاء الشرعي »

« وقاض بالمحاكم الشرعية »

﴿ الطبعة الأولى ﴾

سنة ١٣٣٣ هـ
م ١٩١٥

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ﴾

﴿ طبع بمطبعة المعاهد الدينية ﴾

(بدرب الأتراك أمام الازهر الشريف بمصر)

(اصحابها عبد الحميد علي حجازي)

مقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وليّ النعم ، والصلاة والسلام على رسوله محمد سيد العرب
والعجم ، وآله وأصحابه ذوي النفوس الزكية ، والأخلاق المرضية ، من
وقفوا أنفسهم لخدمة الدين ، واعلاء شأن المسلمين ، ففازوا بالنعيم المقيم .

(وبعد) فقد كنت وقت دراستي لمباحث الوقف بمدرسة القضاء
الشرعي لا أقصر على مذاكرة الكتاب المقرر في هذا الموضوع بل كنت
أراجع الدرس في غير كتاب من المطولات لاستيفاء ما قصرت عنه
المختصرات وتفصيل ما أجملته وكشف ما أبهمته وتصحيح ما أخطأته وكانت
رغبتى الشخصية في علوم الشريعة الإسلامية التي منها الفقه تخفف عني ما أقاسيه
من الآلام وأعانيه من المتاعب في استخراج درر هذه المطولات وتجدد في همة
لا تعرف الكلل وعزماً لا ينتهي أو يبلغ الأمل وكنت كلما اقتنصت شاردة
أو ظفرت بفائدة قيدتها بالكتابة أو تحققت موضعها من الكتاب ليسهل
الرجوع عند الحاجة اليه وكان يدور بخدي اذ ذاك أن أجمع تلك الثمرات
التي اقتطفتها وهاتيك الدرر التي استخلصتها وأضم إليها ما تصير به كتاباً
مستقلاً وأقدمه لطلاب العلم الذين يحبون التوسع في العلوم الشرعية ولا

يستسهلون الرجوع الى الكتب الأزهرية لأنهم لم يالفوا طريقتها ولم
يتبينوا مسالكها فلما انتهت مدة الدراسة وقضى الله ان أشغل بالحاماة
الشرعية وعلمت كثرة مشكلات الأوقاف في المحاكم وعناية المحامين
والقضاة بجلها وتعرف حكمها قويت عزيمتي وتوجهت ارادتي نحو تأليف
هذا الكتاب ليكون طلبة الطلاب وغنية المدرسين وهداية القضاة
والمحامين فابتدأت فيه مستعيناً بالله وأما من كتب الفقه مطولها ومختصرها
كالبحر الرائق وتبيين الحقائق وفتح القدير والدر المختار وحاشيتي الطحطاوي
وابن عابدين عليه والفتاوى الهندية والأقروية والخيرية والأسعدية والمهدية
وتنقيح الحامدية وكتاب الاسعاف في أحكام الأوقاف وقانون العدل
والانصاف للمرحوم محمد قدري باشا وكتاب مباحث الوقف للأستاذ
الشيخ محمد زيد

وكنت أقرأ الموضوع أولاً في هذه المؤلفات ثم أكتبه معتنياً بحسن
الترتيب وجودة العبارة وجمع ما تفرق منها مما تكثرت الحاجة اليه . ولم يفتني
ذكر الخلاف بين علماء المذهب في موضعه ولا يبان الأدلة الراجحة منها
والمرجوح والمعمول به من الآراء والمتروك حتى يعم نفعه طلاب العلم من
كل الطبقات ويستريح بمراجعته العالم النحرير الذي لا يهدأ باله الا اذا رأى
الحكم مشفوعاً بدليل يقويه والرأي مصحوباً بما يثبت أو ينفيه

وقد تحاشيت فيه التكرار الا لغرض لا يفوت الريب ادراكه .
وتجنبيت فيه الحشو والاستطراد حرصاً على نشاط القارئ ووقته النفيس
ان يذهبا بين هذين العيين اللذين لم يخل منهما أحدث المؤلفات في هذا
المبحث وضعاً وأصغرهما حجماً

وان كتابي هذا قد جاء والحمد لله كما يريد عشاق العلم ومحبو الاتقان
الذين لم يحجبهم الهوى عن الانصاف ولم تمل بهم الأغراض عن طريق
الصواب ليس بالطويل الممل ولا القصير المخل فوفق بين رغبة الطلبة
والمدرسين والقضاة والمحامين بعبارة لم تبعد عن اصطلاح الفقهاء ولم تجف
أسلوب الأدباء لتسهل على المبتدي وتروق لدى المنتهي

واني سأدع الى انصاف القارئ المقارنة بينه وبين غيره من الكتب
التي ألفت في هذا الموضوع خاصة غير اني لا أرى بأساً ان أصف له بعضها
مقتصر افي الوصف على ما يشهد به العيان ولا يختلف فيه اثنان

ان كتاب أحكام الأوقاف للإمام أبي بكر الخصاصف مع انه عمدة من
ألف بعده في هذا الموضوع لا يفيد قارئه فكرة عامة في موضوعه لقلة
قواعده وكثرة صوره الجزئية فضلاً عن كثرة التكرار فيه وخلط مسائله
بمسائل الوصية ونحو ترتيبه عن أذواق طلاب العلم في هذا العصر الذي
تنوعت فيه العلوم وضاعت عنها الأوقات . لذلك لا أكون مبالغا اذا قلت
ان هذا الكتاب على نفاسته لا يجدي تدريسه ولا يعم نفعه

وان كتاب الاسعاف لما كان مختصراً من كتابي هلال والخصاصف
لم يسلم من بعض عيوب أصله على انه قد يذكّر القاعدة ثم يذكّر من
فروعها ما لا يتفق معها ولا ينطبق عليه حكمها والسبب في ذلك اختلاف
أصليه في الرأي فيذكر القاعدة الخلافية بينهما متبعاً رأي أحدهما ثم يذكّر
من فروعها ما لا ينطبق الا على الرأي الآخر بدون بيان فيقع القارئ في
الحيرة والاضطراب وحسب القارئ برهاناً على هذا ما جاء في صفحتي ١١
و ١٢ من هذا الكتاب بالطبعة الأميرية الأولى

وان قانون العدل والانصاف للمرحوم محمد قدري باشا على حسن ترتيبه وكمال تحريره وكثرة ما حوى من نفائس المطولات في هذا الموضوع لم يؤلف ليكون كتاب تدريس يعم نفعه المتعلمين والمعلمين وانما وضع كما يدل اسمه ليكون قانونا على مثال القوانين الغربية يرجع القضاة في أحكامهم اليه فجاء بطبيعة الحال مفكك الأجزاء خاليا من أدلة الأحكام غير متعرض لما فيها من الخلاف ان كان

وأما كتاب مباحث الوقف للاستاذ الجليل الشيخ محمد زيد فانه مع تماسك أجزائه وعناية مؤلفه بسهولة عبارته سهولة جعلت معانيه على طرف الثمام وأجاءته في كثير من الأحوال الى الأطناب الذي يناسب حال المبتدي وتمثل منه نفس المنتهي لا يلائم ما مؤلفه من الدرجة الرفيعة بين علماء الشريعة ولا يناسب علمه الغزير وفضله الشهير . ولعل عذر الأستاذ في ذلك انه قصد ربط مواد قانون العدل والانصاف بعضها ببعض وتلخيص بعض أبوابه مع محاذاته في الترتيب وعدم التغيير في جل مبانيه والزيادة في معانيه ليقترب الى طلبة مدرسة الحقوق فهمه ويسهل عليهم جمعه فجاء كما أراد وأرادت الطلبة ولو مضى الأستاذ على هذا النحو في كل مواد الكتاب أو شاء ان يضم كتابا مستقلا في هذا الموضوع لأحسن جد الاحسان وكان له من عار في فضله وقراء كتبه ما ليس له منهم الآن في كتابه مباحث الوقف الذي لا يعد حقيقة من مبتكراته

وقد ذيلت هذا الكتاب بأسئلة امتحانات مدرسة القضاء الشرعي في قسميها الأول والثاني من منذ ان فتحت الى سنة ١٩١٣ المتعلقة بمباحث الوقف خاصة لتكون مسبارا للطلاب يعرف به درجته العلمية التي استفادها

من دراسته وعونا للمدرس على معرفة الدقة في وضع السؤال وتحريره
حتى يكون جميل المبني غزير المعنى دالا على قوة الطالب أو ضعفه وجده
أو كسله .

ورجائي من قارئه ان يصلح بعد التبين ما طغى فيه القلم وزات فيه القدم
ولا يطير بذلك فرحافان السلامة من العيوب فيما نزله علام الغيوب لا فيما
تناولته القدرة البشرية وعمت فيه الفسكرة الانسانية

واني أسأله جل شأنه ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وان يعم
بنفعه المسامين ويوفقني لخدمة الدين فانه على ما يشاء قدير نعم المولى
ونعم النصير .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿تعريف الوقف﴾

الوقف لغة : الحبس والمنع وهو مصدر وقفت الشيء إذا حبسته وأوقفته بهذا المعنى لغة تميمية رديئة ^(١) . ثم اشتهر إطلاق المصدر أعني الوقف على اسم المفعول فيقال هذا البيت وقف أي موقوف . ومن ثم جمع على أوقف والوقف شرعاً : حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد . والتصدق بمنفعها ابتداء وانتهاء . أو انتهاء فقط

فالتصدق ابتداء وانتهاء يكون فيما إذا وقف العين من أول الأمر على جهة من جهات البر التي لا تنقطع كالفقراء والمساجد والمدارس والمستشفيات والحصون والخانات والمقابر والسقايات والقناطر ونحو ذلك وهذا هو المسمى بالوقف الخيري

والتصدق انتهاء فقط يكون فيما إذا وقف العين من أول الأمر على من يحتمل الانقطاع واحداً أو أكثر ثم جعلها بعدهم لجهة بر لا تنقطع كالوقف على نفسه وذريته أو على زيد ونسله ومن بعدهم للمساكين ويسمى هذا بالوقف الأهلي

وهذا تعريف للوقف عند الصاحبين كما سيتضح لك بعد

(١) وقد ادعى المازني أنها لم تعرف في كلام العرب . وذكر في القاموس أنه لم يسمع في فصيح الكلام أوقف إلا بمعنى سكت أو بمعنى أمسك وأقلع .

حكم الوقف : اعلم انه لا خلاف على الصحيح بن أبي حنيفة وأصحابه
في جواز الوقف وصحته . وإنما الخلاف بينهم في لزومه وعدم لزومه
فذهب الامام الى ان الوقف تصدق بالمنفعة كالعارية مع بقاء العين
على ملك الواقف فيجوز له ان يتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات الشرعية
كالبيع والهبة والرهن وتورث عنه اذا مات . وهذا معنى عدم لزومه وإنما
جعل الامام بمنزلة العارية ولم يكن عارية حقيقة لأنه قد يكون الواقف
هو القيم على وقفه واذا سلمه الى قيم فقد يكون ذلك القيم غير مستوف
للمنافع والعارية لا تكون الا في يد المستعير المنتفع

واستدل على مذهبه بقوله عليه الصلاة والسلام لا حبس عن فرائض
الله تعالى . وبما روى عن شريح (جاء محمد صلى الله عليه وسلم يبيع الخبيس)
وبأن حقوق العباد لم تنقطع عن الموقوف إذ لهم الانتفاع به زراعة وسكنى
وبقاء الحقوق دليل بقاء الملك فيه ولا ملك لغير الواقف من العباد اتفاقاً
فوجب أن يكون ملكاً للواقف . ويوضح ذلك أيضاً ما للواقف من ولاية
انصب القوام على وقفه ومن صرف غلات الوقف على مقتضى شرطه . ومتى
ثبت بقاء ملك الواقف في الموقوف ثبت عدم لزوم الوقف لاتفاق الامام
وصاحبيه على التلازم بين البقاء على الملك وعدم اللزوم وبين الخروج عن
الملك واللزوم

وذهب صاحبان الى ان الوقف يوجب خروج العين عن ملك الواقف
لا الى مالك على وجه تعود المنفعة فيه الى العباد فلا يسوغ له أن يتصرف
فيه بالبيع ونحوه بعد وقفه ولا يورث عنه اذا مات . وهذا معنى لزومه
واستدلا بقوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه حينما أتاه

وقال له انى أصبت أرضاً بخير لم أصب ما لا قط أنفس عندي منه فكيف تأمرنى به (ان شئت حبست أصلها وتصدق بثمرتها) فجعلها عمر رضى الله عنه لا تباع ولا توهب ولا تورث تصدق بها (أى بثمرتها) على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفى الرقاب والغزاة فى سبيل الله والضيف لاجتاح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف وان يطعم صديقاً غير متمول منه وأوصى به الى حفصة أم المؤمنين ثم الى الأكبر من آل عمر وأشهد على كتاب وقفه نفرا من المهاجرين والأَنْصار

فالحديث صريح فى ان الموقوف محبوس عن التصرف فيه بالبيع والهبة ونحوهما وهذا هو معنى لزوم الوقف المقتضى لزوال الملك

وبأن حاجة الواقف ماسة الى دوام وصول الثواب اليه ولا طريق الى هذا الا بلزوم الوقف واذاً يزول الملك للتلازم

ولا يستبعد زوال الملك لا الى مالك لأن ذلك نظيراً فى الشرع وهو المسجد فانه لا ملك لأحد فيه باتفاق

وأما قوله عليه السلام « لا حبس عن فرائض الله تعالى » فعنايه نفي ما كان فى الجاهلية من حرمان الاناث من الارث والتوريث بالموالاة والمؤاخاة مع وجودهن

وقول شريح « جاء محمد يبيع الحبيس » محمول على حبس الكفرة من البحيرة والوصيلة والسائبية ^(١) توفيقاً بين الأدلة

(١) السائبية الناقة التي كانت تسبب فى الجاهلية لنذر أو نحوه والبحيرة بنتها الاخيرة وذلك ان الناقة اذا ولدت عشرة أبطن كلهن اناث سيبت فلم تتركب ولم يشرب لبنها ولدها أو الضعيف حتى تموت فاذا ماتت أكلها الرجال والنساء جميعاً وبجرت اذن بنتها الاخيرة

ولا يجب ان يكون تعلق حق العبد بالموقوف أثرًا من آثار الملك .
ألا ترى ان القربان يصير الى الله بالاراقة مع أن صاحبه يتصرف فيه
بالأكل والاطعام والتصدق بتولية الشرع لكونه هو المتقرب به الى الله
فيجوز ان يكون أمر الوقف كهذا

والذي استحسنته الكمال بن الهمام في فتح القدير ما ذهب اليه مالك
رحمه الله من ان الوقف لا يوجب خروج العين عن ملك الواقف ولكنه
مع ذلك لازم لا يسوغ للواقف التصرف فيه ولا يورث عنه اذا مات .
ولذلك نظير في الشرع وهو أم الولد والمدير المطلق عندنا فان الملك في كل
باق ولكن لا يسوغ التصرف فيهما ولا يورثان بعد الموت

ووجه استحسان الكمال لهذا القول مع انه مساو لمذهب الصحابين
في مخالفة الأصل اذ في قولهما خروج الملك لا الى مالك وهو خلاف الأصل
وفي هذا بقاء الملك مع امتناع التصرف وهو خلاف الأصل أيضا . أنه
ترجح بدليل آخر محصله أن ملك الواقف المال الموقوف ثابت قبل الوقف
ييقن والمعلوم بالوقف عدم جواز البيع ونحوه فليثبت ذلك القدر فقط
ويبقى الملك ثابتا حتى يوجد ما يزيله يقينا ولم يوجد

والحق ما عليه الصحابان والأئمة الثلاثة من القول بالازوم لتضافر
الأحاديث على ذلك فقد صح عنه قوله عليه السلام لا يباع ولا يورث
وتكرر هذا في أحاديث كثيرة ولا استمرار عمل الأمة من الصحابة والتابعين

فسمى البحيرة وتكون سائبة كأماها : والوصيلة هي الشاة تلد سبعة أبطن عناقين عناقين فإذا
ولدت في الثامنة جديا بذجوه لأهلهم وان ولدت جديا وعنقا قلوا وصات أخها فلا
يذبحون أخها من اجالها ولا تشرب لبنها النساء وكانت للرجال وجرت مجرى السائبة

ومن بعدهم الى يومنا على ذلك . وهذا اجماع عملي على خلاف قول الامام
رضي الله عنه فلا يعارض بما ذكره الامام من الأحاديث المتقدمة .

— * — * — * —

﴿ متى يلزم الوقف ﴾

علامت ان الامام رضي الله عنه يقول بجواز الوقف كما تجوز العارية
وعدم لزومه لكنه قال يلزم بواحد من ثلاثة من أمور
الأول : ان يحكم بلزومه حاكم يرى ذلك بعد الدعوى الصحيحة
والبينة أو ما يقوم مقامها لأنه مجتهد فيه وحكم الحاكم في المجتهد فيه مما يرفع
الخلاف . وصورة ذلك ان يسلم الواقف الموقوف الى متول ثم يتظاهر
بالرجوع عن الوقف بحجة انه غير لازم فيأبى المتولي عليه ذلك ويتخاصمان
عند قاض يرى اللزوم فيحكم به

والمراد بالحاكم المولي من قبل السلطان أو نائبه اما المحكم . وهو الذي
يفوض اليه المتخاصمان الحكم في حادثة معينة فالصحيح ان حكمه لا يرفع الخلاف
الثاني : ان يفرز الواقف المسجد ويأذن بالصلاة فيه ثم يصلي فيه
بجماعة أو مطلقاً على اختلاف الروايتين في ذلك

وانما لزم الوقف في المسجد على رأى الامام بدون حكم لأنه ليس في
قوله جعلته مسجداً ما ينبي عن بقاء الملك فلا يحتاج الى القضاء بزواله . بخلاف
قوله جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة فان فيه ما ينبي عن البقاء على الملك
لتحصل الغلة على ملكه فيصدق بها وهو لفظ الوقف فيحتاج الى حكم الحاكم
بزوال الملك حتى يلزم الوقف

ومقتضى هذا التعليل انه لا يحتاج في جعله مسجدا الى قوله وقفته ونحوه وهو كذلك . وأنه لو قال وقفته مسجدا ولم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل فيه أحد لا يصير مسجدا الا بحكم وهو بعيد كذا في الفتح ما خلا

الثالث : ان يخرج الواقف وقفه مخرج الوصية كان يقول اذا مات فأرضى هذه موقوفة على الفقراء أو هي وقف بعد موتى على الفقراء . والصحيح ان لزوم في هذه الحالة انما هو بالنظر الى الورثة فيما يخرج من الثلث اذا مات الواقف مصراً على وقفه فلا يمكنهم تملك الموصى به لعدم امكان انقطاع الموصى له وهم الفقراء في المثالين . أما بالنظر الى الواقف فلا لزوم بل يجوز له ان يتصرف فيه بجميع انواع التصرفات الشرعية لأنه وصية معنى .

وقد زاد صاحب الاسعاف على ما يلزم الوقف به أمرين حيث قال : ولو كان الواقف مجتهداً يرى لزوم الوقف فأمضى رأيه فيه وعزم على زوال ملكه عنه أو مقلدا فسأل فأفتى بالجواز قبله وعزم على ذلك لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد أو أفتى المقلد بعدم اللزوم بعد ذلك

وقوله فأفتى بالجواز لعل الصواب فأفتى باللزوم اذ أصل الكلام فيه كما هو واضح

والذى استظهره ابن عابدين ان ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لأن المجتهد اذا تغير رأيه لا ينقض ما أمضاه أولاً وكذا المقلد في حادثته ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهداً آخر . أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم فانه يحكم برأى نفسه لا برأيهما . وإذا فهذان

الأمران لا يلزم الوقف بهما في القضاء وإن لزم بهما في الديانة . وقد أُرشد
إلى هذا قول صاحب الاسعاف لا يصح الرجوع فيه ولم يقل لا يصح الحكم
بخلافه . وهو استظهار حسن

هذا ما يلزم به الوقف عند الامام

أما الصاحبان فمع اتفاقهما على لزوم الوقف قد اختلفا فيما يلزم به فذهب
محمد رحمه الله إلى أنه لا يلزم إلا بالتسليم والتسليم في كل شيء بحسبه ففي
الأراضي والدور بنصب القوام وتسليمها اليهم وفي المقبرة بالدفن وفي الخان
بنزول المارة وفي المسجد بالصلاة مع الاذن في الكل

وذلك لأن الوقف حق لله تعالى ولا يمكن تمليك المولي قصداً لأنه
مالك لجميع الأشياء فيحصل التمليك تبعاً للتسليم إلى المتولي كإصدقة المنجزة
والزكاة فإن تمليك المال فيهما من الله سبحانه وتعالى جاء في ضمن التسليم
إلى الفقير فيشترط فيه ما يشترط فيهما من التسليم

وذهب أبو يوسف رحمه الله إلى أن الوقف يلزم بمجرد القول لأنه
اسقاط للملك لا إلى مالك فأشبهه الاعتاق بخلاف الصدقة المنجزة فانها
إخراج من ملك إلى مالك فتحتاج إلى قبض العين لتمامها وهذا هو الراجح
المفتى به وعليه الأئمة الثلاثة

سبب الوقف : قصد التقرب إلى الله سبحانه وتعالى بفعل الخيرات
صفة الوقف : قد يكون الوقف مباحاً وقد يكون مندوباً أو واجباً .
فيكون مباحاً إذا لم تصحبه نية التقرب إلى الله كما في وقف أهل الذمة فإن
نية القرية منهم لا تصح وإن كان الوقف في ذاته لا بد أن يكون قرية كما
سيأتي . ويكون مندوباً إذا صحبته نية القرية . ويكون واجباً إذا كان

مندورا كما اذا قال الشخص ان شفيت من مرضي فله علي ان أقف أرضي
 هذه على طلبية العلم . فان الوقف في هذه الحالة واجب ان تحقق الشرط
 لوجوب الوفاء بالنذر بقوله تعالى (وليوفوا نذورهم) فان وقف على أولاده
 أو على من لا يجوز صرف زكاته له صح الوقف وبقي النذر لأن الصدقة
 الواجبة لا بد ان تخلص لله تعالى وفي صرفها الى هؤلاء نفع له فلم تخلص لله
 وان وقف على غيرهم سقط النذر . وانما صح نذر الوقف لأن من جنسه
 واجبا فانه يجب ان يتخذ الامام للمسلمين مسجداً من بيت المال أو من مالهم
 ان لم يكن لهم بيت مال

ركن الوقف : كل لفظ من الألفاظ الخاصة به المستوفية للشروط
 التي ستذكر في صيغة الوقف . كأرضي هذه صدقة موقوفة لوجه الله تعالى
 أو صدقة محرمة في سبيل الله أو على الفقراء

— * * * * *

* شروط الوقف *

الشرط لغة العلامة واصطلاحاً ما توقف عليه صحة الشيء وليس جزءاً
 من حقيقته

والشروط التي تتوقف عليها صحة الوقف أربعة أنواع

(١) الشروط التي تلزم في الواقف

لما كان الوقف من التبرعات اشترط في الواقف ان يكون أهلاً
 للتبرع بأن يكون (١) حراً (٢) عاقلاً (٣) بالغاً (٤) غير محجور عليه
 لفسه أو غفلة (٥) أودين

فباشتراط الحرية يعلم ان وقف الرقيق غير صحيح الا اذا أذنه مولاه
بالوقف وكان غير مستغرق بالدين فان كان مستغرقا به فلا يصح وقفه ولو
أذنه سيده مع الغرماء

وباشتراط البلوغ يعلم ان وقف الصبي غير صحيح سواء كان مميزاً أم
غير مميز وسواء كان المميز مأذوناً له أم لا لأنه في جميع أحواله ليس أهلاً
للتبرع والوقف من التبرعات ووليّه لا يملك التبرع بشيء من ماله فلا
يملك الاذن به

وباشتراط العقل يعلم ان المجنون لا يصح وقفه لأن الوقف تصرف
من التصرفات وجميع التصرفات تعتمد التمييز ولا تمييز عند المجنون . فلو كان
الجنون متقطعاً ووقف في حال افاقته ثم طرأ الجنون بعد الوقف صح وقفه
لانتفاء المانع . والمعنود مثل المجنون في ذلك

وباشتراط عدم الحجر للسفه يعلم ان السفه اذا حجر عليه فوقفه بعد
الحجر غير صحيح . لأن الوقف من التبرعات وهو ليس من أهلها هكذا
أطلق الخصاص وقيدته في فتح القدير بما اذا لم يقف على نفسه مدة حياته
ثم على جهة بر لا تنقطع فان فعل ذلك فوقفه صحيح لأنه ممنوع من التبرع
والوقف على النفس لا يعتبر تبرعاً بل فيه زيادة حفظ للموقوف واستحقاق
الغير له انما هو بعد موته فلا يضر

والمحجور عليه لفظة مثل المحجور عليه لسفه

وباشتراط عدم الحجر للدين يعلم ان وقف المدين المحجور عليه غير
صحيح لتعلق حق الغرماء بما له وهذا اذا كان الدين مستغرقاً فان لم يكن
مستغرقاً صح فيما زاد عن الدين لعدم لحاق ضرر بالغرماء حينئذ

ومثل المدين المحجور عليه المدين غير المحجور عليه اذا وقف في مرض
 موته . فانه ان كان دينه مستغرقا لا يصح وقفه والاصح فيما زاد ولكن بشرط
 ان يخرج من الثلث أو تجيزه الورثة كما ستعرفه في وقف المريض
 أما المدين غير المحجور عليه اذا وقف في صحته فوقفه صحيح مطابقا
 سواء كان دينه مستغرقا أم لا لكن اختلف العلماء في انه هل للغرماء طلب
 تقض الوقف في الموقوف كله أو فيما يفي بالدين منه أم ليس لهم ذلك
 فذهب بعضهم الى انه ليس لهم ذلك ولو قصد المدين بالوقف الهروب
 من الدين لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته وانما تعلق بذمته وهي باقية .
 لكن ان وقفه على نفسه وشرط وفاء دينه من غلة الوقف اتبع شرطه
 وان لم يشرط يوفي الدين من فاضل الغلة بعد اعطائه منها ما يكفيه بلا اسراف
 لبقاء الغلة على ملكه . وان وقفه على غيره فغلته جميعها للموقوف عليه خاصة
 وأنت ترى ان في هذا الرأي اجحافا كبيرا بحقوق الدائنين تأباه
 الشريعة المحكمة التي وضعت للمحافظة على الحقوق وصيانتها من تلاعب
 ذوي المطامع المذمومة والاغراض الفاسدة لذلك أفتى العلامة أبو السعود
 بأن للغرماء طلب تقض الوقف في الموقوف كله أو فيما يفي بالدين منه
 وحينئذ يأمره القاضي بالبيع وتسديد الدين من ثمنه فان فعل فيها والا نفذ
 عليه القاضي ذلك جبرا وهذا هو الراجح الذي عليه العمل
 ولا يشترط في الواقف ان يكون مسلما فيصح الوقف من أهل
 الذمة ومن المرتدة ومن المرتد أيضا الا انه في الأخير يكون موقوفا على
 الاسلام كما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى

(٢) الشروط التي تازم في الموقوف

يشترط في الموقوف أربعة شروط

الأول : ان يكون مالا متقوما سواء أكان عقارا أم منقولا الا ان

المنقول يشترط في وقفه استقلاله ان يكون متعارفا كما سيأتى

الثاني : ان يكون معلوما للواقف وقت الوقف فلو وقف شيئا من

أرضه . ولم يبينه وقت الوقف أو قال وقفت هذه الأرض أو هذا الأرض

على المساكين لا يصح الوقف لجهالة الموقوف

وكذلك لو وقف أرضاً فيها أشجار واستثنىها لا يصح لأنه صار

مستثنيا الأشجار بمواضعها وهي مجهولة فيكون الداخل في الوقف مجهولا

ولو قال وقفت جميع حصتي من هذه الأرض ولم يبين سهامه صح

استحسانا لأنها معلومة في الواقع ولو زاد بعد ذلك وهي الثلث فتيين انها

النصف فالنصف كله وقف لأن قوله وهي الثلث لما خالف الواقع صار لغوا

فكأنه لم ينطق به

ولا يشترط في صحة وقف العقار ذكر حدوده ولا كونه مشهوراً خلافاً

لما توهمه عبارة الفتح بل يكفي علم الواقف به وانما التحديد شرط في قبول

الشهادة عليه . واذاً لا يجوز الحكم ببطلان الوقف بمجرد قول الشهود لم

يحدده الواقف لنا ولا نعرفها ولا هي مشهورة

الثالث : ان يكون مملوكا للواقف وقت الوقف ملكا باتا ولو بسبب

فاسد ولذلك صح وقف ما اشتراه شراء فاسداً بعد قبضه أو ما وهب له هبة

فاسدة كذلك لثبوت الملك بعد القبض فيهما وتجب عليه القيمة

ويتفرع على هذا الشرط انه لا يصح الوقف فيما لو وقف الغاصب

المغضوب ثم اشتراه من صاحبه أو صالحه على شيء . أو وقف الموصي له
العقار الموصي به قبل موت الموصي . أو وقف الموهوب له الموهوب قبل
قبضه . أو المشتري المبيع قبل ان يسقط البائع خياره لانتفاء ملك الواقف
الموقوف وقت الوقف في جميع هذه الصور ولو كان الخيار للمشتري
فوقف أو للبائع فوقف فالوقف صحيح في الصورتين ويكون اسقاطا
للخيار في الأول وإبطالا للمبيع في الثاني

ويتفرع على هذا الشرط أيضاً انه ينقض الوقف ولو بني مسجدا اذا
استحق بملك أو أخذ بشفعة اتبين انه لم يكن مملوكا للواقف وقت الوقف
لكن ان ضمن الواقف للمستحق القيمة سح وقفه لاستناد الملك الى زمن
الاستيلاء واذا بطل الوقف فلا يجب على الواقف ان يشتري بضمن المستحق
اذا رجع به على البائع أو بضمن المأخوذ بالشفعة عقارا ليجعله وقفاً بدله
ويتفرع على هذا الشرط أيضاً انه لا يصح لمن في يده الاقطاعات ان
يقفها ولا للامام ان يقف أرض الحوز

والاقطاعات هي أراضي بيت المال التي تعطى لمن لهم استحقاق فيه
كالعلماء والقضاة لينتفعوا بغاتها جزاء لهم على أعمالهم مع بقاء رقبتهما لبيت
المال أما لو كانت الأرض ملكاً للسلطان فأقطعها لغيره أو اشترت من
بيت المال شراء صحيحاً أو كانت مواتاً فأحياها شخص باذن الامام فان وقفها
صحيح لثبوت الملك فيها حينئذ

وأراضي الحوز هي الأراضي التي عجز أصحابها عن زرعها ودفع الخراج
المقرر عليها فدفعوها للامام لتسكون منافعها في مقابل ما عليها من المؤن مع
بقاء عينها لهم ولذلك لا يصح للامام ان يقفها لعدم ثبوت ملكه فيها كما

لا يصح لمن أدخله فيها ذلك لكونه مزارعا ويصح لأربابها وقفها
 ويتفرع على هذا الشرط أيضاً توقف وقف المرتد على رأي أبي حنيفة
 لأن ملكه زال زوالاً موقوفاً فان عاد إلى الاسلام نفذ وقفه لتبين ان
 الملك كان باقياً وقت الوقف بجعل عارض الردة كان لم يكن . وان مات
 أو قتل على رده أو حكم بلحاقه بطل وقفه لتبين انه وقف مالا يملك
 ولا رواية عن أبي يوسف فيه وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم
 الذين انتقل إلى دينهم لبقاء ملكه كما كان قبل الردة
 أما المرتدة فوقفها صحيح عند أبي حنيفة أيضاً الا على حج أو عمرة أو
 نحوها مما لا يكون قرينة عندنا وعند أهل الديانة التي التحقت بها
 ولا يرد على اشتراط الملك في الموقوف ان وقف الفضولي صحيح مع
 انه غير مالك للموقوف غاية الأمر انه موقوف على اجازة المالك فان أجازته
 نفذ والا بطل - لأن الفضولي في الحقيقة ليس هو الواقف وانما الواقف
 حقيقة هو المالك اذ هو الذي ترجع حقوق الوقف اليه وينتفع بثوابه
 الرابع : ان يكون الموقوف مفرزاً فيما اذا كان مسجداً أو مقبرة
 لأن الشيوع فيهما مبطل لوقفهما اتفاقاً اذ يمنع اخلوص لوجه الله تعالى ولأن
 المهاياة فيهما في غاية القبح اذ تستلزم ان تقبر الموتى في المقبرة سنة وتزرع
 بسنة ويصلي في المسجد طورا ويتخذ اصطبلًا مثلاً طورا
 أما غير المسجد والمقبرة فليس الاقراض شرطاً فيه على الصحيح كما
 سيأتي في وقف المشاء
 ولا يشترط في الموقوف الا يتعلق به حق للغير فيصح وقف المؤجر
 والمرهون .

وعلى ذلك لو أجزأ أرضاً عامين ثم وقفها قبل مضيهما لزم الوقف ولا يبطل عقداً لاجارة فإذا انقضت المدة أو مات أحد المتعاقدين رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات .

وكذا لو رهن أرضاً ثم وقفها قبل أن يفتسكها صح الوقف ولا تخرج عن الرهن بذلك ولو مكثت سنين في يد المرتهن ثم افتسكها تعود إلى الجهة الموقوفة عليها . وإذا طلب المرتهن دينه ولم يوجد عند الراهن غير الرهن ومات الراهن قبل أن يفتك الرهن ولم يترك وفاء بيعت وبطل الوقف (٣) الشروط التي تلزم في صيغة الوقف

يشترط في صيغة الوقف جملة شروط-

الأول : ألا يكون معلقاً على شرط غير موجود وقت الوقف فلو قال هذه الأرض موقوفة أن قدم ابني من سفر أو إذا جاء الغد أو أن ملكتها ولم تكن في ملكه أو ما أشبه ذلك فالوقف باطل لأنه تبرع والتبرعات ماعدا الوصية لا يوضح تعليقها على غير ما هو كأن كالهبة والصدقة المنجزة . ومثله ما إذا قال أرضي هذه وقف أن شئت ثم قال شئت ولم يزد على ذلك . فإن قال شئت وجعلتها وقفاً كانت وقفاً بهذه الصيغة لا بالصيغة المستعملة على التعليق

أما لو كان الشرط موجوداً وقت الوقف كأن قال أن كانت هذه الدار ملكاً لي فهي وقف ثم تبين أنها كانت في ملكه وقت الوقف فإنه يصح الوقف لأن المعلق على الموجود منجز حكماً

الثاني : ألا يكون مضافاً إلى ما بعد الموت . فلو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الفقراء بعد موتي لم يكن هذا وقفاً فيصح له أن يرجع

فيه لكن ان أصر عليه حتى مات كان وصية بالوقف فان خرجت الأرض من الثالث أو لم تخرج وأجازت الورثة فعلتها جميعها للفقراء، والا فاهم غلة ما يخرج من الثالث فقط والباقي يكون ملكاً للورثة فان أضافه الى وقت مستقبل غير وقت الموت كان قال أرضي هذه موقوفة بعد شهر فالوقف صحيح لازم

الثالث: ألا تقترن بشرط الخيار فلو اقترنت به بطل الوقف والشرط عند محمد وهو المختار

وعند أبي يوسف يصح الوقف والشرط ان كانت مدة الخيار معلومة كان يقول وقفت أرضي هذه على اني بالخيار ثلاثة أيام

أما اذا كانت مدته مجهولة فالوقف والشرط باطلان . وهذا كله في غير المسجد أما في المسجد فشرط الخيار مطلقا باطل والوقف صحيح بلا خلاف الرابع: ألا تقترن الصيغة بشرط مؤثر على أصل الوقف فلو وقف أرضه على ان له ان يبيعها متى شاء ويتصدق بثمنها أو على ان له ان يهبها أو يرهنها أو على أن لمن احتاج من ولده يبيعها وصرف ثمنها في حوائجها كان ذلك الوقف باطلا . وهذا اذا لم يكن الموقوف مسجدا فان كان فالشرط باطل والوقف صحيح

فلو كان الشرط غير مؤثر على أصل الوقف ولكنه مؤثر على منفعته كما اذا وقف أرضاً وجعل الولاية لنفسه واشترط الا يعزل وان خان أو اشترط في وقفه تقديم صرف الربيع للمستحقين على عمارة الوقف الضرورية فالوقف صحيح والشرط باطل

الخامس: التأييد معنى . والصحيح انه لا خلاف بين الصاحبين في

اشتراط التأيد في المعنى لكن اخلاف بينهما في اشتراط النص على التأيد
أو مايقوم مقامه وعدم اشتراط ذلك

فذهب محمد الى انه يجب لصحة الوقف ان ينص الواقف على التأيد
أو مايقوم مقامه بشرط الا يذكر بعده مصرفا يحتمل الانقطاع . كأن يقول
أرضي هذه صدقة موقوفة . أو صدقة محرمة فان محل الصدقة في الأصل
الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم وهم لا ينقطعون فلا يحتاج الى ذكر الأبد
أو يقول موقوفة لله أو لوجه الله فان ما لله للفقراء . أو يقول موقوفة على
الفقراء أو على وجه البر أو الخير فان البر عبارة عن الصدقة وهي للفقراء .
أو يقول موقوفة على المساجد أو على بناء الحصون والجهاد في سبيل الله
ونحو ذلك من جهات البر التي لا تنقطع

فاذا لم ينص في الصيغة على التأيد أو مايقوم مقامه كأن قال أرضي
هذه موقوفة أو حبيس أو محرمة من غير زيادة شيء أو نص ولكن ذكر
بعده مصرفا يحتمل الانقطاع كأن قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد
أو على فقراء قرابتي . أو على بني فلان وهم يحصون عددا ولم يجمعها من
بعدهم لجهة بر دائمة فان الوقف في هاتين الحالتين غير صحيح

ووجه عدم الصحة في الحالة الأولى ان الوقف كما يكون للفقراء
يكون للأغنياء ولم يعين الواقف المصرف . فلا جائز ان يصرف لأحدهما
بعينه لأنه ترجيح بلا مرجح ولا ان يصرف لهما معا لأن ذلك موجب
لكون المصروف هبة وصدقة وذلك لا يجوز

ووجهه في الثانية ان ذكر المصرف الذي ينقطع ينافي التأيد الذي
هو شرط في الوقف

وذهب أبو يوسف الى انه لا يشترط النص على التأيد أو ما يقوم مقامه
إذا كان العرف مما يعين مصرفاً لا ينقطع والى ان تعيين المصرف مع النص
على التأيد أو ما يقوم مقامه لا يبطل الوقف
فلو قال وقفت أرضي هذه ولم يزد صح وكانت وقفاً على الفقراء لان
مطلق الوقف ينصرف اليهم عرفاً بخلاف حبست أو حرمت أرضي هذه
لأنه لا عرف فيهما حتى لو تعارف قوم الوقف بهما على الفقراء كانا
كلفظ وقفت

ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد أو على فقراء قرابتي وهم
يحصون عدداً ولم يزد على ذلك صح الوقف وصرفت الغلة من بعدهم للفقراء
وذلك لان محل الصدقة الفقراء وهم لا ينقطعون فكأنه قال أرضي هذه
موقوفة على الفقراء الا ان غلتها تصرف لزيد مادام حياً أو لفقراء قرابتي
ولا ريب انه لو قال ذلك يصح الوقف فكذا يصح فيما هو بمعناه
فلو عين الواقف مصرفاً ولم ينص على التأيد كما اذا قال وقفت هذه
الأرض على زيد فان الوقف باطل لأن العرف المتقدم انما جرى في المطابق
لا في المقيّد

ومن ذلك تعلم انه لا خلاف بين الصاحبين في صحة الوقف عند النص
على التأيد أو ما يقوم مقامه مع عدم تعيين الموقوف عليه كارضى هذه صدقة
موقوفة . ولا خلاف بينهما أيضاً في عدم صحته اذا عين الموقوف عليه ولم
ينص على التأيد أو ما يقوم مقامه كوقفت أرضي هذه على زيد أو على فقراء
قرابتي وهم يحصون والمراد بتعيين الموقوف عليه ذكر ما يحتمل الانتطاع
واختلافاً فيما اذا اقتصر على لفظ وقفت من غير ذكر للمصرف أصلاً

وفما اذا عين مصرفا مع النص على التأيد أو ما يقوم مقامه فأبو يوسف أجاز الوقف فيهما ومحمد أبطله فيهما

وقد اختلف الترجيح بين هذين القولين ولكن رأى أبى يوسف أوجه عند المحققين والعمل به أسهل وأنفع

ويتفرع على اشتراط التأيد في الوقف انه لا يصح الوقف مع التوقيت لأنه ينافيه مطلقا عند الخصاص أي سواء نص الواقف على بطلان الوقف بعد الوقت أم لم ينص . وقال هلال رحمه الله ان التوقيت لا يبطل الوقف الا اذا نص بعده على بطلان الوقف فان لم ينص كأن قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهرا ولم يزد فالوقف صحيح وهو المعتمد . ووجهه ان التوقيت مثل التعيين في الموقوف عليه فينبغي ان يجري فيه الخلاف المار بين الصاحبين فان قال وقفها شهرا بطل اتفاقا كما اذا قال وقفها على زيد وان قال هي صدقة موقوفة شهرا صح عند أبى يوسف وانما التوقيت وعند محمد لا يصح كما لو قال صدقة موقوفة على زيد

* فروع *

(١) لو قال أرضي هذه صدقة أو تصدقت بها على المساكين أو جعلتها للمساكين لا يكون وقفا بل نذرا بالتصدق فيجب عليه ان يتصدق بعينها أو بقيمتها فان فعل خرج من عهدة النذر والا ورثت عنه . ومثل ذلك ما لو قال صدقة لا تباع لكن ان زاد ولا توهب ولا تورث كانت وقفا على المساكين ولو قال ضيعتي سبيل أو للسبيل فان تعارفوه وقفا كانت وقفا والا سئل عن نيته فان نوى الوقف فوقف وان لم ينو أصلا أو نوى الصدقة

فنذر ويجب عليه التصديق بعينها أو بقيمتها فان فعل فقد وفى والا ورثت عنه
ومن هذا تعلم ان ألفاظ الوقف كما تكون صريحه لا تحتاج الى نية
تكون كناية تحتاج اليها

(٢) لو قال وقفت أرضي هذه على المسجد الفلانى فالصحيح اتفاق
الصاحبين على الجواز لأن الوقف على المسجد بمنزلة جعل الأرض مسجدا
أو بمنزلة الزيادة فيه . وتقل بعضهم عن محمد انه لا يجوز لاحتمال خراب
ماحول المسجد فلا يكون الوقف مؤبدا ولكن الصحيح ما قدمنا من
اتفاقهما على الجواز

(٣) قد ثبت الوقف بالضرورة كما اذا قال اشتروا من غلة هذه الدار
كل شهر بعشرة دراهم خبزا وقرقود على المساكين فان الدار تصير وقفها
من ثلث ماله ويصرف الخبز الى من عينه الواقف والباقي من غلتها يصرف
الى الفقراء نظير ما لو وقف على أولاده وليس له الا ولد واحد فله نصف
الغلة والباقي للفقراء كما سيأتى

والصحيح ان هذا النوع من قبيل الوقف المعلق بالموت وهو وصية
في المعنى فيصح الرجوع عنه

(٤) الشروط التى تلزم فى الجهة الموقوف عليها

يشترط فى الجهة الموقوف عليها ان يكون صرف الغلة اليها قرينة فى
ذاته وعند المتصرف

وينبني على هذا الشرط انه لا يصح الوقف على الأغنياء وحدهم لأن
الوقف عليهم لا قرينة فيه اذ التصديق بالغلة عليهم مجاز عن الهبة فلو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على أولاد زيد وكلهم أغنياء أو فيهم الغني والفقير

فان كانوا لا يحصون عددا بطل الوقف وان كانوا يحصون صح الوقف
وصرف من بعدهم للفقراء

والضابط في ذلك انه اما ان يذكر الواقف جهة للوقف أولا فاذا لم
يذكر فصرفه للفقراء الا اذا تعورف التسوية بين الغني والفقير في الانتفاع
بالموقوف كالرباط والخان والمقابر والسقايات والقناطر والمساجد والطواحين
وكذا المصاحف وكتب العلم على الظاهر فانه لا يختص بالفقراء بل يستوي
في الانتفاع به الغني والفقير اتباعا للعرف وتنفيذا لارادة الواقفين

وان ذكر جهة فاما ان تكون محتملة للانقطاع بأن كانت نحصى
عددا أولا تكون كذلك فاز لم تكن محتملة للانقطاع فلا بد لصحة الوقف من
ان يكون فيها تنصيب على الحاجة حقيقة أي بحسب وضع اللفظ كالفقراء
والمساكين أو استعمالا كإيتامى والزمنى وطلبة العلم والعميان وأبناء السبيل
فان هذه الألفاظ وان كانت بحسب وضعها مشتركة بين الغني والفقير لكن
العرف خصصها بالفقراء لغلبة الفقر فيهم باقطاعهم عن الكسب وتصرف
الغلة في هذه الحالة الى الفقراء فقط

وان لم يكن فيها تنصيب على الحاجة لاحقيقة ولا استعمالا كالوقف
على الرجال أو النساء أو بنى هاشم أو أهل مكة أو أهل مسجد وهم لا يحصون
بطل الوقف لأن اللفظ مشترك بين الغني والفقير والوقف على الغني
لا قرينة فيه .

وينبغي تقيده بما اذا لم يكن الموقوف مما يقصد في العرف التسوية
بين الغني والفقير فيه كما في المصاحف وكتب العلم فان كان كذلك صرف
اليهم على السواء ولو كان اللفظ غير مشعر استعمالا بالحاجة

وان كانت الجهة محتالة للاقطاع صح الوقف ولو لم يكن فيها ما يشعر
بالحاجة ويستوي فيه الغني والفقير ويكون الوقف عليها كتسمية أفرادها
بعينهم ثم يصرف بعدها الى الفقراء

وقد اختلفوا في حد ما يحصى فقل عشرة وقل أربعون وقل ثمانون
والصحيح التفويض لرأي الحاكم

ومن هنا تعلم ان الوقف على ثلاثة أوجه لأنه أما ان يكون للفقراء
فقط أو للأغنياء ثم الفقراء أو يستوي فيه الفريقان كالربط والمقابر والسقايات
ونحوها وانه لا يصح الوقف على الأغنياء وحدهم لعدم القرية فيه

ويتفرع على هذا الشرط أيضاً . ان وقف المسلم أو الذي على البيع
والكنائس أو على فقراء أهل الحرب غير صحيح لأنه لا قرية فيه شرعاً .
وان وقف الذي على مسجد غير مسجد بيت المقدس غير صحيح لأنه وان
كان قرية في ذاته لكنه لا يعتقده المتصرف قرية والشرط ان يكون قرية
في ذاته وعند المتصرف . وان وقف الذي على فقراء المسلمين أو فقراء أهل
الذمة ولو من غير دينه ووقف المسلم على فقراء أهل الذمة صحيح لتحقق الشرط
ولا يشترط في صحة الوقف قبول الموقوف عليه ولكن ذلك شرط
في استحقاقه فلو وقف على زيد وعمرو ثم من بعدها للفقراء ولم يقبل زيد
صح الوقف في الكل وصرف نصيبه في الريع الى الفقراء كما سيأتي في قبول
الوقف ورده

ولا يشترط أيضاً وجود الموقوف عليه وقت الوقف فلو وقف على
ولد زيد ومن بعده للفقراء وليس لزيد ولد صح الوقف وصرف الريع الى
الفقراء الى ان يوجد له ولد فيعود الريع اليه . ومثله ما لو وقف على مسجد

هياً مكانه قبل ان يئنيه فانه يصح ويصرف ريع الوقف الى الفقراء حتى يبني
المسجد فيرد الربيع اليه على الصحيح

وقد خالف الوقف الوصية في هذا وما قبله

« فرع » لو وقف على الأغنياء من طلبة العلم ثم من بعدهم للفقراء
لا يصح لأنه لما كان أغنياء طلبة العلم لا ينة طعون كان كأنه وقف عليهم وحدهم
وهو لا يجوز

* الوقف في مرض الموت والوقف المضاف

الي ما بعد الموت والمعلق عليه *

الوقف المضاف الى ما بعد الموت وكذا المعلق عليه غير لازم بالنظر
الى الواقف فيصح له ان يرجع عنه ويتصرف في الموقوف بجميع أنواع
التصرفات لكن ان مات مصراً عليه لزم من الثالث كالوصية وایس لورثته
ان يتملكوه لتأبده بعد امكان انقطاع الموصي له ان كان لا يئتمل الاقطاع
أما الوقف المنجز في مرض الموت فلازم ولا يصح للواقف ان يرجع
عنه الا انه كالوصية من حيث انه ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة

وبيان ذلك ان المريض مرض الموت اذا وقف أرضه في مرضه وفقاً
منجزاً أي ليس معلقاً ولا مضافاً فان كان مديناً بدين محيط بماله تقض
وقفه ويبيع لتعلق حق الغرماء بماله ان طلبوا ذلك واذا ظهر له مال يفي
بدينه بعد البيع وكان الموقوف يخرج من الثلث لا ينقض البيع ويشترى بثمنه
عقار يجعل وفقاً بدله

وان كان دينه غير محيط بماله حكمنا على الباقي بعد وفاء الدين بما يحكم به على التركة التي لا دين عليها

وان لم يكن مدينا فاما ان يقف على أجنبي منه أو على وارث أو على أجنبي ووارث معا . فان وقف على أجنبي نفذ الوقف ان كان الموقوف يخرج من الثلث أو لم يكن للواقف ورثة . وكذلك ان كان له ورثة وأجازوا الوقف . فان لم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة نفذ من الثلث فقط . وان أجازوه بعضهم دون بعض كانت حصة المجيز من الزائد على الثلث وقفا كالثالث دون حصة غيره

وان وقف على بعض الورثة وجعله من بعدهم للفقراء مثلا وأجازته الورثة كلهم نفذ الوقف وصرف الربيع كما شرط الواقف سواء كان الموقوف يخرج من الثلث أم لا . وان لم يجزوه نفذ من الثلث قطعا لكن يقسم ربيع هذا الثلث بين الموقوف عليهم من الورثة وبين بقيتهم على حسب الفريضة الشرعية ومن مات منهم صرف نصيبه الى ورثته مادام أحد الموقوف عليهم من الورثة حيا فاذا انقرضوا صرف ربيع الثلث كله الى الفقراء كما شرط الواقف أما الثلثان فيقسمان بين الورثة قسمة تملك واختصاص ثم ان ظهر للواقف مال بحيث صار معه الموقوف كله يخرج من الثلث يسترد من الورثة ما اقتسموه من الموقوف قسمة تملك ان كان قائما ومن باع نصيبه منهم لا ينقض بيعه وتؤخذ منه قيمته ليشتري بها عقار ويجعل وقفا بدله

وان أجازوه بعض الورثة دون بعض كانت حصة المجيز وقفا مع الثلث وصرف ربيعها كما شرط الواقف

ومثل ذلك في الحكم ما اذا وقف على كل ورثته فان أجازوه صرف

ربعه بينهم على حسب شرط الواقف لا على حسب ميراثهم وان لم يجوزوه
كان ما ينفذ من الثلث وقفا وصرف ربعه بينهم على حسب ميراثهم حتى
ينقرضوا فيصرف الربع الى الجهة التي سماها الواقف والثلثان يقسمان بينهم
قسمة تملك واختصاص وان أجاز به بعضهم دون بعض كانت حصصة المحيز
وقفا مع الثلث

وكذلك لو انحصر الميراث في واحد ووقفت عليه التركة كلها فان أجاز
الوقف كإن السكك وقفا وان لم يجوز كان الثلث وقفا والباقي مأكلا له فيصرف
فيه تصرف الملاك

وهناك بعض أمثلة توضح ما ذكرنا

(١) لو وقف مريض مرض الموت ضيعته على أجنبي ثم من بعده على
الفقراء ومات عن زوجة وليس له غير تلك الضيعة فالسُدس ملك لها والباقي
وهو خمسة أسداس الضيعة وقف لأن الثلث ينفذ وقفه على الأجنبي من
التركة كلها والزوجة هنا تستحق الربع فيما بقي وربع الثلثين سدس والباقي
وهو ثلاثة الأسداس يصير وقفا كالثلث لأنه لاحق لو ارث فيه فيكون
بمجموع الموقوف خمسة أسداس الضيعة

(٢) امرأة وقفت منزلا في مرض موتها على بنتها ثم على أولادها
وأولاد أولادها أبدأ ما تناسلوا فاذا انقرضوا فلا فقراء ثم ماتت في مرضها
وخلت بنتين وأختا لأب والأخت لا ترضى بما صنعت وكذا البنات ولا
مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجوز في الثلثين فيقسمان بين
الورثة على حسب الفريضة الشرعية قسمة تملك ويقسم ربع الثلث بين الورثة
كلهم على قدر سهامهم في الميراث ما عاشت البنات فتأخذ كل منهن

الثالث فاذا ماتت صرف ريعه الى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقفة ولا حق للأخت في شيء منه . وان ماتت احداها صرف نصيبها من الريع لورثتها على حسب الفريضة الشرعية الى ان تموت الأخرى فيصرف الريع الى أولادها وأولاد أولادها على حسب الشرط . وان أجازت البناتان الوقف أو احداها كان نصيب المحيز من الثلثين وقفامع الثلث ويصرف ريعه كما شرطت الواقفة

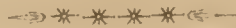
(٣) لو وقف مريض ضيعته على أولاده وأولاد أولاده ونسلم أبدا بينهم بالسوية ثم على المساكين وترك زوجة وأبوين وأولادا وأولاد أولاد ذكورا وأنثا وكانت تخرج من الثلث فان أجازته الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على ما شرط لهم والا قسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد نافلة (أولاد أولاده) فما أصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرط الواقف وما أصاب ولد الصلب يعطى منه لزوجته ثمنه ولكل واحد من أبويه السدس ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الوقف في المرض كالوصية وهي لا تجوز لو ارث دون وارث ومن مات من الورثة صرف نصيبه الى ورثته ما بقى من ولد الصلب أحد فاذا انقضوا تكون الغلة كلها للنافلة كما شرط الواقف وسقط ما كان يعطى لزوجته وأبويه لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وانما أعطيتهم فرائضهم مما أصاب أولاد الصلب لأنه وقف في مرضه على بعض ورثته وذلك لا يجوز بدون اجازة

ثم في كل سنة يعتبر عدد أولاد الصلب وعدد النافلة يوم اتيان الغلة فيقسم على ذلك العدد فما أصاب النافلة سلم لهم وما أصاب أولاد الصلب

قسم بينهم وبين بقية الورثة مع ملاحظة أن من مات من الورثة يجعل كأنه حي وقت القسمة ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته حتى ينقرض أولاد الصلب جميعا فإذا انقضوا صرف الريع للنافلة بالسوية كما شرط الواقف والوقف في هذا الحكم يخالف الوصية فإنها إن كانت لوارث ولم تجزها الورثة بطلت وقسم الكل بين الورثة قسمة تملك

والفرق بينهما أن الوقف لم يتمحض للوارث بل جعل بعده لجهة بر لا تنقطع وحق الوارث إنما هو في الغلة فلو حظ الوارث فيما هو من حقه وقلنا إن لم تجز الورثة قسمت الغلة بينهم على قدر سهامهم في الارث ولو حظ غير الوارث في أصل الثلث فقلنا بلزوم الوقف فيه ووجوب اتباع شرط الواقف إذا انقرض الوارث الموقوف عليه

والوقت المعتبر لخروج الموقوف من الثلث أو عدم خروجه هو وقت وصول التركة إلى يد الورثة فلو وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من ثلث ماله وقت الوقف ثم تلف المال قبل موته أو بعده وقبل وصوله إلى الورثة وليس له مال غير تلك الأرض كان لهم أن يبطلوا الوقف في ثلثيها . ولو وقفها وهي لا تخرج من ثلث ماله وقت الوقف ثم ملك مالا حتى صارت تخرج من ثلثه وقت وصول التركة إلى يد الورثة كانت كلها وقفا



* اجتماع الوقف والوصية *

الوقف في المرض والوصية في درجة واحدة فلو وقف أرضا له على قوم قيمتها ألفا جنيهه وأوصى بوصايا لآخرين قدرها ألف وثلث التركة

ألف وخمسةائة ولم تجز الورثة ذلك قسم الثلث بين قيمة الأرض الموقوفة وبين الوصايا قسمة تناسبية فما أصاب الوصايا منه أعطى لأصحابها وهو في هذا المثال خمسةائة جنيه . وما أصاب قيمة الأرض وهو ألف جنيه جعل مقابله من الموقوف وهو نصف الأرض هنا وقفا . والباقي للورثة

وهذا بخلاف العتق في المرض فانه أقوى من الوصية فاذا اجتمع أقدم عليها فان فضل شيء صرف في الوصية والا سقطت

✽ وقف العقار وما يدخل فيه تبعاً وما لا يدخل ✽

العقار الأرض سواء كانت مبنية أم لا . ووقفه اذا كان مستوفياً للشروط التي ذكرناها في الموقوف صحيح لأن جماعة الصحابة رضوان الله عليهم رجالاً ونساء وقفود وتوارث الناس من بعدهم ذلك في كل عصر الى يومنا هذا

ويدخل في وقفه تبعاً أي بدون ذكر كل ما يدخل في بيعه واجارته^(١) فاذا وقف أرضاً له دخل فيها البناء والشجر بجميع أنواعه وهو ما يبق في الأرض أكثر من سنة وكذا الشرب والطريق لأن الأرض لا توقف الا للاستغلال ولا يمكن بدون الماء والطريق فيدخلان كما في الاجارة

(١) يدخل في البيع تبعاً كل ما يشمله اسم المبيع عرفاً وكل ما كان في حكم جزء المبيع كالمفتاح يدخل تبعاً في بيع القفل وكل ما يتصل بالمبيع اتصال قرار كالبناء والشجر . ويدخل في الاجارة تبعاً كل ما يدخل في البيع تبعاً وكل ما يتوقف عليه الانتفاع المقصود بالاجارة كالشرب والطريق

ويستثنى من دخول الأشجار والبناء في وقف الأرض ما اذا جعلت مقبرة فانه لا يدخل فيها الشجر والبناء ولا مواضعها بل تكون ملكاً للوقف وذلك لأن الموضع لما كانت مشغولة بأشجار والبناء وقت الوقف ولا يمكن الدفن فيها لم تدخل في الوقف

ولا يدخل الزرع القائم وقت الوقف قطنا كان أو قمحا أو غيرها من أنواع البقول والخضر والرطاب والرياحين وكذا الثمر الموجود على الأشجار وقت الوقف سواء كان مما يؤكل كالتفاح والمان والمشمش أو لا يؤكل كالورد والياسمين بل يكون كل منهما ملكاً للوقف الا اذا وقفها بجميع حقوقها فتدخل الثمرة على الصحيح وكذا اذا زاد بجميع ما فيها ومنها بالاً ولى وتصرف في الوجوه التي سماها الواقف كالثمره التي تحدث بعد الوقف

وكذا لا يدخل في وقف الأرض بدون ذكر ما فيها من المواشي وآلات الحراثة والدراس والسواقي والآلات البخارية الرافعة للمياه فان ذكر هذه الأشياء وقت وقف الأرض صح وقفها عند أبي يوسف لأنها تابعة للأرض في تحصيل ما هو المقصود منها وقد يصح من الأحكام تبعاً ما لا يصح قصداً وكذا عند محمد لأنه يجوز وقف بعض المنقول قصداً ولى ان يجوز وقفه تبعاً

ثم ان هذه الأشياء اذا قدمت وصارت غير صالحة للانتفاع بها فيما أعدت له بيعت واشترى بثمرها غيرها اىكون وقفها بدلها فان لم يكف كل من غلة الوقف

﴿ وقف المنقول استقلالاً ﴾

اعلم وفقك الله ان القياس يقتضي عدم صحة وقف المنقول مطلقاً أي سواء وقف تبعاً للعقار أم قصداً وسواء جرى العرف بوقفه أم لا لأنه لا يتأبد والشرط في الوقف التأيد . وبالقياس أخذ أبو حنيفة رحمه الله

واتفق الصاحبان على صحة وقف المنقول تبعاً للعقار كما قدمنا وعلى جوازه استقلالاً في السلاح والكراع لورود النص بصحة وقفهما فان خالد بن الوليد رضي الله عنه وقف دروعاً له في سبيل الله وجبس طاححة رضي الله عنه سلاحه وكراعه في سبيل الله فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك والنص مما يترك به القياس . والمراد بالسلاح كل آلة تستعمل في الحروب وبالكراع كل ما يركب أو يحمل عليه ويساعد في الحرب وان كان في الأصل اسماً للخيل لكن حمل غيرها عليها لأنه يغني غناءها

واختلفا فيما وراء ذلك فأبو يوسف أبطل الوقف فيه ومحمد فصل بين ما جرى العرف بوقفه وما لم يجر . فقال ان ما جرى العرف بوقفه استقلالاً من المنقولات كالقدوم والفأس والمنشار والجنائز والثياب التي يغطي بها الميت والقدور والأواني التي يحتاج اليها في غسل الموتى صح وقفه وما لم يجر العرف بوقفه لا يصح وقفه وذلك لأن التعامل مما يترك به القياس كالنص لقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . وقول محمد هو المختار وعليه الفتوى والعمل

والمعتبر عرف أقليم الواقف في زمن الوقف . وبناء على ذلك لو تعارف قوم وقف الدراهم والدنانير والمكيل والموزون أو وقف بقرة على ان ماخرج

من لبنها وسمنها فهو للفقراء صح وقفها على رأي محمد وتدفع الدراهم والدنانير مضاربة أو بضاعة ويصرف ربحها على الجهة التي سماها الواقف أو يشتري بها عقار ان أمكن ويجعل وقفاً على تلك الجهة ويبيع المكيل والموزون ويفعل بثنهما ما فعل بالدراهم والدنانير . ويجوز دفع المكيل الى من لا بذر عنده من الفقراء ليزرعه ثم يرد مثله بعد الحصد ويصرف لغيره على هذه الطريقة

ويجوز أيضاً وقف المصاحف والكتب في المساجد والمدارس وطلبة العلم عند محمد جريان العرف بذلك

فان وقف مصاحف للقراءة في مسجد معين جاز للغني والفقير من أهل هذا المسجد المترددين عليه أن يقرأ فيه ولا يجوز نقلها منه الا اذا تخرب وانقض الناس من حوله

وان وقف كتبه على مدرسة بعينها وأعد ما خزانه كان الانتفاع بها قاصراً على أهل هذه المدرسة وليس لهم ولا لغيرهم نقلها من محلها . وان وقفها على طلبة العلم وعين لها مكان وضعها فيه فلكل طالب علم ان ينتفع بها فقيراً كان أو غنياً لا استوائهما في الحاجة الى الانتفاع بالكتب اذ ليس كل غني يجد كل كتاب خصوصاً في وقت الحاجة اليه . لكن ان شرط الواقف الا تخرج من ذلك المكان صح واتبع شرطه وان لم يشترط فقد تردد بعضهم في جواز النقل والأقرب جواز اعاتها لمن لا يخشى منه الضياع من الطلاب لينتفع بها ثم يردها الى مكانها . ويدمستعير الكتب بدمانة فلا يضمن ما تلف في يده الا بالتعدي أو بالتفريط ولا همال وان شرط واقف الكتب ألا تعار الا بتذكرة صح شرطه واتبع لأن فيه منفعة للوقف .

وان شرط ألا تخرج الابرهن لا يصح شرطه لأنب في يد المستعير أمانة
والرهن بالأمانات باطل وإذا أخذ خازن الكتب الرهن فبطل في يده لضمان
عليه لأن الرهن الباطل مائة في يد المرتهن

وكذلك يجوز وقف البناء والشجر بدون الأرض عند محمد لجريان
العرف بذلك لكن يشترط لصحة وقفهما ان يكونا في أرض موقوفة سواء
كان واقف البناء هو الواقف لها أم غيره حتى يتحقق التأيد فلو كانت
الأرض مملوكة لواقف البناء أو لغيره وهي في يده بطريق العارية أو الاستئجار
لا يصح الوقف لانقضاء التأييد الذي هو شرط في صحته بخروج الأرض عن
ملك الواقف بعد موته وطلب الورثة نقض البناء وقلع الشجر من الأرض
المملوكة لهم وباحتمال طلب المالك نقض البناء وقلع الشجر من أرضه بعد
استرداده العارية وانتهاء مدة الاجارة أو فسخها

ولا يتعين على الصحيح وقفهما على الجهة التي وقفت عليها الأرض
بل يصح للمحتكر ان يبني بأذن المتولي أو يغرس في أرض الحكر ثم يقف
ذلك البناء والغرس على نفسه ثم للفقراء كما يصح ان يقفها على الجهة التي
وقفت عليها الأرض

- (٤) * * * (٥) -

﴿ حكم البناء والغرس في أرض الوقف ﴾

الباني أو الغارس في أرض الوقف اما ان يكون هو الواقف أو
المتولي أو غيرهما

فان كان هو الواقف فالبناء والغرس للوقف اذا كانا من مال الوقف

أو كانا من مال الواقف وذكرانهما للوقف فإذا لم يذكرانهما للوقف وكان من ماله فهما ملك له سواء صرح بأنهما ملك له أم أطلق . إلا إذا غرس شجرة في مسجد فإنها تكون للمسجد لأنه لا يحدث فيه شيء ليكون ملكاً لأحد ثم إن كانت هذه الشجرة ذات ثمرة تؤكل كالتفاح فلا يباح الأكل منها للمصلين على الصحيح إلا إذا علم أنها غرست للسبيل وهو الوقف على العامة أما إذا غرست للمسجد أو لم يعلم غرض الواقف فلا يباح الأكل منها بل تباع ثمرتها ويصرف ثمنها في مصالح المسجد .

وان كان هو المتولي فالبناء والغرس للوقف في جميع الأحوال إلا فيما إذا بنى أو غرس من ماله وأشهد وقت البناء والغرس أنه يبني ويغرس لنفسه فإنهما يكونان ملكاً له ويؤمر بهدم البناء وقلع الشجر إن لم يضر ذلك بالأرض فإن أضر بها فلا يمكن منه كما لا يمكن من الانتفاع ببنائه وغرسه لأنه متعدد فيكون هو المضيع لماله ويؤمر بالانتظار حتى ينهدم البناء ويقع الشجر فيأخذ نقضه وحطبه ويكون بهذا الفعل فاسقاً فيستحق الغزل .

وان كان الباني أو الغارس غيرهما فالبناء والغرس للوقف إن كانا من مال الوقف سواء بنى أو غرس للوقف أو لنفسه أو أطلق لأنه لا يملك أن يبني لنفسه أو يغرس من مال الوقف أو كانا من ماله وقد أذنه المتولي بذلك ليرجع على الوقف أو لم يأذن لكن بنى أو غرس للوقف . فإن بنى أو غرس من ماله بدون إذن المتولي لنفسه أو أطلق فالبناء والغرس له ويؤمر بنزعهما إن لم يضر بالأرض وللمتولي أن يشتريهما للوقف إن رأى المصلحة في ذلك بالأقل من قيمتهما منزوعين أو مستحقين للنزع ورضى الباني أو الغارس بذلك وإن أضر بها أمر بالتربص حتى ينهدم البناء ويقع الشجر فيأخذ النقض

والخطب لأنه هو الذي ضيع ماله بالتعدي وللمتولي ان يملكهما جبراً عنه
بالأقل من قيمتهما منزوعين أو مستحقين للنزع
وظاهر ان قيمتهما مستحقين للنزع أقل من قيمتهما منزوعين بالفعل
بمقدار ما يصرف في نزعهما

— * * * * *

﴿ ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز ﴾

علمت ان الوقف لازم على الصحيح واذاً فلا يصح تملكه بالبيع ونحوه
من الأسباب الناقلة للملك لاستحالة تملك الخارج عن الملك ولا يصح رهنه
أيضاً لأنه ايفاء من جانب الراهن واستيفاء من جانب المرتهن ولا يتأتى
ذلك الا فيما يمكن تملكه والوقف لا يمكن تملكه كما علمت ولكن عدم صحة
بيعه مقيد بما اذا لم يوجد مسوغ شرعي للبيع

كأن يشترط الواقف لنفسه أو لغيره الاستبدال فانه يجوز لكل منهما
ان يبيعه ويشترى بثمنه ما يكون وقفاً بدله

وكأن تدعو الضرورة الى بيعه أو يكون في بيعه مصلحة للوقف فانه في
هاتين الحالتين يجوز للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه ما يكون وقفاً بدله أو
يأذن المتولي بذلك وسيأتي تمامه في مبحث الاستبدال

وكذلك يجوز بيع الوقف لا الى بدل فيبطل الوقف وذلك فيما اذا
كان الواقف قد وقفه وهو مدين وليس عنده ما يفي بالدين غير عين الوقف
أو وقفه بعد رهنه وليس عنده ما يفتك به الرهن فانه في هاتين الحالتين
يباع بطلب الغرماء ويبطل الوقف وقد بسطنا الكلام على ذلك فيما سبق

فإن لم يوجد مسوغ لبيعه فالبيع باطل سواء كان البائع هو الواقف أو الوارث أو المستحق ولو كان البيع بأمر القاضي لأن اللزوم وإن كان مجتهداً فيه لكن القاضي المقلد ليس له أن يقضي بالمرجوح فلو قضى به كان قضاؤه غير نافذ والقول بعدم اللزوم قول مرجوح كما قدمنا

وهذا الحكم الذي ذكرناه يعم العقار والمنقول بناءً كان أو شجرة أو غيرها . لكن يزيد المنقول بأحكام

منها أن البناء إذا تهدم لقدمه أو لحادثة ألت به لا يجوز بيع تقضه من خشب وحجر ونحوهما بأمر القاضي إلا في حالتين

الأولى : إذا لم تمكن اعادته بعينه في العمارة الجديدة

الثانية : أن تمكن اعادته ولكن يخشى عليه من الضياع إذا بقي حتى يجيء وقت العمارة التي لم تدع الحاجة إليها الآن أو دعت الضرورة إلى تأخيرها . ويحفظ الثمن لينفق في عمارة الموقوف ولا يصرف إلى المستحقين لأن حقهم في الغلة لا في الموقوف ولا فيما هو بدل عنه

وفي غير هاتين الحالتين لا يسوغ بيعه ولا قسمته بين المستحقين وإنما يحفظ ليدخل في العمارة فعلى هذا يباع النقص في موضعين عند تعذر اعادته وعند خوف هلاكه . وقال في الفتح « واعلم أن عدم جواز بيعه إلا إذا تعذر الانتفاع به إنما هو فيما إذا ورد عليه وقف الواقف أما إذا اشتراه المتولي من مستغلات الوقف فإنه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لأن في صيرورته وقفاً خلاف والمختار أنه لا يكون وقفاً فلقيم أن يبيعه متى شاء لمصلحة عرضت »

ومنها أن الشجر إذا كان غير مثمر ولا ينتفع بورقه كالصفصاف واللبخ

يجوز بيعه بعد القلع وقبله لأنه غلة فيصرف ثمنه في الوجود التي سماها
الواقف ثم ان نبتت هذه الأشجار ثانية فيها والا غرس مكانها تحقيقاً للتأيد
وان كان مشمراً أو كان ينتفع بورقه كالتوت فلا يجوز بيعه مادام حياً يافعاً إلا
إذا كان لشجرة ظل يضر بباقي أشجار الوقف فانه يجوز بيعها إذا كانت الثمرة
التي تحدث منها أنقص من الثمرة التي تتلف بظلها فان ييس بعض أشجار
الوقف المشمرة قطع ويبيع وصرف ثمنه في مصارف الغلة وإذا نبتت أشجار
صغيرة بين أشجار الوقف كفسيل النخل فان كان تركها يضر بالأشجار
الكبيرة قطعت وصرف ثمنها في مصارف الغلة والا تركت فان كبرت
صارَت وقفاً كالأشجار الأصلية

وإذا كان يبيع الوقف بدون مسوغ باطلا فلا يملكه المشتري بحال
من الأحوال بل يسترد منه ويرجع بالثمن على بانه وليس له حبس الوقف
حتى يستوفي الثمن ثم ان كان عقاراً طواب بأجر مثله في المدة التي وضع فيها
يده عليه سواء كان يعلم انها وقف أم لا ولا يقبل احتجاجه بأنه انتفع بتأويل
المالك لأن الوقف يعمل فيه بما هو الأنفع له وأخذ أجره المثل أنفع من
تركها . لكن ان كان مغروراً رجع بالأجرة على البائع أيضاً والا رجع
بالثمن فقط .

ثم ان كان في عقار الوقف بناء فهدمه المشتري أمر باعادته فان لم يتمكن
اعادته فالقاضي بالخيار بين ان يضمن البائع قيمة البناء قائماً وبين ان يضمن
المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه في النقض لأنه ملكه بالضمان فصار كأنه
باع ملكه وان ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك المشتري النقض بالضمان
ويعزر المشتري ان كان عالماً انه وقف وكذا البائع لاثباتها بتعصية لا عقوبة

فيها مقدرة شرعا وان كان البائع هو المتولي فسق واستحق العزل وهذا اذا لم يكن قد أحدث المشتري بعد الهدم ما هو أنفع وأصلح للوقف فان فعل ذلك أخذ منه ولا يدفع له شيء لأنه يعتبر متبرعا فيما أحدث

وان لم يكن فيه شيء فأحدث المشتري فيه بناء فان كان نقضه من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال المشتري فهو ملك له ويؤمر برفعه ان لم يضر بالأرض ثم ان كان مغرورا رجع بالثمن وقيمة البناء على البائع ان سلم النقض اليه والا رجع بالثمن فقط فان أضر بالأرض أمر بالتربص حتى ينهدم البناء ويجوز للمتولي في الحالتين حالة عدم الضرر بالوقف وحالة الضرر به ان يملك البناء للوقف بأدنى القيمتين قائما ومهدوما لكن يشترط رضا المشتري في الحالة الأولى ولا يشترط في الثانية

وقد جاء في مادة ٤٣ من قانون العدل والانصاف انه (ان كان هدمه يضر بالوقف يملكه القيم بأدنى القيمتين قائما أو مهدوما . وان لم يرد صاحب البناء يبعه للوقف يتربص الى أن ينهدم بنؤد ويأخذ انقضاضه وتؤجر ساحة الأرض مع البناء وتقسم الأجرة بين الوقف وصاحب البناء قسمة متناسبة)

ولعل ما ذكرناه أقرب وأشبه . لأن المستأجر اذا بنى بحق ثمانتهت مدة اجارته يؤمر برفع بنائه ان لم يضر وان أضر فللمتولي ان يملكه جبراً عنه بأدنى القيمتين قائما أو مهدوماً ومشتري أرض الوقف ليس أقوى حالا من المستأجر المأذون له بالبناء خصوصا اذا كان يعلم حين الشراء ان العين وقف لأملاك للبائع

والغرس كالبناء فيما ذكرنا من الأحكام

وان أحدث المشتري في عقار الوقف ما ليس له قيمة عند تقضه كما
اذا حرث الأرض أو ألقى فيها سمادا واختلط بترابها أو جصص الدار فيسترد
منه المبيع ولا رجوع له على البائع الا بالثمن فقط



﴿ وقف المشاع وافرازه عن الملك أو وقف آخر ﴾

اتفق الصاحبان رحمهما الله تعالى على جواز وقف المشاع الذي لا تمكن
قسمته وهو ما يضره التبعض ولا ينتفع به الا لتفاد المقصود منه قبل القسمة
كالحمام الصغير والبئر والرحى

واختلفا فيما تمكن قسمته فذهب محمد الى عدم صحة وقفه وأبو يوسف
الى صحته الا في المسجد والمقبرة فان الشيوع فيها مطلقا مانع من صحة وقفهما
اتفاقا لأن بقاء الشراكة بينهما يمنع خلوصهما لوجه الله تعالى والمهاياة فيهما في
غاية القبح لأنها قد تؤدي الى ان تقبر الموتى في المقبرة سنة ثم تزرع سنة
أخرى والى ان يتخذ المسجد للصلاة وقتا ويتخذ اصطبلا وقتا آخر بخلاف
الشيوع في غيرهما لأنه يمكن استغلاله . ومبني الخلاف بينهما في المشاع المحتمل
للقسمة اشتراط التسليم وعدم اشتراطه فالما اشتراطه محمد في صحة الوقف
اشتراط ما هو من تمامه وهو الافراز والقسمة ولما لم يشترطه أبو يوسف لم
يشترط ما هو من تمامه . وقد قدمنا في مبحث لزوم الوقف حجة كل من
الفريقين وان مذهب أبي يوسف هو الراجح المقتضى به فيكون ما بني عليه
وهو صحة وقف المشاع المحتمل للقسمة هو الراجح المقتضى به أيضا
والشيوع الذي يتمتع صحة الوقف عند محمد هو الشيوع المقارن وقت

الوقف ووقت القبض . أما الشيوخ الطارئ وكذا المقارن وقت الوقف فقط فلا يمنع صحة الوقف عنده أيضاً . وينبغي على ذلك انه لا يصح الوقف عند محمد فيما اذا وقف شخص كل أرضه ثم استحق جزء شائع منها ولو بعد التسليم الى المتولي لأنه باستحقاق الجزء الشائع تبين ان الشيوخ كان مقارنا وقت الوقف والتسليم بخلاف ما لو استحق جزء معين فانه لا يبطل الوقف لأنه لا شيوخ في الباقي فكما أنه يصح وقفه ابتداء يصح وقفه بقاء .

وانه يصح الوقف في الثلث اتفاقا فيما لو وقف مريض كل أرضه ولم تجز الورثة الوقف ولم يترك مالا سواها ويبطل في الثلثين لأن الشيوخ طارئ لا مقارن

وكذلك يصح الوقف اتفاقا فيما لو وقف الشريكان حصتهما على جهة واحدة أو جهتين وسلما وقفهما معاً الى متول واحد أو متولين في وقت واحد أو في وقتين ولكن قال كل واحد منهما للمتولي اقبض حصتي في الوقف مع حصة شريكي لأنهما بذلك صارا كمتول واحد

وانما يصح الوقف عند محمد في هذه الوجوه كلها لأن الشيوخ لم يكن مقارنا للتسليم . فلو اختلف زمان تسليمهما الى المتولي ولو عند اتحاد الجهة لم يصح عند محمد لوجود الشيوخ وقت التسليم وصح عند أبي يوسف لأن الشيوخ في جميع الأحوال ليس بمانع عنده

واذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع صح قضاؤه وارتفع الخلاف لأنه قضاء في فصل يجتهد فيه

واذا صح وقف المشاع فهل تصح القسمة بينه وبين ملك أو وقف آخر . اختلف أئمتنا في ذلك فذهب أبو حنيفة الى ان المشاع الموقوف لا يصح قسمته

لأن الغالب في قسمة غير المثليات المبادلة والمبادلة بالوقف بعد لزومه بالقضاء غير جائزة وإنما يؤمر بالمهاياة فيه

وذهب الصحاحبان الى صحة قسمته لأن القسمة في غير المثليات وان غلب فيها معنى المبادلة لكننا غلبنا في قسمة الوقف جانب الافراز على جانب المبادلة نظراً لمصلحته وهذا هو الراجح

واذا صحت قسمة المشاع الموقوف فان كانت الحصة الأخرى ملكاً أو وقفاً لغير الواقف فالواقف أو من يقيمه مقامه من وكيل أو وصي هو الذي يتولى القسمة مع الشريك أو ناظر الوقف الآخر سواء اتحدت جهة الوقفين أم اختلفت .

وان كانت الحصة الأخرى ملكاً للواقف وأراد القسمة بين وقفه وملكه فله طريقتان . احدهما ان يرفع الأمر الى القاضي فيعين خبيراً يتولى القسمة معه . والأخرى ان يبيع الحصة التي يمتلكها ثم يقاسم المشتري وبعد ذلك يشتري منه الحصة ان أحب

وليس للواقف ان يقاسم نفسه ولا ان يقاسم المتولي الذي نصبه على الوقف وأقامه مقامه لأن المقاسمة مفاعلة من الجانبين فهي من النسب التي لا تعقل الا بين اثنين والمتولي في المعنى كالواقف لأنه قائم مقامه

واذا وقف نصف عقاره على جهة وأقام عليه قيماً مدة حياته وبعد وفاته ووقف النصف الآخر على تلك الجهة أو جهة أخرى وجعل الولاية عليه شخص آخر مدة حياته وبعد وفاته جاز لنا ظري الوقفين ان يقسما الموقوف ويأخذ كل منهما النصف في يده لأنه لما وقف كل نصف على حدة صارا وقفين وان اتحدت الجهة كما لو كانت لشريكين فوقفاها كذلك

وبعد الافراز والقسمة يجوز تعيين حصة الوقف وحصة الملك برأي القاسم ولكن الأولى ان يقرع بينهما تفيا للتهمة . ثم اذا تعينت حصة الوقف لا يحتاج الى اعادة وقفها الا اذا لم يكن محكوما به فالأحوط اعادة وقفها خروجا عن خلاف محمد رحمه الله

وكل ما يقبل في القسمة بين ملكين يقبل في القسمة بين وقفين أو وقف وملك وينبغي على ذلك انه لو وقف رجل حصته في أرض أو دور متعددة وعند القسمة جمعت حصة الوقف في أرض أو دار واحدة صح كما يصح في القسمة بين ملكين . وقيد في الاسعاف صحة ذلك في الوقف بما اذا كانت الأراضي أو الدور في مصر واحد

وانه لو وقف رجل حصته في أرض وبعد القسمة كانت حصة الوقف أقل مساحة من حصة الملك لجودتها وحسن تربتها أو أكثر مساحة لردائها صح ما دامت الحصتان متساويتين في القيمة

وانه يجوز ادخال الدارهم في قسمة المشاع الموقوف لتحقيق المعادلة بين الحصتين كما يجوز ذلك في القسمة بين ملكين . لكن ان كان الآخذ للدراهم هو الواقف لا يصح لأنه يكون بائعا بعض الوقف وذلك لا يجوز الا اذ شرط لنفسه الاستبدال فيئخذ يصح ويلزمه ان يشتري بالدراهم عقارا يكون وقفا . وان كان الآخذ للدراهم هو الشريك صح وكان ما يقابل هذه الدراهم من العقار ملكا للواقف والباقي وقفا ان كانت حصة الشريك أقل مساحة من الحصة التي أخذها الواقف لظهور ان الدراهم التي دفعها الواقف انما هي في الزيادة التي أخذها من حصة الشريك فان لم تكن أقل بأن كانت مساوية لها في المساحة أو أكثر منها ولكن الواقف دفع الدراهم

تحقيقاً للمعادلة بين الحصتين لأن ما أخذه أجود كانت الحصة كلها وقفاً
ويعتبر الواقف كأنه اشترى بدراهمه شيئاً من حصة شريكه ووقفه
« فرع » لو وقف رجل نصف أرض له ثم مات بعد أن أوصى إلى
رجل وفي الورثة كبار وصغار فأراد الوصي أن يقاسم الكبار ويفرز حصة
الوقف جاز أن ضم حصة الصغار في الملك إلى الوقف والا فلا يجوز لأنه
وصى على الصغار ومتول على الوقف فلا يمكنه أن يفرز حصة الوقف من
حصة الصغار إذ يكون مقاسماً ومقاسماً وذلك لا يجوز



﴿ قسمة الوقف بين الموقوف عليهم ﴾

قد علمت الحكم في قسمة الوقف بين ملك أو وقف آخر . أما قسمة
بين الموقوف عليهم فقسمة تلك بمعنى أن يختص كل واحد منهم بجزء معين
من الموقوف على الدوام فمنوعة كما يتمتع ببيعها وهبته ورهنه لما علمت من أنه
لازم لا يمكن تملكه ولا تسلكه

ويجوز قسمته قسمة حفظ وهي المسماة بقسمة المهايأة لكن يشترط
رضاء الموقوف عليهم في الابتداء واستمراره في البقاء فلو أبى أحدهم القسمة
ابتداء لا تصح ولكل واحد منهم إبطالها بعد تمامها بل ليس لهم استدامتها
ويجب عليهم نقضها أو تبديل حصصهم بعضها ببعض إذ لو استديمت صارت
من القسمة الممنوعة لأنها تؤدي مع طول الزمان إلى دعوى الملكية أو
دعوى كل واحد منهم أو بعضهم أن ما في يده موقوف عليه بعينه
وينبغي على ذلك أنه لو وقفت أرض على جماعة بأعيانهم ومن بعدهم

على المساكين فاتفقوا فيما بينهم على ان يأخذ كل منهم حصة ليزرعها لنفسه
مدة معينة صح ولمن أبى هذه القسمة منهم بعد ذلك نقضها ولو قبل انتهاء
هذه المدة . ولو اقتسموها بينهم قسمة تملك كانت تلك القسمة باطلة . فلو
آجر أحدهم نصيبه فالأجرة دينه وبين بقية المستحقين كما شرط الواقف
ولا يختص بها على الصحيح

— * * * * *

* استيفاء المنفعة من الموقوف *

إذا وقف شخص عقاراً صالحاً للاستغلال والسكنى فاما ان يجعلها
للموقوف عليه أو أحدهما أو يطلق
فان جعلها له كما اذا قال وقفت داري على أولادي يسكنونها ويستغلونها
متى شاءوا ومن بعدهم للمساكين فلا خلاف في ان الموقوف عليهم يملكون
كلاً من الاستغلال والسكنى لنص الواقف على ذلك
وان جعل أحدهما له فاما ان يجعل له الاستغلال أو السكنى فان جعل
له الاستغلال كما اذا قال وقفت داري على أولادي لتصرف غلتها بينهم
بالسوية ثم من بعدهم للفقراء فليس لهم السكنى على الصحيح لأن الفقهاء
نصوا على جواز اجارة الموقوف من المستحقين ولو كانوا يملكون السكنى
بتجرد ملكهم للاستغلال لما صح اجارته لهم كما لا يصح اجارته لمن لهم حق
السكنى صريحاً اذ الشخص لا يستأجر ما هو حقه . ولأن الغلة فيما يسكن
عبارة عن أجرته والسكنى عبارة عن استيفاء المنافع وهما متغايران . وذهب
بعضهم ان من ملك الاستغلال يملك السكنى . لأنه لا فرق بين سكنى

المستحق وسكنى غيره بل سكنى المستحق أولى لأن سكنى غيره لأجل مصلحته فإذا جازت سكناء فأولى ان تجوز سكنى المستحق وقد رجح الشر بنبالي هذا الرأي . والذي يظهر ان الأخذ بهذا الرأي أنفع للوقف لأن المستحق في الوقف اذا سكن الموقوف كان عنده من بوائع المحافظة على بنائه وجميع ما فيه ما ليس عند غيره ممن لا مصلحة له في المحافظة عليه . ولكن قد علمت ان الذى صححوه هو الأول

وعلى الرأي الصحيح اذا فعل من له الاستغلال ما لا يجوز وسكن دار الوقف فانه يؤخذ منه أجر المثل عن المدة التي سكنها والمدة التي يسكنها في المستقبل ان استمر ساكنا الا اذا انحصر الاستحقاق فيه ولم يكن له شريك في الغلة فانه لا يؤخذ منه شئ لعدم الفائدة اذا ما يؤخذ منه يرد اليه لكونه هو المستحق له اللهم الا اذا احتاجت الدار الى العمارة فان المتولي يأخذ منه أجر المثل ليعمر به الموقوف . ولو كان الساكن هو المتولي وقد انحصر الاستحقاق فيه يجبره القاضي على عمارته من الأجرة التي عليه فلو أبى أو عجز عزله خلياته وولى غيره ليؤجر الموقوف ويعمره بأجرته . ثم اذا سكنت احدى المستحقات في الغلة دار الوقف مع زوجها فان أجرة المثل تلزم زوجها لأنها تابعة له والسكنى واجبة عليه لا عليها

وان جعل له السكنى كما اذا قال وقفت دارى لله عز وجل على ان يسكنها أولادى وأولاد أولادى ماتناسلوا ثم من بعدهم للمساكين فانه يصح الوقف وليس للموقوف عليهم ان يؤجروها ولو ضاقت الدار بهم أو انقرضوا وانحصر حق السكنى في واحد منهم فقط وذلك لأنهم انما ملكوا المنفعة بدون بدل فلا يمكنهم تملكها لغيرهم ببدل لأنه أقوى ومن ملك

الأضعف لا يملك ما هو أقوى منه وإنما لهم ان يسكنوها أو يعيروها
لمن يسكنها

ثم اذا كان مستحق السكنى واحداً فله ان كان رجلاً ان يسكن معه
زوجته وأولاده وخدمه وان كان أنثى فلها ان تسكن معها زوجها وأولادها
وخدمها وان كثر المستحقون سواء كانوا ذكوراً أم أنثاء أم ذكوراً أو أنثاء
فليس للرجال ان يسكنوا زوجاتهم معهم ولا للنساء ان يسكن أزواجهن
معهن الا اذا كانت الدار واسعة وفيها مساكن شرعية يمكن قسمتها على
عددهم بأن يكون فيها حجرة لكل حجرة باب بحيث تصلح ان يسكن
فيها أهل بيت على حدتهم فان كانت ضيقة وليس فيها حجرة أصلاً أو فيها
واسكنها لا تقسم على عددهم فلا يسكنها الا المستحقون دون غيرهم من رجال
النساء ونساء الرجال محافظة على الآداب الشرعية وحسماً للفساد الذي
يقتضيه الاختلاط بغير المحارم

وان سكن بعض المستحقين ولم يجد الآخر موضعاً يسكن فيه أو
تضايق وخرج مختاراً فليس له ان يطالب بأجرة حصته ولا ان يطالب
بالسكنى في الدار بقدر ما سكن المستحق الآخر الا اذا رضى هذا المستحق
أما ان تغلب بعض المستحقين على حصة آخر وأخرجه منها قهراً فانه
يضمن له مثل أجرة حصته التي تغلب عليها . ولا يقال كيف يملك من له
السكنى أخذ الأجرة مع انه لا يملك الاستغلال أصلاً عند الحنفية . لأن
هذا تضمين لا ايجار قصدي والثاني هو الذي لا يملكه دون الأول

وان أطلق الواقف ولم يبين انه قد وقف عقاره للاستغلال أو للسكنى
كما اذا قال وقفت هذه الدار على أولادي ومن بعدهم على المساكين

فإن الموقوف عليهم يملكون الاستغلال فقط كما اذا صرح بالاستغلال
على الصحيح

— * * * —

— قبول الوقف ورده —

لا يشترط لصحة الوقف قبول الموقوف عليه مطلقاً سواء كان معيناً أم غير
معين إلا أنه ان كان معيناً شرط قبوله لاستحقاقه في الوقف ومن قبل من
الموقوف عليهم ليس له الرد لأنه استقاط للاستحقاق وهو لا يملكه كما
سيأتي . ومن رد ليس له القبول

وكما يجوز للموقوف عليه ان يقبل كل الموقوف يجوز له ان يقبل بعضه
وان يقبله مدة معينة وان يردده مدة معينة فلو قل شخص وقفت هذه
الضيعة على زيد ومن بعده على الفقراء فقبل زيد نصفها أو ثلثها صح وكان
الباقى للفقراء حتى يموت زيد فيكون الكل وقفاً عليهم ولو قبلها سنة أو
سنتين صح وكانت بعد هذه المدة للفقراء وكذلك لو قال رددتها سنتين
وقبلتها بعدها فانه يصح ويكون ريع الضيعة للفقراء في السنتين وبعدها
يكون لزيد حتى يموت فيعود الى الفقراء

ثم ان كان اسم الموقوف عليهم يطاق على الباقي منهم بعد من رد أو
مات فان نصيبهما يكون لمن بقى من الموقوف عليهم وان كان لا يطاق على
الباقي فانه يصرف الى الفقراء

مثال الحالة الأولى ان يقول وقفت هذه الضيعة على ولد عبد الله
ونسله وعقبه ثم من بعدهم على الفقراء فلو رد بعضهم أو مات صرف نصيبه

الى الباقي منهم لأنه يصدق عليه انه ولد عبد الله ونسله ولو ردوا جميعاً أو ماتوا جميعاً صرف الريع الى الفقراء فاذا حدث له بعد ذلك ولد ونسل وقبله كلهم أو بعضهم رجع الكل اليهم وان ردوا أو ماتوا صرف الى الفقراء وهكذا حتى ينقرضوا جميعاً فيصرف الى الفقراء على الدوام

ومثال الحالة الثانية ان يقول وقفت هذه الضيعة على زيد وعمرو وبكر ماعاشوا ومن بعدهم على الفقراء فيرد أحدهم الوقف فان نصيبه من الريع وهو الثلث هنا يصرف الى الفقراء وكذلك كل من مات منهم يصرف نصيبه الى الفقراء ولا يصرف الى الباقي منهم لأنهم معينون بالاسم وعند رد بعضهم أو موته لا يصدق اسمهم جميعاً على الباقي

والمثال الجامع للحالتين ان يقول وقفت هذه الضيعة على زيد وأولاده ومن بعدهم على الفقراء فانه ان رد زيد أو مات صرف نصيبه الى الفقراء لأنه معين بالاسم فبعد رده أو موته لا يصدق على أولاده لفظ الموقوف عليهم وهو (زيد وأولاده) وان رد بعض الأولاد أو مات صرف نصيبه الى الباقي منهم لأن اسم الموقوف عليهم ينتظمه . وقد ذكر بعض المؤلفين هنا انه ان رد زيد صرف نصيبه الى أولاده وهو لا ينطبق على الضابط الذي ذكرناه وذكره هو أيضاً

وفي هذا المثال لو رد زيد عنه وعن أولاده لا يقبل الالاءه في حق نفسه لأن أولاده ان كانوا كباراً خفق الرد والقبول اليهم وحدهم وان كانوا صغاراً فلا يملك الرد عنهم لأن تصرفه في شأنهم مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في رده ما هو خير لهم من كل وجه

وان وقف على قوم بأعيانهم وبعضهم ميت كأن قال وقفت دارى على

زيد وعمر ومن بعدهما للفقراء وكان أحدهما ميتا فانه يصرف نصيبه الى الحي
ان كان الواقف يعلم بموت الميت ولم يذكر لفظ (بين) لأن الميت ليس
بأهل للوقف فلا يزاحم من هو أهل له وهو الحي فيكون الكل وقفا
عليه . أما ان ذكر لفظ (بين) الدال على التوزيع والتقسيم أو كان لا يعلم
بموت الميت فانه يصرف نصيبه الى الفقراء لأن غرض الواقف في هاتين
الحالتين ان يجعل للحي ما يخصه لو كان الميت حيا

وهذا الحكم الذي ذكرناه في قبول الوقف ورده يخالف الحكم في
الوصية فانه اذا رد الموصى له عاد الموصي به الى ورثة الموصى
والفرق بين الوقف والوصية ان الموصي قد جعل الموصى به للموصي
له فقط فاذا لم يقبل بطل الايصاء وعاد الموصي به الى الورثة بخلاف الواقف
فانه جعل الوقف لمعين ومن بعده للفقراء فاذا لم يقبل المعين لم يبطل الوقف
لوجود من لهم حق فيه بعده



* في شروط الواقفين وما يجوز منها وما لا يجوز *

قدمنا عند الكلام على شروط الصيغة انه يشترط فيها لصحة الوقف
الا تقتصر بشرط مؤثر في أصل الوقف ومناف لحكمه الذي هو لزوم
وان كل شرط من هذا النوع موجب لبطلان الوقف كما اذا اشترط الواقف
ان يبيع وقفه متى شاء ويصرف ثمنه في حوائجه أو يوفى به ديونه أو يتصدق
به أو شرط ان لمن احتاج من ولده ان يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم .
وقد منا أيضا ان هذا فيما عدا المسجد أما المسجد فلا يبطل وقفه بهذا الشرط

بل يبطل الشرط وحده

ونريد الآن ان ناعدا هذا النوع من الشروط لا يؤثر في صحة الوقف لكن تارة يصح الوقف ويانغو الشرط فتصح مخالفته وتارة يصح الوقف والشرط فيجب العمل به . والضابط في ذلك ان كل ما كان مفوتا لمصلحة الوقف أو مخالفا لحكم الشرع فهو لغو . وما ليس كذلك يكون معتبرا ويجب العمل به وبهذا تعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة ووجوب العمل ليس على اطلاقه . وانما هو مخصوص بما عدا النوعين الأولين من الشروط

فمن النوع الأول : ما اذا اشترط الواقف الا يعزل الناظر وان خان أو اشترط الا تؤجر أرضه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في ذلك أو كان في الزيادة نفع للفقراء . أو شرط عدم استبدال وقفه واقتضت الضرورة أو المصلحة استبداله فانه يجوز للقاضي لا للناظر مخالفة الشرط في هذه الأحوال . ومنه ما اذا شرط ان يصرف فاضل ريعه على من يسأل في مسجد معين أو شرط صرف مقدار معين من الخبز على جهة سماها فانه يجوز للقيم صرف فضل الربيع على من يسأل في غير ذلك المسجد وعلى من لا يسأل أصلا . وكذلك لا يتعين صرف الخبز للمستحقين بل يجوز صرف قيمته نقدا لهم وقد اختلفت عبارتهم فيمن له الخيار والظاهر ان الخيار للمستحقين فلو أبو الا أخذ ما شرطه الواقف كان لهم ذلك وسيأتيك تمام الكلام في هذا الموضوع

ومن النوع الثاني : ما اذا شرط في وقفه ان يبدأ من الغلة بقضاء ديونه أو انه اذا مات وعليه دين قضي من غلته ويصرف الباقي على الوجه

الذي سماه فانه يتبع هذا الشرط ويجب العمل به فتقضى ديونه السابقة على الوقف واللاحقة له من غلة وقفه كما شرط . أما اذا مات وعليه ديون ولم يكن قد شرط هذا الشرط فان كانت هذه الديون متأخرة عن الوقف فلا حق للغرماء الا في تركته وان كانت سابقة على الوقف فقد بينا حكم هذه الحالة في وقف المدين فارجع اليه

ومنه ما اذا وقف داره وشرط السكنى لزوجته فلانة مادامت عز باقات وتزوجت فانه ينقطع حقها بالتزوج ولو طلقت لا يعود الا أن اشترط ذلك حين وقفه |

ومنه ما لو وقف على فقراء قرابته المقيمين ببلدة كذا الا من خرج منها فانه يتبع شرطه ويسقط حق من خرج منها ولا يعود بعوده اليها الا ان نص على ذلك في وقفه لأنه استثنى كل من اتصف بالخروج ولا ريب ان من يعود منهم قد اتصف به فلا يدخل في الوقف . وهذا بخلاف ما لو وقف على فقراء قرابته المقيمين ببلدة كذا ومن بعدهم على الفقراء فانه ينظر الى عددهم فان كانوا يحصون فالغلة حقهم أينما حلوا لأن الوقف عليهم باعتبار أعيانهم في هذه الحالة وان كانوا لا يحصون فكل من خرج منهم انقطع حقه وصرف للمقيمين لأن وصف الإقامة في هذه الحالة ما حووظ في الاستحقاق وان خرجوا جميعاً صرفت للفقراء فان عادوا الى البلدة وأقاموا بها عادت الغلة اليهم في المستقبل

ومنه ما اذا وقف على أولاده على ان من أسلم منهم أو انتقل الى غير النصرانية فلا حق له في الوقف صح واتبع شرطه ولا يقال كيف يكون الاسلام سبباً للحرمان من الحقوق لأن الصرف الى غير المسلم قرينة أيضاً

حتى جاز ان تدفع اليه صدقة الفطر والكفارات عندنا فلا يكون هذا
 الشرط مخالفا للشرع والواقف حين وقفه مالك فله ان يضع ماله حيث شاء
 ومنه ما اذا جعل وقفه على جهة معينة ثم على الفقراء وشرط أن من احتياج
 من ولده وولد ولده أو من قرابته يرد الربيع اليهم فانه يتبع الشرط وترد
 الغلة الى أولاده وأولاد أولاده أو الى قرابته جميعاً عند احتياج بعضهم
 ولا يشترط احتياج الكل فان استغنوا جميعاً عاد الربيع كله الى الجهة التي
 سماها الواقف

وهكذا كل شرط لا يضر بمصاحبة الوقف ولا يخالف حكم الشرع فانه
 يجب اتباعه والعمل به الا انه لا بد من النظر الى غرض الواقف وعرفه في
 كلامه وان خالف الوضع اللغوي أو الشرعي للألفاظ التي نطق بها لأنهم
 انصوا على ان التحقيق حمل كلام الواقف والموصي والناذر والخالف وكل
 عاقد على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب والشرع
 أم لا فلو وقف على فقهاء الحنفية صح ولا يصرف الى شافعي أو غيره لأن
 تخصيص الشيء بالذكر في العرف يدل على نفي ما عداه في متفاهم الناس وعرفهم
 وفي المعاملات والعقاييد لا في نصوص الشارع عند الحنفية ولو وقف
 على ولده محمد وعلى من يحدث له من الأولاد وعلى أولادهم وأولاد أولادهم
 عاد الضمير في (له) على الواقف فانه وان احتمل ان يعود الى محمد لكن
 عوده اليه يوجب حرمان أولاد الواقف لصلبه الذين ولدوا بعد الوقف
 واستحقاق أولاد أولاد بنات ابنه محمد وان سفلوا وهو في غاية البعد
 ومناف لأغراض الواقفين ولذلك لا يصح التمسك بأن محمداً أقرب مذكور
 فيعود الضمير اليه . وفيما لا يعرف فيه غرض الواقف ولا عرفه يفهم كلامه

كما بفهم نص الشارع فلو وجدت فيه شروط متعارضة جعل آخرها ناسخاً
لأولها كما لو ذكر في أول كتاب وقفه انه لا يباع ولا يورث ثم ذكر في
آخره ان لفلان بيعه وان يستبدل بثمانه ما يكون وقفا مكانه فانه يجوز بيعه
ويكون الثاني ناسخاً للأول ولو عكس بأن ذكر أولاً ان لفلان بيعه
والاستبدال به ثم ذكر آخره انه لا يباع ولا يوهب لا يجوز بيعه ويكون
رجوعاً عما شرطه أولاً ولو لم تتعارض هذه الشروط وأمكن العمل بها
وجب الجمع بينها

ولو وجد فيه مجمل يرجع اليه في بيانه كما لو وقف ضيعته على مولاده وله
مولى أعلى وأسفل فانه يرجع اليه في تفسيره ولا يصح ان يراد ما عند
الحنفية لأنهم لا يقولون بعموم المشترك

وكذلك اذا ذكرت جملة متعاطفات ثم عقت بصفة صالحة للجميع
فانها ترجع الى الأخير منها فقط عند الحنفية كما اذا قل وقفنا على أولادي
وأولاد أولادي الذكور فانه يستحق الربيع أولاده لصلبه ذكوراً وأنثاً
والذكور من أولاد أولاده . وانما لم ترجع الى المضاف اليه مع انه بلصقتها
لأن المضاف اليه انما ذكر لتعيين المضاف وليس مقصوداً بالحكم . هذا
هو مقتضى أصول الحنفية . ولكن نص هلال على ان الصفة ترجع الى
كل من المعطوف والمعطوف عليه وان المستحق للربيع في هذا المثال هم
الذكور من أولاده لصلبه وأولاد أولاده ومثله في الاسعاف

وكذلك اذا تقدمت الصفة المعنوية فانها تكون لما يليها فلو قال وقفنا
على فقراء أولادي وجيراني أو على ذكور أولادي وأولاد أولادي اعتبر
الفقر في أولاده دون جيرانه في المثال الأول والذكورة في أولاده دون

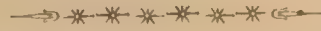
أولاد أولاده واستحق الربيع الذكور من صلبه فقط والذكور والاناث من ولد ولده ويؤيد هذا ان الأصل العطف على المضاف دون المضاف اليه ومثل الصفة في انها ترجع الى الأخير من المتعاطفات الاستثناء بالأو إحدى اخواتها بعد الجمل المتعاطفة كما اذا قال وقفت داري على أولادى وحسبت بستانى على اخوتى الا من كان نصرانيا منهم ثم من بعد كل منهم يصرف نصيبه الى الفقراء فان الاستثناء عندنا من الأخيرة فقط وهم الاخوة واذا استحق النصرانى والمسلم من أولاده ولا يستحق النصرانى من اخوته أما الشرط والاستثناء بعد المفردات المتعاطفة فانهما يرجعان الى السكك اتفاقا بين الحنفية والشافعية . مثال الشرط ان يقول وقفت هذه الضيعة على أولادى وجيرانى ان كانوا من طلبة العلم فان هذا شرط فى استحقاق كل من الأولاد والجيران . ومثال الاستثناء ان يقول وقفت على أولادى وجيرانى الا من كان نصرانيا فانه لا يستحق النصرانى من الأولاد والجيران معاً

وسياتيك ان شاء الله تطبيق كثير على ما يعتبر من شروط الواقفين فى (الوقف على نفسه وأولاده ونسله وكيفية الصرف على المستحقين) وينبغى أن يعلم ان المعتبر من الشروط ما اشترط حين الوقف لا ما اشترط بعده فاذا تم الوقف فليس للواقف بعد ذلك ان يشترط فيه شرطاً ما وان شروط الوقف كأصله لا يصح الرجوع عنها الا اذا شرط الواقف ان له ان يغير فيها ما شاء . ثم اذا غير مرة فليس له ان يغير أخرى الا اذا اشترط حين الوقف ان يفعل ذلك مرارا وتكرارا . وأن يعلم أيضاً انه اذا شرط الواقف لنفسه شيئاً فى عقد الوقف كان له فعله خاصة وليس لمن يلي عليه

بعده فعل شيء من ذلك الا اذا اشترطه له في أصل الوقف . وانه اذا جعل شيئاً من الشروط لغيره ولم يجعله لنفسه كان له ولذلك الغير ان يفعله لأنه لما ملكه لغيره ملكه ضمناً اذ استحيل تملك من لا يملك واذا جعله لنفسه وغيره معاً كان له ان ينفرد به دون غيره

ويستثنى من ذلك تولية القيم فانها خارجة عن حكم سائر الشروط وله فيها التغيير والتبديل من غير شرط في أصل الوقف كما سيأتي

وقد اعتاد المؤلفون بعد الكلام على شروط الواقفين وذكروا ما يرتبط بها من القواعد الفقهية ان يخصصوا بالذكر بعض شروط تجب كثيراً في كلام الواقفين ويبينوا ما يتعلق بها من الأحكام وان كانت لا تخفى على الفطن اللبيب بعد العلم بهذه القواعد العمومية ومنحذوا حذوهم قصداً لترقية الملكات الفقهية وتدريبها على معرفة أحكام الشريعة الإسلامية في الحوادث الجزئية التي تتجدد بتجدد الزمان فنقول



- الزيادة والنقصان -

اذا شرط الواقف في صلب الوقف لنفسه ان يزيد في مرتبات ومعاليم الموظفين وأرباب الشعائر كالامام والخطيب والمؤذن والمدرس والفراش والبواب وخادم الميضاة وغيرهم من موظفي المساجد ونحوها أو ينقص في مرتباتهم ومعاليمهم التي عينها حين وقفه صح ذلك الشرط ثم اذا زاد أو نقص فليس له ان يغير ما فعله لأنه لما كان على مقتضى الشرط صار كأنه في صلب الوقف فيلزم الا اذا اشترط في عقد الوقف لنفسه التغيير مرة بعد أخرى

أو رأياً بعد رأي مادام حياً . ومن ملك أحدهما لا يملك الآخر إلا بالشرط
ثم اذا مات الواقف ولم يكن قد فعل شيئاً منهما فانه يستقر أمر الواقف كما
تركه وليس للمتولي ان يزيد أو ينقص الا اذا شرط له ذلك في صلب الوقف
لكن يجوز للقاضي ان يزيد في مرتبات ومعالم كل من كان في قطعه ضرر
بين للوقف كالناظر والامام ومدرس المدرسة والمؤذن والفراش ونحوهم اذا
كان المرتب المعين لا يكفيهم وكانوا لا يستقرون في مناصبهم بدون هذه
الزيادة بشرط ان يتحد الواقف والجهة اذا كانت الزيادة من فاضل ريع
الموقوف على المصالح أو العمارة . فلو اختلف الواقف أو الجهة كما اذا بنى
مسجداً أو مدرسة وعين لكل وقفاً وفضل من غلة أحدهما شيئاً فلا يجوز
للقاضي أيضاً مخالفة الشرط بالزيادة في المرتبات

— * * * * *

* الادخال والاخراج *

لو وقف ضيعة على قوم بأعيانهم وجعلها من بعدهم للفقراء واشترط
في صلب الوقف ان له أن يدخل من يشاء أو يخرج منهم من يشاء أو
اشترطهما معا صح الشرط وكان له أن يدخل من يشاء من الأغنياء والفقراء
مطلقاً أو مدة معينة وأن يخرج من يشاء واحداً أو أكثر كذلك وله اخراج
الجميع مدة معينة فقط أما اخراجهم مطلقاً فلا يجوز قياساً وبه أخذ أبو حنيفة
لأن لفظ (من) في قوله يخرج منهم من يشاء للتبويض فلا يصح اخراج
الكل ويجوز استحساناً بحمل من على البيان وبه أخذ الصحاحيان
ثم اذا مات ولم يكن قد فعل شيئاً منهما صرف الريع بين الموقوف

عليهم كما شرط وان أدخل أو أخرج واحداً أو أكثر فليس له أن يغير ما فعل إلا اذا نص على ذلك في عقد الوقف لما قدمنا وان أخرج الجميع أو أخرج البعض ومات الباقي صرف الربيع إلى الفقراء وليس له أن يعيده لهم لأنه لما أخرجهم من استحقاق الربيع أبداً بمقتضى الشرط سقط استحقاقهم فيه وانقطعت مشيئة الواقف فيصرف لمن سماه بعدهم وهم الفقراء في هذا المثال وليس له أن يرد الربيع عنهم لأن فعله لما كان بمشيئة مشروطة في عقد الوقف صار كأنه لم يسلم ممن أخرجه أحداً

ولو قال أدخلت فلانا بل فلانا أو أخرجت فلانا بل فلانا صح ودخلا في الأول وخرجا في الثاني لأنه لما أوجب الدخول أو الخروج للأول لزم ولا يصح رجوعه عنه ودخول الثاني أو خروجه بمقتضى العبارة

ولو قال أدخلت فلانا أو فلانا صح وعليه البيان وليس له حرمانهما لأنه أدخل أحدهما ييقين وله ادخالهما لأن مشيئته باقية فيهما واذا مات قبل البيان أوقف لهما نصيب واحد فان اصطاحا أخذاً والا بقي موقوفاً حتى يصطاحا

[ومثله ما اذا قال أخرجت فلانا أو فلانا فانه يصح ويجبر على البيان وليس له ادخالهما لأنه أخرج أحدهما ييقين وله اخراجهما لأن مشيئته باقية فيهما واذا مات قبل البيان قسم الربيع على من لم يخرجهم وضرب لهذين بسهم فان اصطاحا أخذاً والا حفظ لهما حتى يصطاحا

ثم اذا أخرج شخصاً من الوقف وأطلق ولم يكن هناك غلة موجودة فانه يخرج من كل غلة في المستقبل بلا خلاف . وان كانت هناك غلة موجودة وقت الاخراج وأطلق أيضاً يخرج منها فقط على رأي هلال . ورأي بعضهم

انه يخرج منها ومن كل غلة في المستقبل . ودرج على هذا الرأي قدرى باشا
في كتابه قانون العدل والانصاف فان قيد الخروج بزمن كأن قال أخرجت
زيدا من الوقف سنتين مثلاً صحح واتبع تقييده بالانزع

(تمة) لو قال من له الاخراج والادخال بعد ما أدخل شخصاً
أسقطت حقي في اخراجه أو قال من اول الأمر أسقطت حقي فيما اشترطته
انفسي صحح وسقط حقه وليس له اخراج من أدخله في الحالة الأولى ولا
فعل شئ منهما في الثانية لأنهما من الحقوق المجردة التي تقبل الاسقاط كحق
المسيل وحق الموصى له بالسكنى وحق الراهن في حبس الرهن بناء على
ما استظهره صاحب البحر

— * — * — *

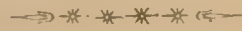
* التفضيل *

لو وقف رجل أرضه على بني فلان واصلهم ابداً بالسوية ومن بعدهم
للفقراء واشترط لنفسه ان يفضل من شاء منهم صح الشرط وكان له ان
يفضل واحداً منهم وحده أو هو واصله بما شاء من الغلة مطلقاً أو مدة معينة
وليس له ان يعطي الغلة كلها لواحد منهم لأن التفضيل يكون عند اشتراك
الجميع مع الزيادة في البعض ومن ملكه لا يملك التخصيص لأنه أقوى منه
(ومن ملك الأضعف لا يملك الأقوى)

ثم اذا فضل واحداً منهم مطلقاً أو مدة معينة فمات المفضل أو مضت
المدة عادت مشيئة التفضيل الى الواقف ووجهه في مضي المدة ظاهر وفي
الموت ان تقييد تفضيل الشخص بحياته ملحوظ ضرورة فصار كما اذا فضله

مدة معينة فتقطع مشيئة التفضيل مادام المفضل حيا ثم تعود بعد وفاته الى الواقف . فان فضل ثم مات استقر أمر الوقف على ما كان عليه حين موته وان لم يفضل حتى مات صرف الربيع بين الموقوف عليهم بالسوية فلو وقف على أولاده الثلاثة واشترط لنفسه التفضيل ثم فضل أصغرهم بنصف الغلة عشر سنين كان له ثالثاها في هذه المدة لأن له النصف بالتفضيل والسادس بمشاركة أخويه في النصف الباقي ومجموعهما ثلثان . وبعد نهاية المدة يكون أسوة بهم الا اذا شاء الواقف خلاف ذلك

واذا قال من له التفضيل لا أشاء ان أعطي الغلة لأحد من الموقوف عليهم وأعطيها لغيرهم بطلت مشيئة التفضيل وكانت الغلة بين الموقوف عليهم بالسوية . وليس له ان يعطيها لغيرهم لأنه لا يملك ذلك الا بالشرط ولم يوجد . وانما لم تبق مشيئة التفضيل لأنه لما لم يشأ اعطاءهم فقد قطعها وأبطلها وصار كأنه لم يشرطها في صلب الوقف ولذلك لو اقتصر على قوله أعطيتها لغيرهم يلغو قوله وتبقى له مشيئة التفضيل فيهم استحسانا



التخصيص

لو شرط الواقف لنفسه التخصيص صح الشرط وكان له كل ما ذكرنا في التفضيل ويزيد بأن له ان يخص بالغلة من شاء مطلقا أو مدة معينة وله ان يرتب الموقوف عليهم فيها واحدا بعد واحد وذلك لأن التخصيص أقوى من التفضيل ومن ملك شيئا ملك ما دونه وتعود مشيئة التخصيص بموت المخصص أو مضي المدة فاذا لم يشأ

الواقف التخصيص ومات صرف الريع بين الموقوف عليهم كما شرط
ثم اذا فضل أو خصص فليس له ان يغير فيما فعل مطلقاً أو ما بقيت
المدة ان كانا مقيدين بها الا اذا نص على ذلك حين الوقف لما علمت من ان
كلا منهما لما صدر عن شرط صار كأنه في صلب الوقف
ولو قال فضلت أو خصصت فلانا أو فلانا كان الحكم على قياس ما ذكرنا
في الادخال والاخراج

— * * * * *

— الاعطاء والحرمان —

اذا وقف رجل ضيعته على قوم بأعيانهم ثم من بعدهم على الفقراء
واشترط حين الوقف أن له ان يعطي غلتها لمن شاء منهم صرح شرطه وجاز
له كل ما ذكرنا في مبحثي التفضيل والتخصيص لأن الاعطاء يشملهما . فله
ان يعطي الغلة كلها أو بعضها لواحد منهم مطلقاً أو مدة معينة وله أن يربطهم
فيها واحداً بعد واحد وان يفضل بعضهم على بعض ثم اذا مات المعطى (بالتفتح)
أو مضت المدة عادت مشيئة الاعطاء الى الواقف . واذا مات الواقف قبل
الاعطاء صرفت الغلة بين الموقوف عليهم كما شرط لا تقطاع المشيئة بموته
وكذا اذا أبطلها في حياته بأن قال لا أعطيها لواحد منهم وأعطيها لغيرهم
أما لو اقتصر على قوله أعطيها لغيرهم فإنه يلغو وتبقى له مشيئة الاعطاء في
الموقوف عليهم كما قدمنا في مبحث التفضيل والتخصيص

وهذا كله فيما اذا وقف على قوم بأعيانهم وجعل الغلة من بعدهم
للفقراء فان وقفها ابتداء على الفقراء واشترط لنفسه اعطاء من يشاء من قوم

سماهم كما اذا قال وقفت أرضي لله عز وجل على ان لي ان أعطي غلتها من شئت من بني فلان . فانه اذا مات ولم يعط أحداً منهم أو أبطل مشيئته فيهم تصرف للفقراء . واذا أعطاهم ثم مات بعضهم عادت المشيئة في حصته للواقف فله ان يعطيها لمن شاء منهم لا من غيرهم فاذا مات قبل ان يعطيها لواحد منهم أو أبطل مشيئته فيها عادت الحصة الى الفقراء لا الى الباقي ممن سماهم لذكر الفقراء في الابتداء وقوله على ان لي ان أعطي غلتها لمن شئت من بني فلان كالاستثناء فان وجد صح والا كانت للفقراء

واذا لم يعين قوماً أصلاً كما اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ان لي أن أعطيها من شئت من الناس صح وكان له ان يعطي من يشاء من الاغنياء والفقراء ولو ولد له أو والديه وليس له ان يعطي نفسه لأن الاعطاء يستلزم شخصين مختلفين بخلاف ما اذا قال على ان لي ان أضعها فيمن شئت فان له ان يضعها في نفسه كلها أو بعضها مطلقاً أو مدة معينة لأنه يمكن ان يكون الانسان واضعاً عند نفسه

ولو قال في هذه الحالة أعطيها للاغنياء أو لأهل الدنيا أو غيرهم ممن لا يجوز الوقف عليهم أو وضعها فيهم بطل الوقف لصيرورته كالمذكور في صلبه

ولفظ الحرمان كالاخراج في جميع ما ذكرنا من الأحكام لأنه بمعناه والقيم المشروط له شيء من هذه الشروط في صلب الوقف كالواقف في جميع ما ذكرنا فلا تغفل عن ذلك



الاستبدال

لو اشترط الواقف لنفسه حين الوقف استبدال الموقوف بغيره صح ذلك الشرط عند أبي يوسف واختاره الخصاص وهلال . وقال محمد يصح الوقف ويبطل الشرط هكذا نقل بعضهم الخلاف ونقل أيضا الاتفاق على صحة الوقف والشرط . ووفق صاحب البحر بين النقلين بأن محل الاتفاق ما اذا ذكر الشرط بلفظ الاستبدال ومحل الخلاف ما اذا ذكر بلفظ البيع . وسواء كانت المسألة اتفاقية أم خلافية فالفتوى والعمل على صحة شرط الاستبدال لأنه لا ينافي حكم الوقف وهو اللزوم سواء ذكر بلفظ الاستبدال أم بلفظ البيع كأن يقول وقفت أرضي هذه على ان لي ان أستبدلها بأرض أخرى أو أبيعها وأشتري بثمنها أرضا تكون وفقا مكانها أو يقتصر على قوله على ان لي ان أبيعها وأشتري بثمنها أرضا أخرى . الا ان صحة الوقف والشرط عند الاقتصار مبنية على الاستحسان والا فالقياس يقتضي البطلان لأنه لم يذكر إقامة أرض أخرى مكان الأولى

ووجه الاستحسان انه لما جمع بين البيع والشراء دل على انه يريد الاستبدال . ومعلوم ان البذل يقوم مقام المبدل في حكمه من غير احتياج الى النص على ذلك فلو لم يجمع بينهما بأن قال على ان لي ان أبيعها ولم يزد بطل الوقف والشرط اتفاقا لعدم وجود ما يدل على ارادة الاستبدال . ومثله ما اذا قال على ان لي ان أبيعها بقليل وكثير وأشتري بثمنها أرضا أخرى أو شرط ان يشتري بثمنها ما لا يصح وقفه كالغلام والجارية ففي هاتين الحالتين الوقف باطل أيضا [

وإذا كان شرط الاستبدال صحيحاً فله ان يستبدل بوقفه ماشاء من العقار سواء كان الموقوف عامراً يمكن الانتفاع به أو خرج عن الانتفاع بالكلية . ولا يشترط اتحاد البدل والمبدل في الجنس الا اذا اشترط ذلك في أصل الوقف كأن يقول وقفت هذه الأرض أو الدار على ان لي ان أستبدل بثمنها أرضاً أو داراً أخرى مكانها . ومثله ما اذا اشترط الاستبدال بدار أو أرض في جهة معينة فانه لا يصح مخالفة الشرط لأن الجهات تختلف في الجودة . وذكر السكمان بن الهمام انه ينبغي ان يجوز الاستبدال بأرض أو دار قرية أخرى غير التي عينها اذا كانت أحسن صقعاً وأكثر ريعاً وانفع للوقف لأنه مخالفة الى خير

فاذا أطلق الواقف ولم يقيد صح له ان يستبدل ماشاء من جنس العقار ولم يفصلوا هنا بين ان يكون الموقوف يقصد منه الاستغلال أو السكنى مع انهم فصلوا بين هاتين الحالتين فيما اذا كان المستبدل هو القاضي كما سنده كره والظاهر انه لا فرق .

وإذا لم يشترط الواقف الاستبدال بأن سكت أو نهى عنه فلا يصح له ان يستبدله ولو خرج عن الانتفاع بالكلية لأنه لا تثبت له ولاية الاستبدال الا بالشرط كالمبيع الخالي عن شرط الخيار لا يملك أحد المتبايعين تقضه وان لحقه فيه غبن بدون تغير . وإنما الذي يملك الاستبدال حينئذ هو القاضي لكن ليس له ذلك الا في حالتين

الأولى : ان يخرج الموقوف أرضاً كان أو داراً أو غيرها عن الانتفاع بالكلية كان تصير الارض سبخة لا تخرج غلة أصلاً أو تخرج ما لا يكفي مؤنهما ومصاريفها أو تصير الدار خربة لا تصلح للاستغلال ولا للسكنى بأن

تصدعت أركانها وانقض بنيانها وليس هناك غلة للوقف يعمر بها الموقوف ولم يرغب احد في استئجاره وتعجيل الأجرة ليعمر بها

الثانية : ان يكون الموقوف عامراً وذا ربيع ينتفع به ولكن يمكن ان يستبدل به ما هو أنفع للوقف وأكثر ريعاً وأحسن صتعا منه . وجواز الاستبدال في الحالة الأولى محل اتفاق . وفي الثانية رأى أبي يوسف وقد اختلف التصحيح فقال الكمال بن الهمام مالم يخصصه ينبغي الا يجوز الاستبدال لعدم الموجب لتجويزه اذ الموجب اما الشرط وليس موجوداً أو الضرورة ولا ضرورة في هذا اذ لا تجب الزيادة في الوقف بل الواجب إبقاؤه كما كان . وذكر قاري الهداية ان الفتوى والعمل على قول أبي يوسف . لكن رد عليه صاحب النهر بأن هذا معارض بقول صدر الشريعة نحن لا نفتي بقول أبي يوسف فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة لا بطل أوقاف المسامين . وقد استصوب غير واحد ما قاله صاحب الفتح ورجحه صدر الشريعة وألفت رسائل في هذا الموضوع خاصة

واذا جاز الاستبدال للقاضي فيجب عليه ليكون صحيحاً عامراً عاذاً الجنس في الموقوف اذا كان للسكنى تحقيقاً لغرض الواقف فاذا وقفت دار للسكنى وتخربت وليس هناك غلة تعمر بها ولم يوجد من يستأجرها ويعجل الأجرة لتعمر بها جاز للقاضي استبدالها بدار أخرى ولا يصح استبدالها بأرض أو دكان لأن ذلك يفوت غرض الواقف

أما اذا كان الموقوف يقصد منه الاستغلال فلا يشترط لصحة الاستبدال فيه اتحاد الجنس لأن المنظور فيه كثرة الربح وقلة المرمية والمؤن فلو استبدل الدار أو الدكان بأرض تؤجر بمثل أجرهما أو تزرع وتأتي بغلة

قدر أجرتهما كان أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى ولا تحتاج إلى كلفة التعمير
وقد نص الفقهاء على أن الوقف العام لا يصح استبداله إلا في أحوال أربعة
الأولى : أن يشترط الواقف الاستبدال لنفسه أو لغيره فينثذ يجوز
له ولغيره الاستبدال ولو كان ذاريع ومنفعة به انتفاعاً كاملاً

الثانية : ألا يشترط الواقف ذلك ولكن يمكن أن يستبدل الموقوف
بما هو أنفع منه للوقف فيجوز للقاضي في هذه الحالة دون غيره الاستبدال
على رأي أبي يوسف

الثالثة : أن يغصب الوقف غاصب ويعجز المتولي عن استرداده ولا يئنة
له على الغصب وأراد الغاصب أن يدفع قيمته أو يصالح عنه بشيء فيلزم
الواقف أن يشتري بما يأخذه عقاراً ليكون وفقاً مكان الأول

الرابعة : أن يجري غاصب الأرض الماء عليها حتى تصير بحراً لا يمكن
زرعها فإنه يجب على القيم في هذه الحالة أن يضمن قيمة الأرض ثم يشتري
بها عقاراً يكون وفقاً بدلها . ولا يظهر عند هذه الحالة من الأحوال التي
يستبدل فيها الوقف العام إذا فرض أن الماء قد غلب على الأرض حتى
صارت بحراً لا يمكن زرعها

ويشترط في صحة الاستبدال سواء كان المستبدل هو الواقف أو القاضي
أو غيرهما جملة شروط

الأول : ألا يكون البيع بغبن فاحش

الثاني : ألا يكون لمن لا تقبل شهادته للبائع على الخلاف المعروف
في كتاب الوكالة فلو باع من ولده الصغير لا يصح اتفاقاً ولو باعه من ولده
الكبير فكذلك عنده خلافاً لهما وقد تقل بعضهم الخلاف على غير هذا الوجه

فقال ان كان بأكثر من القيمة صح عند الكل وان كان بمثل القيمة صح عندهما خلافاً له لأنه يشترط في نفي التهمة الزيادة عن القيمة وهما يكتفیان بمساواة الثمن لهما

الثالث : الا يكون للمشتري دين على البائع وهو يريد أن يشتريه بماله عليه

الرابع : الا يباع بالعروض عندهما لأنهما لا يجوز ان البيع بالعروض للوكيل فكذلك هنا

وبمجرد شراء البذل يكون وقفاً بدل الأول ولا يحتاج الى التصريح بذلك ومتى تم الاستبدال فليس للواقف ان يكرره الا اذا شرط لنفسه ذلك في أصل الوقف مرة بعد أخرى ولكن للقاضي ان يكرره كلما تكررت الأحوال المسوغة له

ثم اذا باع الواقف ما شرط استبداله وقبل ان يشتري بثمنه ما يكون وقفاً مكانه رد الأول عليه فاما ان يرد عليه بما هو فسخ من كل وجه كالرد بعيب قبل القبض مطلقاً وبعده بقضاء أو الرد بخيار شرط او رؤية او بفساد البيع واما ان يرد عليه بما هو كعقد جديد

ففي الحالة الأولى : يجوز له ان يبيعه ثانياً لأن البيع الأول بعد فسخه كأنه لم يحصل فيبقى شرط الاستبدال

وفي الحالة الثانية : لا يجوز له ذلك الا اذا اشترط لنفسه الاستبدال مرة بعد أخرى لأن الموقوف لما رد بما هو كعقد جديد اعتبر كأنه اشتراه شراءً جديداً فيسقط شرط الاستبدال

وان رد عليه بعد أن اشترى بثمنه ماضياً وقفاً مكانه

فإن رد عليه بما هو فسخ من كل وجه عاد الأول وقفاً كما كان وكان
البذل ملكاً له فيتصرف فيه بما يشاء لأنه لما انفسخ البيع في الأول من كل
وجه عاد الى حالته الأولى وصار كأنه لم يحصل بيع والثاني لم يكن وقفاً الا
بقيامه مقام الأول ولا يتصور بقاء الخلف مع وجود الأصل

وإن رد عليه بما هو كعقد جديد بقي الثاني وقفاً وكان الأول ملكاً
للووقف لأنه يعتبر كأنه اشتراء جديدًا ويكون كما اذا وهبه المشتري
للووقف بعد الشراء أو ورثه الووقف منه بعد الموت فانه يكون ملكاً له
لتجدد السبب

ولو استحق الأول بعد شراء البذل لا يبقى البذل وقفاً في الاستحسان
لأنه انما كان وقفاً بدلاً عنه وبلاستحقاق انتقضت المبادلة من كل وجه فلا
يبقى الثاني وقفاً

والثمن قبل الشراء به أمانة في يد البائع وغير مملوك لأحد كأصله فلا
يضمن الا بالتعدي أو الإهمال في حفظه واذا مات البائع قبل ان يبين حاله
كان ديناً في تركته لأنه لا يصح ان يصرف في وجه من الوجوه الا في
عمارة ضرورية لوقف آخر بشرط اذن القاضي واتحاد الواقف والجهة على
رأى وبعد صرفه في العمارة يستغل ذلك الوقف العاصر ويؤخذ من غلته
بقدر الثمن المصروف ليشتري به ما يكون وقفاً مكان الأول

واذا ضاع الثمن من يد البائع بدون إهمال بطل الوقف لأنه لا ضمان
على البائع حتى يلزم بدفعه من ماله كما علمت ولا سبيل الى شراء البذل بدون
مال ولذلك لو باعه ثم ضاع الثمن منه ورد المبيع عليه بعيب ضمن الثمن
للمشتري من ماله لأن حقوق البيع ترجع اليه . ويجوز له ان يبيع الموقوف

ليأخذ منه مادفعه لما ذكرنا من بطلان الوقف بهلاك الثمن
وهذا بخلاف ما لو غصب الوقف غاصب ثم ضمن قيمته فهلكت في
يد المتولي قبل شراء البديل ثم رد المغصوب فانه يلزم المتولي دفع القيمة التي
أخذها من ماله ويستوفي مادفعه من ريع الوقف وتأمل في الفرق بين هذه
الحالة وما قبلها

« فروع » (١) لو وهب البائع الثمن من المشتري بعد قبضه فالحبة
باطلة بالاتفاق ولو قبل قبضه تصحح عند أبي حنيفة ويضمن مثله ولا تصحح
عند أبي يوسف

(٢) لو اشترى ببعض الثمن عقاراً فان أشهد على نفسه انه من البديل
جاز ويشترى بالباقي أيضاً بدلاً والا فلا يجوز

ولا تنس ما قدمنا من ان الواقف اذا اشترط لنفسه شيئاً في أصل
الوقف ملكه خاصة وان اشترطه لغيره فقط كان له ولغيره فعله لأنه وكيل
عنه والتوكيل بشيء لا يقطع حق الموكل في مباشرته وان اشترطه له ولغيره
معا كان له ان ينفرد بمباشرته وليس لغيره ذلك . وهذا بناء على رأى
أبي يوسف الذي يجوز للواقف عزل المتولي متى شاء لأنه وكيل عنه لا عن
الفقراء ثم ان غير الواقف لا يملك ما شرط له في أصل الوقف بعد وفاة الواقف
الا اذا جعل له ذلك في حياته وبعد وفاته أو بعد وفاته فقط أما اذا جعل له
في حال حياة الواقف فقط فانه ينزل بموته على رأى أبي يوسف وعلى كل
فليس للواقف ولا لغيره ان يوصي حين وفاته بما شرط له لأنه انما شرط
له خاصة وهو أمر محتاج الى الرأى والمشورة بخلاف ما اذا وكل به في حياته
فانه يصح التوكيل لوجود الموكل وامكان تدارك الخلل لو وجد

ومن السهل جدا ان تطبق هذه القاعدة على ما ذكرنا من الشروط
فلا حاجة الى الأتالة

— * * * * *

الولاية على الوقف

أشرنا فيما سبق الى ان الولاية على الوقف خارجة عن حكم سائر الشروط
وتزيد ذلك هنا ايضا فنقول : أجمعوا على ان الواقف اذا شرط الولاية
لنفسه حين الوقف جاز وكانت له الولاية . أما اذا لم يشترط ذلك بأن
سكت أو ذكر أنه لا ولاية له عليه فذهب محمد الى انه لا يكون له ولاية
عليه لأنه يشترط في صحة الوقف التسليم الى المتولي وبعد التسليم لا يكون
لواقف ولاية عليه الا بالشرط لخروجه من يده . وذهب أبو يوسف الى
ان له الولاية عليه مادام حيا وذلك لأنه لا يشترط في صحة الوقف التسليم
الى المتولي فيصح عنده بدونه وتكون الولاية عليه للواقف . ورأي أبي يوسف
ظاهر المذهب وعليه الفتوى لأن المتولي انما يستفيد الولاية من الواقف
ويستحيل الا تكون له الولاية وغيره يستفيدها منه . ولأن الواقف أقرب
الناس الى وقفه فكان أحق بولايته من أعتق عبداً فإنه أحق بولايته لأنه
أقرب الناس اليه . واذا ثبتت الولاية للواقف فله ان يباشر أمر الوقف
بنفسه ويقوم بمصالحه فيستغله ويجمع أجوره ويصرفها في الوجود التي سماها
كما شرط وله ان يولي عليه واحداً أو أكثر في حياته أو بعد وفاته أو فيهما
وله ان يعزل من ولاد بسبب وبغيره وان يفعل ذلك مرة بعد أخرى وان
لم يشترط ذلك لنفسه على رأي أبي يوسف المفتى به واذا مات ينزل المتولي

لأنه وكيل عنه لا عن الفقراء خلافاً لمحمد والوكيل ينزل بموت الموكل إلا إذا جعل له الولاية بعد وفاته فإنه لا ينزل بموته لأنه وصي عنه في هذه الحالة . ويكون لمن ولاه حق التصرف في أمور الوقف دون القاضي لأن الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة فهو الذي يؤجر الوقف ويتسلم الأجرة ويصرفها في وجوهها وله أن يوكل من يشاء فيما ملكه من التصرفات في حياته وله أن يوصي به في مرض موته لمن يشاء إذا لم يشأ عنه ذلك ويكون وصيه ووصي وصيه مقدماً على القاضي أيضاً كوصي وصي الأب بالنظر للصغير وله أن ينصب القوام ويعزلهم أن شرط له ذلك

فإذا مات الواقف ولم يجعل لوقفه قima بعده أو جعل له قima ومات ذلك القيم ولم يوص في مرض موته أو كان ممنوعاً من الإيصاء ولم يوجد من يستحق الولاية بمقتضى شرط الواقف بعده فإن الولاية في جميع هذه الأحوال تنتقل إلى القاضي

وإذا أراد أن ينصب قima فينبغي أن يكون من أولاد الواقف وأقاربه أن كان فيهم من هو أهل لذلك ولو لم يكن الوقف عليهم بأن كان على مسجد أو مدرسة لأن ذلك أشفق وفيه مراعاة لأغراض الواقفين من قصد نسبة الوقف إليهم فإن لم يكن فيهم من هو أهل للولاية أقام أجنبياً حتى يصير فيهم من هو أهل فيصرف الولاية إليه . وإن قبل الأجنبي الولاية حسبة بدون أجرة ولم يقبل قريب الواقف إلا بأجر كان الرأي للقاضي في اختيار من هو أصح للوقف . ثم إذا مات القاضي لا ينزل المتولي اتفاقاً لأن ولايته عامة وفعله حكم والحكم لا يبطل بموته ولا بعزله

وإذا علمت أن الولاية للواقف ثم لوصيه ووصي وصيه ثم للقاضي تعلم

انه لو مات قيم المسجد فأقام أهله قima يتصرف في أموره ويقوم بمصالحه بدون اذن القاضي لا يصير قima ويضمن ما أنفقه في عمارته من غلة الوقف وان كان هو الذي آجر عقارات الوقف وقبض أجورها



* شروط الولاية على الوقف *

يشترط في صحة الولاية على الوقف شرطان

الأول : العقل . الثاني : البلوغ

فلو كان من شرط له الولاية مجنوناً أو صبيّاً فالقياس يقتضي بطلان هذه الولاية مطلقاً لأنهما لا ولاية لهما على أنفسهما فلا تكون لهما ولاية على غيرهما والاستحسان انها تبطل ما دام كل منهما غير أهل للولاية فان أفاق المجنون أو بلغ الصبي عادت اليهما الولاية بمقتضى شرط الواقف وبدون احتياج الى تقرير القاضي . ومثل الصبي في الحكم ما اذا أوصى بالولاية لمن لم يخلق من أولاده فان الاستحسان ان تبطل هذه الولاية الى ان يوجد للواقف ولد يكون أهلاً لها فيكون متولياً بالشرط والقياس يقتضي البطلان مطلقاً

وكما يشترط العقل لصحة الولاية ابتداء يشترط لصحتها بقاء فلو جن الناظر جنونا مطبقاً سنة أو أكثر انزل وبأفاقته تعود الولاية المشروطة له من الواقف أو وصيه اليه . وهذا الحكم المتقدم عام في الصبي سواء كان أهلاً لحفظ المال وقادراً على التصرفات أم غير أهل لذلك . وبعضهم جعله خاصاً بما اذا لم يكن أهلاً للحفظ فان كان أهلاً له فان القاضي يجوز له ان

يفوض اليه انظر الوقف ويكون ذلك اذنا له بالتصرف وليس لولي الصبي ذلك
وينبغي ان يكون المتولي أميناً على الوقف وعلى غلاته لأن الولاية
مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن

وان يكون قادراً بنفسه أو نائبه على التصرف في أمور الوقف لأن
المقصود لا يحصل عند العجز

والأى يطلب التولية ان لم تكن مشروطة له فان طلبها لا يعطاها كمن
طلب القضاء لا يخلده أما اذا كانت مشروطة له فلا يعتبر طالباً لها لأنه متول
بمقتضى الشرط وانما هو يطلب تنفيذ شرط الواقف . وانما قلنا ينبغي لأنهم
استظهروا ان هذه الأمور ليست من شرائط الصحة وانما هي من شرائط
الأولوية لأن القضاء أشرف من الولاية على الوقف والاحتياط فيه أكثر
والعدالة فيه وكذا العلم بشرط الأولوية حتى صح تقليد الجاهل والفاسق
واذا قلد القاضي ففسق لا ينزل وان استحق العزل فسكذا الناظر لا ينزل
بفسقه وان كان يستحق العزل ويجب على القاضي عزاه أو ضم ثقة اليه حتى
يزول ضرره عن الوقف

ولا يشترط فيها الحرية ولا الاسلام ولا البصر والنطق وعدم الحد
في قذف بعد التوبة فيصح تولية العبد والذمي والأعمى والأخرس والمحدود
في قذف بعد توبته متى كان كل منهم عاقلاً بالغاً قادراً على الأمر والنهي
والمتولي على الوقف كالوصي في كثير من الأحكام لأن الوقف يستحق
من الوصية وينبغي على ذلك ما يأتي

انه اذا نصب الواقف عند موته وصياً ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً
تكون ولاية الوقف الى الوصي

وانه لو جعله وصياً في أمر الوقف كان وصياً في كل شيء عند أبي حنيفة وأبو يوسف معه في رواية ويخالفه في رواية أخرى

وانه لو جعل الولاية لرجل ثم جعل آخر وصياً كانا ناظرين ما لم يخص الوصي فان خصصه بأن قال جعلتك وصياً في أموري وجميع تركاتي فان لكل منهما ان ينفرد فيما فوض اليه هكذا ذكر في الاسعاف . وقال ابن عابدين في توجيهه اعل وجهه ان تخصيص كل منهما بشيء في مجلس واحد قرينة على عدم المشاركة . ثم ذكر بعد هذا التوجيه ان في كتاب الذخيرة ما يؤخذ منه الاشتراك في مثل هذه الصورة حيث قال : (ولو أوصى الى رجل في الوقف وأوصى الى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف) ولعل هذا هو الموافق للمعروف من ان الوصي المختار لا يتقيد بما قيد به عند أبي حنيفة رحمه الله

وأنه اذا أوصى بولاية وقفه الى رجلين وقبلها بعد وفاته فلا يصح لأحدهما ان ينفرد بالتصرف بدون اذن الآخر وان تصرف كان تصرفه موقوفاً على اجازته فيما يحتاج فيه الى الرأي والمشورة ولو قبلها أحدهما ورد الآخر أو قبلها ومات أحدهما فان القاضي يقيم بدل الراد أو الميت من يشارك الناظر الآخر تنفيذاً لغرض الواقف وله ان يعهد بذلك للناظر الذي قبل اذا كان كفئاً للقيام بمصالح الوقف وحده . وانه اذا جعل ولاية وقفه لجماعة وفيهم من ليس أهلاً لها فان القاضي يقيم مقامه آخر ولو من الباقيين حتى يصير أهلاً فتعود الولاية اليه

وانه اذا جعل لوقفه ناظراً ومشرفاً فانه لا يصح للناظر ان يتصرف بدون علم المشرف واذنه . وولاية حفظ المال وتسامه ممن في يده للناظر

لا للمشرف لأنه ليس له التصرف وانما له الاشراف والمراقبة كما في المشرف
على الوصي سوء بسوء

وانه لو وى الواقف شخصاً ثم ولى غيره ولو بعد زمن طويل فانه
لا ينزل الأول ولو كان الواقف يعلم به حين تولية الثاني كما لو أوصى الى
رجل ثم أوصى الى آخر فانه لا ينزل الأول بل يشتركان سواء تذكر
ايصاءه الى الأول أم نسي لأن الوصي لا ينزل الا بالعزل وهذا بخلاف
القاضي فانه اذا ولى رجلاً على وقف ثم ولى غيره وهو يعلم بالأول فانه
ينزل ويختص لثاني بالتصرف وانظر الفرق

واذا اشترط الواقف في الولاية شروطاً لا تضر بالوقف ولا بالموقوف
عليهم فانها تتبع وينبني على ذلك انه اذا جعل ولاية وقفه لامرأته مادامت
غير متزوجة صح واذا تزوجت سقطت ولايتها ولا تعود اذا طلقت الا
اذا نص على ذلك

وانه لو ولف أرضه وجعل ولايتها لمن يصلح من ذريته صح وكانت
لمن يصلح ذكر كان أم أنثى ومتى تولى الصالح لا ينزع الوقف منه لصلاحيته
غيره ولا يشاركه ذلك الغير في الولاية لأن مقصود الواقف تفويض النظر
الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لأدى الى جعل النظر لجميع الذرية
ان كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدي الى
فساد الوقف

وهذا بخلاف ما اذا جعل الولاية للأرشد من أولاده أو لأفضلهم أو
لأعفهم أو لأصلحهم فمن أثبت انه صار أرشداً أو أفضل أو أعف من بيدد أمر الوقف
واليه ولايته وكانت المدة بين اثباته وبين الحكم بولاية من له الولاية كافية

لأن يصير أرشد منه أو أفضل بأن كانت سنة فأكثر على ما جرى عليه
العمل انتقلت إليه الولاية ونزعت ممن سبقه ونظير هذا ما لو وقف على أفقر
أولاده فانه ينظر وقت مجيء الغلة الى أفقرهم فمن أثبت انه كذلك أعطى
غلة الوقف ولا ريب ان هذا لا يلزم حالة واحدة بل يتغير ريثم

وان تعارضت بينتان في شخصين قبل الحكم بمقتضى احدهما كأن
أثبتت احدهما أرشدية زيد على من سواه والأخرى أرشدية عمرو على من سواه
فانهما يشتركان في الولاية لعدم الترجيح وقيد بعضهم بما اذا لم يمكن
الترجيح بكبر سن أحدهما أو علمه بأمور الوقف فان كان أحدهما أكبر
سنًا ولو أنثى أو أعلم بأمور الوقف بعد استوائهما في الفضل والعفة فهو
الأولى بالولاية على الوقف

وان أقام أحد الذرية بينة على أرشديته بعد الحكم بها لاخر بزمن
قصير فانها تلغو لتأكد البينة الأولى بالحكم الذي قارنها
والرشيد هو حسن التصرف في المال وأهل الصلاح والفضل والخير
والعفة هو المستور الذي لم يعرف بالكذب ولا اشتهر بانتهاك المحرمات
وتحتاج الشهادة بالأرشدية ونحوها الى ان تكون اندية محصورين
حتى يمكن ثبوت ان المشهود له أرشد من غيره

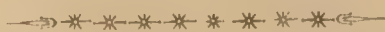
وينبغي على ذلك أيضاً انه اذا جعل الولاية للأرشد فالأرشد من أولاده فلم
يقبل أرشدهم فان الولاية تعطى لمن يليه في الرشد استحساناً والقياس يقتضي
ان تصرف الولاية الى أجنبي حتى يموت الأرشد فتصرف لمن يليه
والرشد صفة قائمة بذات الرشيد فلا يصح له في هذا المثال ان يفوض
النظر الى غيره ممن لا تثبت فيه هذه الصفة ولو في مرض موته لأن ذلك

محل بشرط الواقف الذي يجب اتباعه كنص الشارع . ومختار الأرشد
لا يجب ان يكون أرشد كما ان مختار العامة لا يجب ان يكون عالماً . واذا
بطل تفويضه فالولاية تنتقل لمن ثبتت أرشديته كما شرط الواقف

وهذا بخلاف ما اذا جعل ولاية وقفه للأرشد فالأرشد من أولاده
ثم ولي غير الأرشد في حياته ومات فليس للأرشد ان ينازعه ولاية الوقف
ويطلب تنفيذ الشرط لأن الواقف له ان يغير في شروط الولاية كما يشاء
لما علمت ان حكمها مخالف لحكم سائر الشروط

وان كان الشرط مضرًا بمصلحة الوقف كان لغواً وتصح مخالفته فلا
وقف على أولاده وجعل الولاية اليهم واشترط الا ينزع الوقف منهم وان
خانوا فالشرط غير صحيح وللقاضي ان يعزل الخائن منهم لأن الغلة وان كانت
لهم اسكن مرجع الوقف للمساكين والخائن ربما خرب الوقف أو باعه كله
أو شيئاً منه فيمتنع وصوله للفقراء

« فائدة » الناظر والقيم والمتولي بمعنى واحد عند الانفراد فاذا جمع
الواقف بين شيئين منها كما لو شرط متولياً وناظراً على وقفه فانه يراد بالناظر
المشرف لأن التأسيس خير من التأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم .



* توكيل الناظر غيره وتفويضه اليه والمصادقة على النظر *

(التوكيل) لناظر الوقف سواء كان مولي بشرط الواقف أو من قبل
القاضي ان يوكل من يقوم مقامه في التصرفات التي يملكها وله ان يعزل
وكيله ويستبدل به من شاء وان يجعل له من معلومه أجراً على عمله وينعزل

ذلك الوكيل بعزل الناظر ايده أو عزله نفسه بشرط علم الطرف الآخر في هاتين الحالتين حتى ان التصرفات الحاصلة بعد العزل وقبل العلم تكون نافذة ويحصل العلم بأخباره مشافهة أو بأرسال رسول أو خطاب اليه وينعزل أيضا بخروج أحدهما عن الأهلية بموت أو جنون وان لم يعلم الطرف الآخر ومجمل القول في ذلك ان القواعد العامة المذكورة في كتاب الوكالة تنطبق على توكيل الناظر غيره فلا حاجة الى التطويل

(التفويض) أما تفويض الناظر أمور الوقف الى غيره بمعنى اسناد النظر اليه واقامته مقام نفسه استقلالاً ففيه تفصيل لأنه اما ان يكون الواقف قد ملك الناظر ذلك بأن فوض اليه أمور الوقف تفويضاً عاماً وجعل له ان يسنده ويوصي به الى من يشاء أولاً يكون قد ملكه ذلك

ففي الحالة الأولى : يصح للناظر ان يسند النظر ويوصي به الى من يشاء مطلقاً في حال صحته أو مرضه ولا يحتاج من جعله ناظراً الى تقرير شرعي من القاضي بل يكون ناظراً بمجرد اسناد النظر اليه وليس له بعد الاسناد ان يعزله الا اذا جعل الواقف له التفويض والعزل كالوكيل اذا وكل بأذن الموكل والقاضي اذا استخلف بأذن من ولاه فان كلا منهما لا يملك العزل الا اذا جعل له ذلك

وفي الحالة الثانية : وهي ما اذا لم يفوض الواقف للناظر أمر الوقف تفويضاً عاماً ولم يجعل له ان يسنده ويوصي به الى من يشاء لا يصح للناظر التفويض الى غيره الا في حالتين

الأولى : ان يكون مريضاً مرض الموت فله في هذه الحالة ان يسند النظر الى من يشاء لأنه كالوصي وللوصي ان يوصي الى غيره وان لم يشترط

له الموصى ذلك . وبما ان فعله هذا ايضاً فله ان يعزل من أسند النظر اليه
ويسنده الي غيره كالوصى سواء بسواء بخلافه في الحالة الأولى كما علمت الا
انه يشترط في صحة ايضائه في مرض موته الا يكون منهياً عنه من جانب
الواقف بأن كان يترتب عليه مخالفة شرطه في التولية كما اذا جعل الواقف
ولاية وقفه الي قوم ورتبهم فيها واحداً بعد واحد فليس لأحد من ان يوصى
في مرض موته الي غيره ممن لاحق لهم في الولاية بمقتضى الشرط لأنه يترتب
عليه مخالفة شرط الواقف الذي هو كمنصر الشارع في وجوب اتباعه وان
أوصى بطل ايضاؤه وانتقلت الولاية الي من تحقق فيه الشرط . فلو
جعل وقفه لزيد ومن بعده لالحاكم فأوصى زيد في مرض موته الي آخر
بأمر الواقف فانه لا يصح ايضاؤه وتنتقل الولاية الي الحاكم ولا يقال ان
ولاية الحاكم متأخرة عن الوصي ووصيه لأن الايضاء من الناظر لم يصح
لمخالفة الشرط

الثانية : ان يكون في صحته ويسند النظر الي غيره في مجلس القاضي
ويقرر القاضي غيره في الولاية سواء كان الذي قرره هو من تنازل له الناظر
عن النظر أم غيره . فلو تنازل وهو صحيح في غير مجلس القاضي أو فيه
ولم يقرر القاضي غيره لم يعزل ولا يسقط حقه في النظر ولو بعد علم القاضي
بذلك لأن هذا عزل خاص مشروط بتولية المتنازل له بخلاف ما اذا عزل
نفسه عن النظر عزلاً لا تجرداً فانه يتم بمجرد علم القاضي ولا يتوقف على عزله
وتقرير غيره

وينبغي على ذلك ان كل تصرف يتصرفه الناظر المتنازل قبل التقرير يكون
صحيحاً لأن حقه لم يسقط وكل تصرف يتصرفه المتنازل له يكون باطلاً لأنه

لا يكون ناظراً الا بتقرير القاضي له . وقد حكمت بعض المحاكم الأهلية بصحة تصرفه لأنه وان لم يكن ناظراً الا بالتقرير لكن يبقى مجرد الاذن في الفعل فيكون كالوكيل وتصح تصرفاته . وأنت ترى ان هذا غفلة عن القواعد الفقهية لأنه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه فاذا بطلت تولية النظر بطل ما في ضمنها من الاذن في الفعل وصار فضولياً فيما فعله

وعلى هذا لو فوض ناظر الوقف في مرضه النظر لابنه ثم عوفي منه بطل التفويض وبطلت التصرفات التي تصرفها ابنه بمقتضى هذا التفويض ان لم يكن تفويض الواقف الى ذلك الناظر عاما . ووجهه انه لما عوفي من المرض تبين انه فوض في غير مرض الموت بدون تقرير من القاضي

وانما لم نصحح التفويض في حال الصحة عند عدم التقرير لأن للمتولي شبهين شهماً بالوكيل وشهماً بالوصي فمن جهة انه ينزل بموت الواقف أشبه الوكيل والوكيل لا يصح له ان يوكل غيره الا بالاذن . ومن جهة بقاء ما جعل متولياً عليه ومتصرفاً فيه الى الأبد أشبه الوصي والوصي له ان يوصى الى غيره وان لم يؤذن له في ذلك فعملنا بالشبه الأول في حال الصحة والثاني في حال المرض وعلى كل فهذه المسألة مستثناة من قولهم التصرف في حال المرض أحط من التصرف في حال الصحة كما نصوا عليه .

ومثل الناظر غيره من أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف فلكل منهم ان يفرغ ويتنازل غيره عن وظيفته . ولا خلاف في انه لا بد في استحقاق المتنازل له ما تنوزل عنه من تقرير الناظر ان شرطه التقرير في الوظائف والعزل منها أو تقرير القاضي ان لم يشرطه ذلك كما لا خلاف في انه لا يجب على من له حق التقرير ان يقرر المتنازل له ولو كان أهلاً للقيام بالمتنازل عنه بل يصح له ان يقرر غيره . وانما الخلاف في

انه هل يسقط حق التنازل ويعزل من منصبه بمجرد عزله نفسه وتنازله لغيره
أم لا بد من تقرير غيره . والصحيح انه لا بد من تقرير غيره ولا يكتفي
بعلم القاضي بالتنازل والعزل لما علمت من انه عزل خاص مقيد بشرط بخلاف
العزل المجرد فانه يتم بعلم من له حق العزل من ناظر أو قاض

وهاهنا مسألة أكثر فيها الاختلاف وهي مسألة الاعتياض أي أخذ
العوض في مقابلة التنازل عن الوظائف أيجوز أم لا فذهب بعضهم إلى الجواز
قائلاً ان العرف الخاص قد جرى على ذلك والعادة محكمة وإذا صح أخذ
العوض فلا يصح للمتنازل له الرجوع بما دفعه إلى التنازل بعد تنازله سواء
قرر في الوظيفة أم قرر غيره لأن الذي يملكه المتنازل هو ان يتنازل عن
حقه وقد فعل أما تقرير التنازل له فليس في استطاعته

والصحيح انه لا يجوز الاعتياض عنها ولا يحل للمتنازل المال الذي
أخذه لأن الوظائف من الحقوق المجردة وهي لا يجوز الاعتياض عنها بحق
الشفعة وللمتنازل له الرجوع بما دفعه ولو بعد تقريره الا ان يجعله مجازاة على
صنع الجميل أو يبرئه ابراء عاماً أو خاصاً

« المصادقة على النظر » أما المصادقة على النظر فهي بمعنى اقرار الناظر
انه لا يستحق النظر على الوقف وإنما الذي يستحقه فلان وتصديق فلان له
على ذلك أو يقر ان النظر له ولفلان ويصدق له فلان وهي صحيحة ولو كانت
في حال الصحة وفي غير مجلس القاضي لأن هذا اقرار يحتمل الصدق
والكذب ويمكن حمله على الصدق بتجوز ان يكون الواقف هو الذي جعل
ذلك للمقر له ولم يذكره في كتاب وقفه اكتفاء بعلم الناظر به . وإذا كان
صدق هذا الاقرار محتملاً فيحمل عليه ويعامل المقر به في حق نفسه فقط .

وينبغي على ذلك انه لو كان النظر لشخصين فأقر أحدهما بالنظر لآخر فان
اقراره ينفذ عليه لا على شريكه ويكون المقر له ناظرًا مع شريك المقر واذا
مات المقر بطل اقراره ويكون للقاضي تولية من يشاء بدله ان لم يكن هناك
من شرط له الولاية بعده وله ان يعهد للشريك وحده بالقيام بأمور
الوقف ان كان كفيلاً لذلك . واذا مات المقر له بطل الاقرار كذلك وللقاضي
ان يولي من يشاء ولا تعود الولاية الى المقر معاملة له باقراره لكن للقاضي
ان يسندها اليه ان كان أهلاً لها

وهذا بخلاف التفويض فانه جعل الولاية للغير وانشاؤها له لا اخبار
بأنها له ولذلك تقيدت صحته بما قدمنا

*) * * * *

﴿ أجر الناظر ﴾

يجوز ان يجعل لناظر الوقف مقدار معين من المال في كل شهر أو سنة
نظير قيامه بأمور الوقف واعتناؤه بمصالحه وان يجعل له مقدار نسبي فيما
يحصله من غلاته والأصل في ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه
جعل لوالي صدقته ان يأكل منها غير متأثر مالا الا انه ان شرط الواقف
لناظر شيئاً استحققه ولو كان أكثر من أجر المثل لانه لو جعل له ذلك من
غير ان يشترط عليه القيام بأمر الوقف جاز فأولى ان يجوز مع الشرط وتعتبر
الزيادة استحقاقاً في الوقف لا أجراً على العمل . ولو كان ما يأخذه الناظر
بشرط الواقف أقل من أجر المثل فللقاضي ان يزيد حتى يكمل ان طلب
الناظر ذلك . وان لم يشترط للناظر شيء فليس للقاضي ان يجعل له أكثر .

من أجر المثل لأن ولايته نظرية وليس من النظر اعطاؤه أكثر مما يستحق
واضرار الموقوف عليهم بادخال النقص في حصصهم فان فعل ذلك منعت عنه
الزيادة . واذا عين القاضي ناظرا ولم يتعرض للأجرة نفيًا أو اثباتا فهل يستحق
الناظر أجرة إذا عمل في الوقف . ينظر . فان كان المعهود في مثله انه لا يعمل
الا بأجر كان له أجر مثله لأن المعهود كالمشروط والا فلا أجر له
وينبغي ان يكون هذا التفصيل جارياً في الناظر المولى من قبل الواقف
أيضاً عند عدم النص على الأجرة

وللناظر أن يجعل معلومه كله أو بعضه لمن يوصيه في تصرف من
التصرفات واذا لم يجعل له شيئاً من أجرته (معلومه) فلا يستحق وكيه أجرة
على الوقف . وليس له ان يجعل لمن أوصى اليه بأمر الوقف ما جعله الواقف
له من المعلوم ولا بعضه الا اذا أذن الواقف في ذلك فاذا لم يأذن لا يصح
وان صح اسناد أمر الوقف اليه واذا فلولوصي ان يرفع الأمر للقاضي ليقرر
له أجر المثل . ويرجع ما جعله الناظر له من المعلوم الى أصل الغلة ويصرف
في مصارفها الا ان يكون الواقف عينه لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم
فيصرف فيها حينئذ

ولا يكلف الناظر الا بما يكلف به أمثاله من النظر عادة كعمارة
الوقف واستغلاله وبيع غلاته وتخصيل أجورده وصرف ما اجتمع منها في
مصارفها التي عينها الواقف واذا جعل ولاية الوقف لامرأة فلا تكلف الا
بما يكلف به النساء عادة وان كان لها أجر

ويعطى الأجر للناظر مادام في استطاعته الأمر والنهي والأخذ
والاعطاء فلو مات أو عجز عن ذلك بآفة من الآفات أو أخرجه القاضي

بسبب من الأسباب كخيانة وفسق أو لم يباشر أعمال الوقف وأحال المستحقين على سكان عقارات الوقف ليحصلوا منهم الأجرة ويأخذوها لأنفسهم فإنه لا يستحق أجراً في هذه الأحوال إلا إذا شرط الواقف أن يجري عليه المال مادام حياً عمل في الوقف أم لم يعمل استمر في الولاية أم أخرج منها فإنه يستحق ما جعل له بالشرط لا على أنه أجر وبموته ينقطع عنه ولا ينتقل لأولاده إلا إذا شرط الواقف ذلك أيضاً فإنهم يستحقونه بالشرط

وإذا ضم القاضي إلى الناظر ثقة فإنه أن يجعل له شيئاً من أجرة الناظر أن كان فيها سعة ولا جعل له في غلة الوقف أجرة مثله

وإذا مات الناظر قبل تمام السنة أن كانت الأجرة مقدرة بالسنين فإنه يستحق ما يخصه منها في المدة التي عمل فيها ولو كان الأجر قد عجل له فمات قبل تمام السنة لا يسترد منه شيء أن عزل ولا من ورثته أن مات ومثل الناظر غيره من أرباب الشعائر والوظائف كالامام والمؤذن والمدرس ونحوهم لأن ما يأخذونه له شبه بالأجرة وشبه بالصلة فلشبهه بالأجرة صح أن يعطى للغير وإذا عزل أحدهم أو مات قبل نهاية المدة استحق هو أو ورثته منه بقدر المدة التي مضت كالأجير إذا انقطع عن العمل في أثناء مدة الاجارة سواء بسواء ولشبهه بالصلة لم يصح استرداد شيء مما أخذوه إذا عزلوا أو ماتوا قبل نهاية المدة لأن الصلات تملك بالقبض وسيأتي بسط هذا الموضوع إن شاء الله

ما يجوز لناظر من التصرفات *

لا يمكننا استقصاء جميع التصرفات السائغة لناظر الوقف لأن الجزئيات لا تدخل تحت حصر ولكن يمكن ذكر قاعدة عامة بواسطة يعرف ما يجوز منه وما لا يجوز وهي « يجوز لناظر الوقف أن يعمل كل ما فيه فائدة له ومنفعة للموقوف عليهم مع ملاحظة شرط الواقف أن كان معتبراً شرعاً » فان لم يكن كذلك بأن كان مضرراً بمصاحبة الوقف والموقوف عليهم فليس له مخلفته ولا بأس بذكر بعض أمثلة لتطبيق هذه القاعدة وأن ذكر بعضها متفرقاً في موضعه من الكتاب

يجوز لناظر الوقف أن يزيد وينقص في مرتبات من يشاء ويدخل ويخرج ويفضل ويخص ويستبدل أن شرط له الواقف ذلك حين الوقف وله أن يوكل ويفوض كما قدمنا

ويجوز له أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة الضرورية ودفع ما استدانه على الوقف بأمر القاضي بل هذا واجب عليه وأن ترتب على ذلك حرمان المستحقين وأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف سواء نص الواقف على ذلك أم لم ينص لأن غرضه بقاء الوقف حتى يستمر بركه ولا بقاء له بدون تعهده بالتريم والإصلاح والتعمير

ويجوز له أن يزرع أرض الوقف بنفسه وأن يفعل كل ما تحتاج إليه الزراعة من شراء البذر والمواشي وآلات الحرث والحصد والدراس ورفع المياه واستئجار الزراع لهيئة الأرض للزراعة وزرعها وتنقية حشائشها وسقيها ودفع أجرة مثل عملهم وغير ذلك مما لا بد منه في زراعة الأرض وأن لم ينص

الواقف على ذلك — وله ان يدفعها مزارعة مع تعيين ما يخص الزارع من الغلة وان يؤجرها ولو للموقوف عليهم وان يقبض الأجرة من المستأجرين بنفسه وان يحيل المستحقين عليهم وان يقبل الحوالة على غيرهم ان كان أملاً وأغنى منهم وان يأخذ كفيلاً منهم بالأجرة لأنه أنظر للوقف وان يبرئهم من الأجرة أو يقاصهم بما عليه من الدين لهم وان وجب عليه مثل الأجرة في ماله ان لم ينحصر النظر والاستحقاق فيه وله ان يقلل المستأجر عقد الإجارة ان كان ذلك أنفع للوقف سواء كان هو الذي تولى العقد أم غيره وسواء كانت الأجرة معجلة أم لا

ويجوز له ان يبني في أرض الوقف قرية أو عزبة لسكنى الزراع وحفظ المواشي والخارج متى كانت المصلحة في ذلك

وان يبني دوراً ونحوها للاستغلال ان كانت الأرض قريبة من المصر وكانت الغلة التي تنتج من ذلك أكثر من الغلة التي تنتج عند زرعها أو إيجارها ويجوز له ان يشتري من غلة الوقف على المسجد كل ما فيه مصلحة له من الزيت والحصر لاضاءته وفرشه وان يستأجر من يكتسه ويغلق أبوابه ويكسح مراحيضه ونحو ذلك ان كان الوقف على مصالح المسجد أما ان كان الوقف على عمارته أو بنائه فليس له ان يفعل ذلك لأنه ليس من العماره ولا من البناء وقال بعضهم له ان يفعل كل ما في تركه خراب للمسجد لأنه من العماره وان لم يعلم شرط الواقف في ذلك ينظر الى من كان قبله من القوام فيفعل كما كانوا يفعلون لأن الغالب كون أفعالهم على مقتضى الشرط ويجوز له ان يصرف باذن الحاكم الفاضل من غلة المسجد الجامع عن عمارته الضرورية والمجتمع من الوقف على الفقراء في دفع النوائب التي تنتاب

المسلمين من الكفرة الذين يريدون استعبادهم التغلب على بلادهم ويكون
المدفوع ديناً للوقف على بيت المال يؤخذ منه متى استقر الحال
ويجوز له أيضاً صرف شيء من مال الوقف لوكلاء الدعاوي المرفوعة
من الوقف أو عليه جلب مصلحة أو دفع مضرة

---*---*---*---*---

(مالا يجوز للناظر من التصرفات) (د)

علمت ان تصرفات الناظر الصحيحة مقبذة بما فيه النظر والمصلحة
للووقف والموقوف عليهم ومقيدة بشرط الواقف أيضاً ان كان معتبراً شرعاً .
وينبغي على ذلك انه لا يجوز له أن يخرج أحداً من الموقوف عليهم ولا أن
يدخل معهم أحداً ولا أن يخصص واحداً منهم بالغلة . ولا أن يستبدل
عقارات الوقف . ولا أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ان كانوا
محصورين الا اذا شرط الواقف له ذلك حين الوقف ولو كانوا غير محصورين
صح التفضيل فلو جعل وقفه على فقراء قرابته وفقراء القرية الفلانية ومن
بعدهم للمساكين ينظر فان كانت أفراد كل من النوعين محصورين قسمت
الغلة كلها على عدد رؤوسهم من غير تفضيل لأن الوقف عليهم في هذه
الحالة كالوصية لهم وان كانت أفراد كل من النوعين غير محصورين قسمت
الغلة نصفين لكل نوع نصفها وما خص كل نوع يجوز للناظر أن يفضل فيه
بعض الأفراد على بعض وان يعطى بعضاً ويحرم بعضاً لأن المقصود عند
عدم الحصر القربة وهي تحصل باعطاء بعض الأفراد كالصدقة وان كانت
أفراد أحد النوعين محصورين دون أفراد النوع الآخر قسمت الغلة أيضاً

انصفين فما خص النوع الذي انحصرت أفراده يصرف عليهم بقدر وسوهم
وما خص النوع الآخر جاز فيه التفضيل والتخصيص
ولا يجوز له رهن عقارات الوقف بدين على الوقف أو على المستحقين
أو عليه لأن ذلك يؤدي إلى بطلان الوقف عند العجز عن ايفاء الدين ويبيع
الرهن لسداده كما قدمنا

وليس له أن يودع مال الوقف عند غير عياله ولا أن يقرضه إلا إذا
كان ذلك أحرز له وأحفظ من امساكه عنده فإن أودعه عند غير أمين
فضاع فعليه الضمان وكذلك أن أقرضه فضاع بموت المستقرض مفلسا ما لم
يكن الاقراض بأمر القاضى فإن كان بأمره فلا ضمان على المتولي

وليس له أن يؤجر الوقف لنفسه لأن الشخص لا يكون مؤجراً
ومستأجراً ولا أن يستأجره لنفسه من الناظر الآخر على رأي أبي حنيفة
ومحمد لأنهما لا يجوزان انفراد أحد الناظرين بالتصرف دون الآخر فإن
استأجره من القاضى صح لانتفاء المانع

وليس له أن يعمل في عمارة الوقف بأجر لأنه لا يصح أن يكون
مستأجراً وأجيراً ولو أذن له القاضى صح واستحق الأجر لأن القاضى يعتبر
مستأجراً والناظر يعتبر أجيراً

وليس له أن يزيد في عمارة الوقف عن حالته التي كان عليها إلا إذا شرط
الواقف أو رضى المستحقون بذلك ولا أن يزيد في مرتبات أرباب الشعائر
وأصحاب الوظائف المعينة لهم من قبل الواقف أو القاضى وليس له أن يزرع
في أرض الوقف أو يبني فيه أو يفرس لنفسه كما قدمنا ذلك ولا أن يبيع
بناء الوقف أو شجره إلا بادن القاضى . ولا يأذن إلا في أحوال مخصوصة

قدمنا الكلام عليها في ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز
وليس له أن يقر على الوقف بما لا يملك انشاء سواء كان معزولاً أم
منصوباً فلو ادعى شخص أنه من الموقوف عليهم وصدة الناظر في ذلك
أو ادعى أن العين التي في يد الناظر ملك له أو وقف منه وصدة الناظر في
ذلك لا يعتبر تصديقه وإقراره لأنه حجة قاصرة عليه فلا يتعدى إلى الوقف
ولا بد من إقامة البينة حتى تثبت دعوى المدعي

وكذلك لو طالب الناظر مستأجر عقارات الوقف بالأجرة في مدة
معينة فادعى أنه سامها إلى الناظر المعزول وصدة الناظر في ذلك فإنه لا يعتبر
تصديقه ويجب على المستأجر أن يقيم البينة حتى تبرأ ذمته من الأجرة . فلو
أقر بما يملك انشاء صح إقراره كما إذا أقر بالاستبدال أو الإدخال أو
الإخراج أو الزيادة أو نحو ذلك مما شرطه الواقف له حين الوقف

وليس له أيضاً أن يصرف فاضل ريع أحد الوقفين في عمارة الوقف
الآخر أو في مصالحه عند اختلاف الجهة سواء اتحد الواقف أم اختلف
وكذلك عند اتحاد الجهة واختلاف الواقف

فلو اتحدت الجهة والواقف كما لو بنى رجل مسجداً ووقف وقفين
أحدهما لعمارة والآخر لأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف فيه فإنه لو خربت
أما كن أحد الوقفين حتى صارت لا تأتي بغلة ولا تفي بالمقصود منها صح
لِلناظر أن يصرف من فاضل ريع الوقف الآخر في عمارة هذه الأما كن
وفي الوجوه التي كانت موقوفة عليها لأن غرض الواقف بقاء المسجد منتفعاً
به وعدم تعطيله وفي ذلك تحقيق لغرضه ولكن يظهر من كلامهم أنه يشترط
إذن الحاكم بذلك

ومثال اتحاد الجهة واختلاف الواقف ما اذا وقف رجلان وقفين على مسجد واحد أحدهما لعمارة والآخر لأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف ومثال اختلاف الجهة مع كون الواقف واحداً ان يقف رجل وقفين أحدهما على مسجد والآخر على مدرسة أو يقف وقفين أحدهما على عمارة المسجد والآخر لأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف ثم يشترط ان ما يفضل من ريع أحدهما يصرف على ذريته أو على المساكين مثلاً وما يفضل من ريع الآخر يصرف في جهة أخرى يسميها

ومثال اختلافهما معاً ما اذا وقف رجلان وقفين أحدهما على مسجد والآخر على مدرسة

وما ذكرناه من تخصيص الجواز بحالة اتحاد الواقف والجهة هو ما درج عليه صاحب التنوير وقد ألحق في الوالواجية حالة اتحاد الجهة واختلاف الواقف بهذه الحالة فصار الجواز في حالتين حالة اتحادها وحالة اتحاد الجهة مع اختلاف الواقف حيث قال : « مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم ان يخلط غلتها كلها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حانوت آخر لأن الكل للمسجد هذا اذا كان الواقف واحداً وان كان مختلفاً فكذلك الجواب لأن المعنى يجمعهما » ولم أر ترجيحاً لما في الوالواجية وان كان رجحانه هو الظاهر لقوة مدركه . وعبارة الوالواجية لا يؤخذ منها اشتراط اذن الحاكم كما هو ظاهر

وليس لناظر الوقف أيضاً ان يستدين على الوقف الا اذا شرط له الواقف ذلك أو أذن له القاضي عند التمكن ولا يأذن القاضي بالاستدانة الا اذا احتسب اليها لمصلحة الوقف الضرورية التي لا بد منها

ومجمل القول في الاستدانة على الوقف ان القياس يقتضي بطلانها مطلقا سواء أذن القاضي أم لا لأن الدين لا يثبت ابتداء إلا في الذمة والوقف لازمة له والفقراء وان كانت لهم ذمة إلا انه لا يتصور مطالبتهم أكثرتهم فلا يثبت الدين باستدانة القيم إلا عليه وما وجب عليه لا يملك قضاءه من غلة الوقف وقد ترك القياس اذا اقتضت الضرورة الاستدانة فان الضرورات تبيح المحظورات لكن يشترط على الصحيح أن يأذن القاضي بالاستدانة لأن ولايته عامة في مصالح المسلمين الا اذا كان بعيداً فلا بأس للقيم ان يستدين بنفسه . فاذا استدان بلا اذن فلا رجوع له في غلة الوقف ومثله ما اذا استدان لما له منه بد كالأصرف على المستحقين ولو باذن القاضي فانه لا يرجع في غلة الوقف ويعتبر متبرعاً فيما صرفه

ولا يقبل من الناظر دعوى الاذن عند انكار المستحقين الا بينة وان كان أميناً ثقة لأنه يريد الرجوع في غلة الوقف والأمين انما يقبل قوله فيما في يده . واذا استدان استدانة صحيحة فأول ما يجب عليه دفع غلة الوقف للدائنين وان ترتب على ذلك حرمان المستحقين أو قطع مرتبات الموظفين ومعنى الاستدانة الا يكون في يده غلة للوقف وتدعوه الضرورة الى ان يستقرض أو يشتري نسيئة ما لا بد منه لمصالح الوقف كالبناء والآلات الحث لأرض الزراعة والزيت والحصار للمسجد أو يصرف من مال نفسه في ذلك

فلو كان مع القيم غلة وصرف من مال نفسه في مصالح الوقف الضرورية فانه يجوز له الرجوع بما أنفق في غلة الوقف ويحل له أخذ ما صرفه منها ديانة ولكن ان ادعى ذلك عند القاضي لا يقبل منه الا ان يقيم بينة على انه أنفق

ما أنفق له يرجع به في غلة الوقف فإذا لم يقيم بينة على ذلك عد متبرعا ولا يصح له الرجوع في الغلة قضاء

فان لم يكن في يده غلة وأنفق من مال نفسه في المصالح الضرورية فلا رجوع له ولو أشهد حين الانفاق انه أنفق ليرجع لأن ذلك يعتبر استدانة على الوقف وهي لا تصح إلا بأذن القاضي عند التمكن أو شرط الواقف ومثل ذلك ما اذا أذن القيم شخصاً بعمارة دار الوقف ليكون ما أنفقته ديناً له على الوقف ويرجع به في غلته فانه ان كان في يده غلة يصح الاذن ولا يحتاج الى اذن القاضي ويرجع المنفق بما أنفق به بشرط ان يقيم البينة على الاذن وعلى مقدار ما أنفقته ولا يقبل مصادقة الناظر له في ذلك وان لم يكن في يد القيم غلة لم يصح اذنه ويكون المنفق متبرعا لأن هذا من قبيل الاستدانة ولا بد فيها من اذن القاضي . وبعضهم صحح له الرجوع مطلقا سواء كان في يد القيم غلة أم لا متى كانت العمارة بأذن القيم . ولعل هذا القول مبني على عدم اشتراط الاذن في الاستدانة والا كان مشكلا

وقد ذكرنا أمورا تجوز الاستدانة فيها بالاذن لتحقيق مصلحة الوقف الضرورية فيها على سبيل التمثيل لا الحصر

- (١) منها ما اذا استولى على الوقف ظالم وليس في استطاعة القيم ان يسترده الا بدفع شيء من المال اليه ولا مال في يده فانه يجوز ان يستدين بالاذن
- (٢) ومنها ما اذا احتاجت دار الوقف الى عمارة ضرورية ولم يكن في يد الناظر غلة ليعمرها بها وليس هناك من يرغب في استئجارها ولو مدة طويلة والصرف على عمارتها من الأجرة
- (٣) ومنها ما اذا أشار أهل البصر والخبرة على القيم بهدم المسجد والا

كان ضرره في السنة المقبلة عظيماً فإنه يهدمه ولو لم يرض أهل المحلة التي فيها المسجد وتجب عليه المبادرة ببنائه فإن لم يكن معه غلة فإنه يستدين بأمر القاضي

(٤) ومنها ما إذا احتاج المسجد إلى ما يضيئه أو يفرش به وليس في يد الناظر غلة لشراء ذلك

(٥) ومنها ما إذا احتاجت أرض الوقف إلى البذر ونحوه مما لا بد منه في زراعتها وليس في يد الناظر من غلة الوقف ما يشتري به ذلك

(٦) ومنها ما إذا ضاق الريع عن أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف كالامام والمؤذن والمدرس ونحوهم ولا يمكنهم الاستمرار في وظائفهم إلا بأخذ المرتب فإنه يجوز للقيم أن يستدين لأجلهم بالأذن

(٧) ومنها ما إذا طوّل القيم بدفع الأموال المقررة على الأرض وليس معه ما يسد منه ذلك فإنه يستدين بأمر القاضي

وقد وقع الاشتباه في بعض هذه الأمور كالرابع والسادس منها أهو من المصالح الضرورية التي تصح لأجلها الاستدانة أم لا والمختار ما ذكرنا من صحة الاستدانة لأجلها

ولا يجوز للناظر أيضاً أن يأخذ من ريع الوقف أكثر من أجرته المقررة له إلا إذا كانت هناك عوائد قديمة معبودة يتناولها الناظر من ريعه فله طلبها لأن المعروف في العرف كالمشروط فكأنه من متمات أجرته ولذلك جوزوا لامام المسجد أخذ ما يبق من الشمع بعد شهر رمضان أو لياي الموالد إذا جرت به العادة

أما العوائد العرفية المسماة خدمة وتصديقا كالسمن والدجاج والدراهم

التي يأخذها الناظر من مستأجري عقارات الوقف ليرضى ببقائها في أيديهم أو يصدق على انتقالها لورثتهم بطريق الاجارة فلا يحل له أخذها لنفسه وان جرى العرف بذلك لأنها ان كانت مكملة لأجر المثل وجب عليه صرفها في مصارف الوقف الشرعية ولا تحل له لأنه عامل في الوقف بما قرره الواقف أو القاضي من الأجر وان لم تكن مكملة لأجر المثل كانت رشوة يجب عليه ردها لأربابها ولا تحل له

- * * * * *

محاسبة الناظر على ايراد الوقف وبيان متى يخلف

أو يلزم بالينة ومتى يقبل قوله بدونهما *

لما كان نزع الخائن من الولاية على الوقف أو ازالة ضرره عنه بضم ثقة اليه واجبا على القاضي لأنه نصب ناظراً على المصالح العامة وجب عليه أيضاً محاسبة الناظر ليعرف كونه خائناً أو أميناً فيفعل ما فيه المصلحة للوقف من ابقائه ان كان أميناً ونزعه أو ضم ثقة اليه ان كان خائناً ولكن كيفية المحاسبة تختلف باختلاف النظار فان كان الناظر ثقة معروفاً بالامانة لا يكلفه بتفصيل موارد الوقف مورداً فورداً ولا تفصيل مصارفه كذلك بل يكتفي منه بالاجمال ولا يخلفه اليمن اذا لم يتهم ولم يوجد من يدعي عليه حقاً معيناً ولا منكر معين لما ادعاه . فان اتهمه القاضي أو ادعى دفع الغلة للمستحقين في الوقف من أولاد الواقف وذريته مثلاً أو ادعى ضياعها بلا اهمال أو صرفها في مصارف الوقف الضرورية وأنكر المستحقون كلهم أو بعضهم أو أنكرت ورثتهم بعدهم ذلك قبل قوله بيمينه

ولو كان معزولاً لأنه أمين فيما في يده كالمودع والوكيل والقول قول الأمين
بيمينه فيما لا يكذبه فيه الظاهر وهو بعد العزل إنما أضاف التصرف الى حالة
منافية للضمان وهي كونه ناظراً

أما ان ادعى الدفع الى أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف وأنكروا
ذلك فقال بعضهم يقبل قوله بيمينه في نفي الضمان عن نفسه ولا يقبل قوله
في حقهم الا اذا أقام بينة على انه دفع اليهم ما يستحقونه فاذا لم يقيم بينة على
ذلك رجعوا في مال الوقف ولا ضمان على الناظر والفرق بين أرباب الشعائر
والوظائف وبين المستحقين ان ما يأخذه أرباب الشعائر والوظائف له شبه
بالأجرة لأنه في نظير قيامهم بالعمل حتى انه لو لم يعملوا لا أجرة لهم فيكون
ديناً لهم على الوقف ولا يثبت دفع الدين الى الدائن عند انكاره الا ببينة
وقد قاسوا هذا على ما اذا استأجر الناظر شخصاً ليعمل في عمارة الوقف
أو ليكنس المسجد فانه لا يقبل قواه في دفع الأجرة اليه الا اذا أثبت ذلك
بالطريق الشرعي فاذا لم يثبت كان له الرجوع في مال الوقف ولا ضمان على
الناظر أن حلف لأنه أمين فيما في يده

وهذا بخلاف المستحقين فان ما يأخذونه صلة وعطية محض لا شبه له
بالأجرة بوجه من الوجود

وهذا التفصيل الذي ذكرناه بين المستحقين وبين أرباب الشعائر
وأصحاب الوظائف للمولى أبي السعود العمادي وقد اختاره كثير ممن جاء بعده
ومنه العلامة ابن عابدين وقالوا انه تفصيل في غاية الحسن ودرج عليه أيضاً
صاحب قانون العدل والانصاف

وقال بعضهم انه يقبل قوله بيمينه في الدفع الى الموقوف عليهم مطلقاً

بدون تفصيل بين المستحقين وغيرهم وقد رجع هذا صاحب الفتاوى الخيرية
لأنه أنفع للوقف إذ لا رجوع لأحد في ماله عند اليمين ولو بعد العجز عن
أقامة البينة

وان كان الناظر مفسداً مبذراً فلا يكتفي منه القاضي عند المحاسبة
بالاجمال بل يكلفه بتفصيل الموارد والمصارف جهة جهة ويجبره عليه ويهدده
بما يراه ناجعاً فيه يومين أو ثلاثة ولكن لا يحبسهم ثم ان ادعى دفع الربيع
الى المستحقين أو الى أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف أو ادعى ضياعه بلا
اهمال أو غير ذلك وصدقوه في ذلك قبل قوله أيضاً بدون يمين لأنه حقهم
وقد صدقوه في دعواه فلا سبيل لأحد عليهم وان لم يصدقوه فلا يقبل قوله
الا بيمينه على الصحيح فان أقامها برىء من الضمان والا كان ضامناً

وهذا اذا كان النزاع بين الناظر وغيره فيما لا يمكن الفصل فيه بطريق
المشاهدة والمعاينة فان أمكن ذلك كان القول قول من تؤيده المشاهدة بدون
احتياج الى برهان غيرها

فاذا ادعى الناظر انه قبض الغلة وأنفقها في عمارة مستغلات الوقف
الضرورية فنازعه المستحقون في القدر الذي ادعى انفاقه أو قالوا ان العمارة
لم تكن ضرورية أو أنه زاد فيها على الصفة التي كانت عليها بدون شرط من
الواقف ولا رضا منا وطلبوا من القاضي تعيين خبير للوقوف على الحقيقة
فلهم يجابون الى طلبهم ويأمر القاضي من يثق به من أهل الخبرة والعدالة
فيكشف على العمارة المتنازع فيها ويحقق مواضع النزاع ويخبر القاضي بما
يراه ليجري اللازم

وللناظر أو وكيله ان يحتسب من المصروفات كل ما صرفه في سبيل

استخلاص الوقف أو ريعه ممن يريد اغتياله مادام المصروف في هذا السبيل مصروف المثل فلو ادعى شخص ملكية الوقف وترافع مع الناظر الى القاضي فدفع الناظر ما لا بد منه في مثل هذه الدعوى أو سكن شخص في دار الوقف بدون حق ولم يتمكن الناظر من أخذ الأجرة منه الا برفع الدعوى عليه ودفع ما لا بد منه من الرسوم وأجور المحامين فان له أن يحتسب كل هذا من ضمن مصروفات الوقف

وهذا بخلاف ما يصرف في الدعاوي التي لا يقصد منها جلب مصلحة للوقف أو دفع مضرة عنه فانه ليس للناظر ان يرجع به في مال الوقف ولا على المستحقين الا ان يقولوا ما يوجب الرجوع عليهم كما اذا ادعى شخص انه يستحق كامل الربيع دون الموقوف عليهم لأن الوقف درجة بعد درجة وهو وحده من أهل الدرجة العليا وترافع مع الناظر الى القاضي وصرف الناظر في ذلك ما لا بد منه فانه لا يحتسب على الوقف ولا على الموقوف عليهم الا بوجه شرعي لأنه لا منفعة للوقف في استحقاق شخص دون شخص آخر

ومتى تم الحساب بين الناظر وبين المستحقين أو بينه وبين القاضي عن مدة معينة فليس لأحد تقضه بدون وجه شرعي ولا يقبل قول الناظر انه قد جرى الحساب بينه وبين المستحقين أو القاضي الا ببيينة أو تقديم أوراق الحساب موقعا عليها ممن جرى معه ذلك لتدل على دعواه

والجاني الأمين مثل الناظر في انه يقبل قوله بيمينه فيما في يده فلو ادعى الدفع الى الناظر أو ضياع ما قبضه من المستأجرين بدون ائمال وأنكر الناظر

ذلك فالقول قول له يمينه لأنه أمين كالناظر
وكذلك رسول الأمين كالأمين في أنه يقبل قوله بيمينه في نفي الضمان
عن نفسه وإن كان لا يقبل في حق الدفع إلى المرسل إليه . فلو أرسل المتولي
شخصاً بشئ من مال الوقف إلى مستحقه وأنكر المستحق الدفع إليه وادعى
الرسول ذلك فإن القول قول الرسول بيمينه في نفي الضمان عن نفسه وقول
المستحق بيمينه في عدم الدفع إليه لكنهما لا يخلفان بل يخاف من يكذبه
المتولي فإن كذب الرسول في الدفع وصدق المستحق حلف الرسول بالله
أنه دفع إلى المستحق ما أخذه فإن حلف برئ من الضمان ورجع المستحق في
مال الوقف وإن نكل كان الضمان عليه وإن كذب المستحق وصدق
الرسول حلف المستحق بالله ما أخذت شيئاً من الرسول فإن حلف رجع
على الوقف وإن نكل فلا رجوع له على أحد والله أعلم

—*—*—*—*—*—*—*—*—

﴿الأحوال التي يضمن فيها ناظر الوقف والتي لا يضمن فيها﴾

عامت فيما سبق ما يجوز لناظر الوقف من التصرفات وما لا يجوز وعامت
أيضاً أنه أمين فيما في يده ولا يخفى أن الأمين لا يضمن إلا بالتعدي وفعل
ما لا يسوغ له أو بالتقصير والاهمال في حفظ الأمانة وأنه إذا مات مجهلاً
بما في يده ولم يوجد في تركته ولم يعلم ما صنع به فعليه الضمان ويرجع به في
تركته إلا إذا كان له التصرف فيما في يده كوصي اليتيم
وبذلك يمكنك أن تعرف الأحوال التي يضمن فيها الناظر والتي
لا يضمن فيها ولكن الفقهاء اعتادوا التفصيل والتفريع بعد ذكر القواعد

ليكون ذلك أدعى إلى رسوخها في الأذهان وتربية الملكات فيسهل معرفة حكم ما يتجدد من الجزئيات . وتقول مهتدين بهديهم ومتبعين لسننهم يتفرع على ما أسلفنا أن ناظر الوقف لا يضمن فيما إذا هلك الموقوف في يده بأفة سماوية أو ضاع منه بدون تقصيره وإهماله . ومثل الموقوف مال الاستبدال إذا كان الناظر مأذوناً له في الاستبدال فهلك منه المال أو ضاع قبل أن يشتري به ما يكون وقفاً

ولا يضمن أيضاً إذا قبض غلة الوقف فهلك منه بدون تعديه أو ضاعت بدون تقصيره قبل أن يطلبها المستحقون أما إذا طلبوها فلم يعطها لهم بدون وجه شرعي وهلك أو ضاعت بعد ذلك فإنه يكون ضامناً لتعديه بالمنع فصار غاصباً وانقلبت يده يد عدوان بعد أن كانت يد أمانة ولا يضمن أيضاً إذا مات مجهلاً غلات الوقف ولم توجد في تركته ولم يعلم حالها بشرط ألا يكون المستحقون قد طلبوها منه والا كان ضامناً لتعديه بالمنع بعد الطلب . وإنما لم يضمن عند تحقق الشرط مع أنه أمين والأمين يضمن بموته مجهلاً - لأن متولي الوقف كوصي اليتيم له حق التصرف في الغلة فيحمل على أنه صرفها في وجوها السائفة شرعاً حملاً لحاله على الصلاح

والمستفاد من عبارة أكثر الكتب أنه لا ضمان عليه عند تحقق الشرط مطابقاً سواء كانت الغلة للمسجد أو المستحقين بمقتضى شرط الواقف وسواء كان الناظر محموداً ومعروفاً بالأمانة أم لا وسواء مات جفاة أم مات بعد المرض الذي يتمكن فيه من البيان . وفصل قاضيخان بين أن تكون الغلة للمسجد أو للمستحقين فإن كانت للمسجد فلا ضمان وإن كانت

للمستحقين فعليه الضمان مطلقاً سواء كان معروفاً بالأمانة أم لا لأنها مملوكة لهم فكان حكمها كحكم سائر الأمانات فتتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل وفصل الطرسوسى بين ان يكون معروفاً بالأمانة أم لا فان كان الأول فلا ضمان والا فعليه الضمان . وفصل غيره بين ان يموت فجأة أو يموت بعد المرض فان كان الأول فلا ضمان لعدم التمكن من البيان والا فعليه الضمان لتمكنه من البيان وتركه

وهذا كله اذا مات مجهلاً غلة الوقف فان مات مجهلاً عين الموقوف كما اذا كان دراهم أو دنانير أو كان بداه كذلك فانه يكون ضامناً اتفاقاً لأنه لا يسوغ له التصرف فيه بحال من الأحوال فأشبهه المودع اذا مات مجهلاً مال الوديعة فانه يكون ضامناً

ويتفرع أيضاً ان ناظر الوقف يضمن اذا فرط في حفظ عين من أعيان الوقف حتى تلفت أو ضاعت سواء كانت العين موقوفة أو غلة للموقوف كما اذا ترك بساط المسجد بدون تقض حتى تمزق من التراب أو أهمل الكتب حتى أكلتها الأرضة أو فرط في حفظ تقض الوقف حتى ضاع خشبه أو في غلة من غلاته حتى هلك

أما اذا كان التفريط فيما يرجع الى الذمة كما اذا قصر في مطالبة المستأجرين بما عليهم من الأجرة حتى ماتوا مفلسين أو هربوا فانه لا ضمان عليه وان كان يفسق بذلك الاهمال ويستحق العزل لما استعرفه

وانه يضمن الربح اذا استدان على الوقف بربح كما اذا استقرض باذن القاضي عشرة دراهم بثلاثة عشر واشترى بالثلاثة شيئاً يسيراً من المقرض أو اشترى ما يساوي عشرة دراهم حالة بثلاثة عشر مؤجلة وباعها بعشرة

وصرف الثمن في مصالح الوقف الضرورية فانه يضمن الربح من ماله ان كان قد دفعه من مال الوقف وان دفعه من ماله فلا رجوع له على الوقف وكذلك يضمن اذا استأجر عاملاً في العمارة أو خادماً للمسجد بأجرة أكثر من أجره المثل بغبن فاحش لأنه لما كان الغبن فاحشاً وقع الاستئجار له لا للوقف فتكون الأجرة كلها عليه من ماله لا الزائد عن أجره المثل فقط فان كان الغبن يسيراً أو لم يكن هناك غبن فلا ضمان عليه لوقوع الاستئجار للوقف

ويضمن أيضاً اذا صرف غلة الوقف للمستحقين عند الاحتياج للعمارة الضرورية أو وجود دين على الوقف لأجل مصالحه الضرورية لان ذلك غير جائز كما قدمنا اذ لا حق للمستحقين الا فيما فضل من ريع الوقف بعد العمارة الضرورية ودفع الدين . وقد اختلفوا في جواز رجوعه على المستحقين بما دفعه اليهم فمنعه صاحب البحر مطلقاً وفصل صاحب النهر بين ان يكون ما دفعه قائماً أو هالكا فأجاز الرجوع ان كان قائماً ومنعه ان كان هالكا لأنه هبة والهبة لا يصح الرجوع فيها بعد الهلاك

والمختار ان له الرجوع مطلقاً فان كان قائماً أخذه وان كان هالكا أخذ بدله لأنه لم يدفعه على وجه التبهرع وكل من دفع شيئاً ليس بواجب عليه فله استرداده أو استرداد بدله الا اذا دفعه على انه هبة واستهلك أو هلك فان كانت العمارة غير ضرورية بأن كان لا يترتب على تأخيرها الى السنة

المقبلة خراب للوقف فلا ضمان ولا رجوع لأنهم أخذوا ما يستحقونه ومثل صرف الغلة الى المستحقين عند الاحتياج الى العمارة الضرورية صرفها عند وجود دين مرصود على الوقف بأن اذن الناظر لمستأجر عقار

الوقف بأن يعمره عمارة ضرورية ليكون ما ينفقه ديناً له على الوقف يستوفيه من غلته فانه لا يجوز للناظر في هذه الحالة ان يصرف الغلة أو شيئاً منها الى المستحقين ما دام على الوقف دين فان فعل كان اصحاب المرصد ان يرجع عليه بما دفعه الى المستحقين ويرجع الناظر بعد ذلك على المستحقين بما دفعه اليهم ان كان قائماً أو يبدله ان كان هالكا

وقد علمت فيما سبق ان الوقف لا ذمة له وان الدين انما يثبت ابتداء على القيم وبناء على ذلك لو مات القيم فلصاحب المرصد الرجوع بما أنفقه باذنه في تركته ولورثته ذلك أيضاً من بعده ولا يرجع على المتولي الجديد وانما الذي يرجع عليه ورثة المتولي الأول الذي صدر منه الاذن فيدفع اليهم من مال الوقف

ويضمن الناظر أيضاً ما دفعه من غلة الوقف اذا زاد في عمارته عن الحالة التي كان عليها زمن الواقف بدون شرط منه ولا رضا من المستحقين كما اذا يبضها أو نقشها أو زاد في حجرها واذا دفع من ماله شيئاً في ذلك فلا رجوع له به في مال الوقف

وكذلك اذا استدان بدون شرط الواقف أو أذن القاضي مع التمكن من الاذن فانه يضمن الدين من ماله ولا يصح له الرجوع في مال الوقف وكذلك اذا استدان للمستحقين ولو باذن القاضي الا أنه يرجع بما دفعه اليهم ويضمن أيضاً اذا صرف غلة سنة في سنة قبلها بدون شرط الواقف كما اذا احتاجت دار الوقف الى عمارة ضرورية ولم يبق معها شيء من الغلة للمستحقين ثم جاءت الدار بغلة أكثر من استحقاقهم في سنة أخرى فانه لا يجوز له ان يصرف لهم الفاضل عن استحقاقهم هذه السنة بدلاً عما تأخر

لهم في السنة الماضية لما علمت من انه لاحق للمستحقين الا فيما يفضل بعد
العمارة الضرورية والدين . وان فعل كان ضامناً ويصح له الرجوع بما دفعه الى
المستحقين أو محاسبتهم عليه في السنة المقبلة

وكذلك يضمن ان خلط مال الوقف بماله بدون اذن لأن الخلط
استهلاك فلو أنفق من غلة الوقف في حاجة نفسه ثم صرف بدل ما أنفق في
الوجود المسماة برى من الضمان لأنه أدى الواجب في محله ومصرفه ولكن
ان رد بدل ما أنفق الى بقيمة الغلة وهلك فانه يكون ضامناً للكل لأنه
يعتبر خالطاً بماله بال الوقف ولا يعتبر راداً لما أنفق اذ الشخص الواحد
لا يصح ان يكون مملكاً ومتملكاً في آن واحد والطريق الى ذلك ان يرفع
الأمر الى القاضي فيعين من يقبض منه بدل ما أنفق ثم يسامه اليه فيضمه
الى بقية الغلة

ومثل ذلك ما اذا خلط غلة الأوقاف المختلفة بعضها ببعض في غير
مواضع الجواز التي قدمناها

— * * * * *

عزل متولي الوقف

للاوقاف عزل الناظر المولى من قبله مطلقاً سواء كان هناك سبب للعزل
أم لا وسواء شرط لنفسه العزل أم سكت أم اشترط الا يعزله بناء على رأي
أبي يوسف المفتي به من انه يملك التولية والعزل بدون شرط وكذلك يعزل
الناظر المولى من قبل الاوقاف بموته لانه وكيل عنه والوكيل يعزل بموت
الموكل الا اذا جعل الاوقاف الولاية له في حياته وبعد مماته خلافاً لمحمد

فانه قال لا ينعزل بموت الواقف لأنه ليس وكيلاً عنه وإنما هو وكيل
عن الفقراء

وليس للواقف عزل الناظر المولى من قبل القاضي ولو بسبب كما ان
القاضي ليس له عزل الناظر المولى من قبل الواقف الا اذا ثبت عنده بالطريق
الشرعي ما يوجب عزله من خيانة أو عدم قدرة على القيام بأمر الوقف
بسبب عارض لا يستطيع معه الأمر والنهي والأخذ والاعطاء

ومع ذلك فلا يجب عزله وإنما الواجب ازالة ضرره عن الوقف وذلك
أما بعزله أو ضم ثقة اليه . وليس له عزله بمجرد الطعن في أمانته ولكن
له ان يضم اليه ثقة ليشركه في النظر أو يشرف على أعماله ويعطيه من معلوم
الناظر ان كان فيه سعة والا أعطاه من غلة الوقف مع ملاحظة المصلحة
وعدم ضرر المستحقين كما قدمنا . وله عزل الناظر المولى من قبله مطلقاً
سواء كان هناك موجب للعزل أم لا لأنه وكيله وللموكل ان يعزل وكيله
متى شاء . أما المولى من قبل قاض غيره فليس له عزله الا بسبب ولو كان
غير الخيانة أو عدم القدرة على القيام بأمر الوقف كما اذا كانت المصلحة في
تولية غيره لأنه يقبل الولاية بدون أجر مع تساويهما في الأمانة والكفاءة
ولا ينعزل الناظر المولى من قبل القاضي بموته أو عزله لأنه نائب عن
الفقراء والفقراء لم ينقرضوا كما لا ينعزل القاضي بموت السلطان الذي ولاد
وينعزل الناظر مطلقاً سواء كان مولى من قبل الواقف أو القاضي
بجنونه جنوناً مطبقاً وهو ما يستمر سنة كاملة اذ يسقط به جميع الفرائض
من صلاة وصوم وزكاة وحج ألا انه ان كان مولى من قبل الواقف تعود
الولاية اليه بعد الافاقة بتمتضي الشرط وان كان مولى من قبل القاضي فلا

تعود الولاية اليه الا بتولية جديدة

وكذلك ينزل بعزله نفسه الا أنه يشترط علم من ولاد بالعزل كما
يشترط أيضاً علم الناظر ان كان العزل من قبل المولي وجميع التصرفات
الحاصلة قبل العلم تكون صحيحة نافذة لصدورها من له الولاية

ويعتبر الناظر خائناً ومستحقاً للعزل اذا تصرف في أمور الوقف تصرفاً
مخالفاً لشرط الواقف علماً بذلك ان كان هناك شرط معتبر أو اذا ارتكب
محرمات أو تهاون في أمور الوقف أو فعل ما لا يجوز له من التصرفات

ويتفرع على ذلك انه يستحق العزل اذا رهن عقاراً من عقارات الوقف
بدن على الوقف أو عليه أو على المستحقين أو باع بعضاً منها بدون مسوغ
شرعي أو ادعى ملك عين من أعيان الوقف أو زرع في أرض الوقف أو بنى
أو غرس لنفسه أو سكن في دار الوقف ولو بأجر المثل أو أجر الموقوف
لمن لا تقبل شهادته له بدون الخيرية أو قدم الصرف للمستحقين على العماراة
الضرورية أو على قضاء الدين الذي على الوقف أو تهاون في جمع غلاته
أو ماطل المستحقين في حقوقهم أو خلط مال الوقف بماله أو صرفه في
حوادث نفسه

وكذلك يستحق العزل بشربه الخمر أو لعبه الميسر أو اشتغاله بالسمياء
أو تعامله بالرّبا وغير ذلك مما يجزّ يده الى مال الوقف
واذا كان الناظر متولياً على أوقاف متعددة تخان في بعضها فإنه يستحق
العزل من جميعها لأن الخيانة لا تجزأ

واذا أخرج القاضي ناظراً لخياسته أو لسبب آخر ثم جاء قاض آخر فرفع
الناظر شكواه اليه وادعى ان القاضي الأول أخرجه بدون سبب يستحق

به العزل فلا يقبل منه القاضي ذلك ولا يردده الى النظر لأن فعل القضاة مبني على السداد لكن ان أثبت انه أهل للولاية صح رده وكذلك اذا أخرج لفسق أو خيانة وبعد مدة تاب الى الله وأقام بينة لدى من أخرجه على انه صار أهلاً للولاية فانه يعيده



* المواضع التي يجوز للقاضي فيها مخالفة شرط الواقف *

- القاضي كالناظر في ان تصرفاته مقيدة بما فيه المصلحة للوقف فليس له ان يخالف شرطاً من شروط الواقف الا ان كان مضرّاً بمصلحة الوقف أو مخالفاً للشرع ويتفرع على هذا أنه يجوز له مخالفة الشرط في هذه الأمور
- (١) اذا شرط الواقف ألا يستبدل وقفه ولو صار غير منتفع به فان للقاضي بيعه واستبداله بغيره في هذه الحالة ومخالفة شرطه
- (٢) اذا اشترط الولاية لنفسه أو لغيره واشترط الا ينزعه من يده سلطان أو قاض فان للقاضي ان يخالف هذا الشرط وينزعه من يد الواقف أو غيره ان كان غير مأمون على الوقف
- (٣) اذا اشترط الا يشاركه في النظر أحد فان للقاضي أن يضم اليه مشرفاً أن رأى المصلحة في ذلك
- (٤) اذا اشترط الا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في ذلك أو كانت اجارته أكثر من هذه المدة أنفع للموقوف عليهم فان للقاضي مخالفة هذا الشرط
- (٥) اذا اشترط الا تؤجر بأكثر من كذا وأجر المثل فوق ما عينه

(٦) اذا اشترط الا تؤجر لذي جاه خوفاً من مماطلته في الأجرة فانه تجوز اجارتها له ان عجل الأجرة

(٧) اذا اشترط تقديم الصرف للمستحقين على العماره الضرورية أو دفع الدين الذي على الوقف

(٨) اذا اشترط صرف غلة الوقف على من يسأل في مسجد معين فللقائم ان يصرفها الى من كان خارج المسجد والى من لا يسأل أصلاً لأن غرضه الصرف على الفقراء

وانظر الفرق بين هذا وبين ما اذا اشترط الصرف على فقراء قرية معينة حيث يصح التعيين في الثاني دون الأول

(٩) اذا اشترط صرف مقدار معين من الخبز أو اللحم كل يوم لقوم سماهم فانه يجوز لهم طلب بدلها نقداً لأن في ذلك منفعة لهم ولا ضرر فيه على الوقف والراجح ان الخيار لهم لا للناضر فان شاءوا أخذوا القيمة وان شاءوا أخذوا الأصل

(١٠) اذا وقف على من يقرأ على قبره فالتعيين باطل ، ولكن هذا مبني على كراهة القراءة على القبر والمختار خلافه

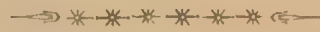
(١١) اذا عين الواقف لامام المسجد مرتباً وكان لا يرضى بالبقاء بدون الزيادة ونخشي من تعطيل المسجد اذا خرج أو كان المرتب لا يكفيه أو كان عالماً تقياً وان وجد من يقبل الأمانة بمثل أجرته فان للقاضي في هذه الأحوال الزيادة في مرتبه

ومثل الامام المؤذن ومدرس المدرسة ونحوهم من كل من في قطعه تعطيل لمصالح الوقف فانه يجوز الزيادة لهم اذا كانوا لا يرضون برسومهم

ويخشى من التعطيل لو خرجوا

(١٢) للامام أو نائبه مخالفة الشروط التي اشترطت في وقف أراضي بيت المال المسماة ارسادا وبيان ذلك انه يجوز للامام أن يوقف أرضاً من بيت المال المعروفة الآن بالأراضي الأميرية على مصلحة عامة كالمقابر والمساجد والسقايات والقناطر أو على قوم مخصوصين لهم حق في بيت المال كالعلماء وطلاب العلم والقضاة ايفاء لهم ببعض حقوقهم والارصاد ليس وفقاً للحقيقة لعدم تحقق شرط الملك فيه وانما هو على هيئة الوقف وصورته فاذا اشترط الامام فيه شروطاً لا يجب اتباعها فتجاوز الزيادة والنقصان في المرتبات التي عينها الامام وان لم يشترط ذلك لمن بعده ولكن لا يجوز ابطالها ولا صرفها الى جهة أخرى غير الجهة المعينة لها وهذا بخلاف أوقاف السلاطين التي علم انها ملك لهم فانها كسائر الأوقاف يجب اتباع شروطهم فيها الا ما خالف الشرع أو ضرراً بالمصلحة

وبخلاف الاقطاعات فانها وان كانت تعطى لمن لهم حق في بيت المال لينتفعوا بها الا أنه يجوز ابطالها وأخذها منهم وصرفها لغيرهم وتبطل بموتهم



✽ التقرير في الوظائف والعزل منها ✽

الوظائف جمع وظيفة وهي في اللغة اسم لما يقدر للانسان في اليوم من طعام أو رزق أو نحوه كما في القاموس — وقد شاع استعمال هذه الكلمة عند الفقهاء في المعنى المعروف عندنا الآن وهو العمل الذي يقرر له مرتب معين حتى صارت فيه حقيقة عرفية

وحق التقرير في الوظائف لا يثبت لناظر الوقف الا اذا جعل له الواقف ذلك حين وقفه وحينئذ يكون تقريره معتبراً دون تقرير القاضي لأن الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة . فاذا لم يجعل له الواقف ذلك فليس له أن يوجه وظيفة الى أحد ولا أن يحدث وظيفة جديدة في الوقف لم يشترطها الواقف وان كانت ضرورة لا بد منها في مصلحة الوقف وانما الذي يملكه ان يستأجر من يقوم بهذه المصلحة كأن يستأجر من يكس المسجد أو يكسح مراحيضه ويعطيه أجر المثل أو يرفع الأمر الى القاضي ليقرر في الوظيفة من هو أهل لها بعد ان يثبت لديه الحاجة اليها

وليس للقاضي أن يحدث وظيفة لم يشترطها الواقف غير الولاية على الوقف الا اذا دعت الضرورة اليها أو اقتضتها المصلحة كخدمة الربعة الشريفة والجباية . فحينئذ له أن يقرر فيها من هو أهل لها ويعطيه أجر المثل أو يأذن القيم بذلك

وباني المسجد وكذا ولده وعشيرته أحق من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم أصلاً ممن عينه الباني لأن منفعة ذلك ترجع اليهم

وكما يصح تمييز التقرير في الوظائف يصح تعليقه فلو قال القاضي لشخص ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا أي خلت فقد قررتك فيها صح قياساً على تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية في كل . ثم او مات المعلق بطل التقرير وهل يصح للمعلق الرجوع عن التعليق قبل الموت أو الشغور — اختلفوا والذي حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الصحة ولكن استظهر ابن عابدين صحة ذلك لأن الرجوع قبل الموت أو الشغور ليس

عزلاً بلا جنحة حتى يتمتع اذ الشخص لا يتقرر في الوظيفة ولا يثبت له حق فيها الا بعد تحقق الشرط

وليس للمتولي المشروط له العزل ولا للقاضي عزل أرباب الوظائف بدون جنحة أو عدم أهلية ولو كان التقرير من جهتهما . وليس للواقف أيضاً أن يعزل الامام والمؤذن والمدرس ونحوهم الا اذا تهاونوا في مباشرة أعمالهم وكان غيرهم أصليهم فيجوز له عزلهم ولو كانوا معينين بأشخاصهم وقت الوقف ويكون هذا من قبيل مخالفة الشرط للمصاحبة

ويجوز لكل موظف أن يعزل نفسه ولكن لا يتم ذلك الا بعد علم من له حق العزل من متول أو قاض عند عدم شرط العزل للمتولي ويجوز له له أيضاً أن يفرغ عن وظيفته وقد قدمنا تمام الكلام على ذلك فلا تغفل عنه

- * * * * *

﴿ معلوم أرباب الوظائف . واستحقاقه في أيام المساحات

والغيبة المسقطه له والمقتضية للعزل من الوظيفة ﴾

أشرنا فيما سبق الى ان معلوم أرباب الوظائف له شبه بالأجرة وشبه بالصلاة وفرعنا على الشبه الأول حل تناوله للأغنياء اذ لو كان صدقة محضة لم يحل لمن كان غنيا . وأنه لو عزل أحدهم أو مات قبل ظهور الغلة أو مجيء القسط الذي يستحق عنده الأجرة يعطى بقدر مباشره ويصير ميراثاً عنه كالأجير اذا مات في أثناء المدة ولو كان صلة محضة لم يعط شيئاً لأن الصلاة لا تملك قبل القبض وتسقط بالموت وفرعنا على الشبه الثاني انه لو عجل لأحدهم معلوم سنة لا يسترد منه شيء اذا عزل ولا من ورثته ان مات

قبل ان تنقضي السنة ولكن لا تطيب له الزيادة الا ان كان فقيراً
وهذا بخلاف القاضي اذا مات في أثناء المدة فانه يسقط رزقه لأنه
ليس فيه شبه الأجرة لعدم جواز أخذ الأجرة على القضاء . أما الأمانة
والأذان والتعليم ونحوها فالفتى به الجواز كما هو رأي المتأخرين
وبخلاف الوقف على الذرية ونحوهم فان مات منهم قبل مجئ الغلة
سقط حقه لانه صالة محضة لا يتقرر فيها الحق الا بعد مجئ الغلة أو القسط
ثم ان شرط الواقف شروطاً في استحقاق الموظفين في الوقف للمعلوم
وفي بقاء الوظائف والحجر لمن هو مقرر فيها اتبع شرطه ووجب العمل به
فلو عين مقداراً يعطى للمدرس في كل يوم يدرس فيه لا يستحق المدرس
ما عين له في اليوم الذي يتخلف فيه عن الدرس سواء كان من أيام الجمع
والأعياد ونحوها من أيام المساحات المعتادة أم من غيرها وسواء تخلف
للمطالعة والتحرير أم لغيره اتباعاً لشرط الواقف . أما لو عين مقداراً يعطى
كل يوم للمدرس فانه يستحق ذلك المقدار اذا تخلف في أيام المساحات المعتادة
لأن الأحكام تبنى على العرف وحيث كانت البطالة في هذه الأيام معتادة
ولم يوجد شرط للواقف يقتضي المنع فيحل له الأخذ وكذلك لو تأخر عن
الدرس في يوم غير معتاد للمطالعة والتحرير

ولو اشترط مقداراً معيناً لمن يدرس في مدرسة كمذا فليس لمن يدرس
في غيرها حق فيه الا اذا تعذر التدريس فيها ومثله ما اذا ذهب المدرس
الى موضع الدرس ولم يجد طلبة يدرس لهم فانه يستحق ما عين له ما دام قد
هياً نفسه للقيام بشئون وظيفته لأن المانع ليس من جهته ومثل المدرس
الجاني والناظر وغيرها من كل موظف منع من العمل بدون تقصيره

وكذلك لو شرط ان من غاب عن وظيفته تؤخذ حجراته وتعتبر وظيفته شاغرة ويجب عزله منها صح شرطه ووجب اتباعه فاذا غاب أحد الموظفين شهراً ولو بعذر وجب على المتولي أو القاضى اعطاء حجراته لغيره وتقرير غيره في وظيفته فاذا لم يفعل كان آثماً

أما اذا لم يشترط الواقف شيئاً كما لو وقف على أبواب الشعائر وأصحاب الوظائف في مسجد معين أو مدرسة أو وقف على من يسكن في مدرسته من طلاب العلم . فان استحقاق المعلوم وعدمه عند الغيبة وكذا استحقاق العزل من الوظيفة وعدمه يكون على التفصيل الآتي

وهو اذا غاب الموظف ولم يخرج عن مقرّ وظيفته مشغلاً بعلم شرعي أو خرج لغير سفر وأقام أقل من خمسة عشر يوماً سواء كان بعذر أو بدونه على أحد القولين أو أقام خمسة عشر يوماً فأكثر بشرط الا تزيد المدة عن ثلاثة شهور وان يكون ذلك لعذر كسعي على المعاش أو صلة رحم . ففي هذه الأحوال جميعها يستحق المعلوم في المدة التي غابها ولا يعزل من وظيفته ولا تؤخذ حجراته

وان خرج مدة سفر ورجع أو سافر لحج ونحوه أو أقام بدون عذر خمسة عشر يوماً فأكثر ما لم يزد على ثلاثة أشهر فانه في هذه الأحوال يسقط معلومه في المدة التي غابها ولكن لا يعزل من وظيفته ولا تعتبر شاغرة وان كان في المصر غير مشغول بعلم شرعي أو خرج منه وأقام أكثر من ثلاثة أشهر ولو بعذر فانه يسقط معلومه في المدة التي غابها ويعزل لا اعتبار الوظيفة شاغرة وكل هذا اذا لم ينصب نائباً عنه . فان أقام نائباً عنه فلا يسقط معلومه وليس لغيره أخذ وظيفته لانها لا تصير شاغرة بناء على

الراجع من جواز الاستنابة كما ستعرفه في المبحث الآتي
 وإذا اختلف الناظر مع الموظف في ملازمته وظيفته والقيام بها كما
 شرط الواقف فالقول قول الموظف أو ورثته بيمينه لأنه ينكر سقوط حقه
 في المعلوم والقول قول المنكر بيمينه ومنه يعلم أنه لا يعتبر قول كاتب الغيبة
 أن الموظف لم يباشر الوظيفة وإنما القول لصاحب الوظيفة بيمينه ولورثته
 من بعده

— * * * * *

* الاستنابة في الوظائف *

الوظيفة : أما ان تقبل النيابة أم لا فان كانت لا تقبل النيابة كالتعلم فلا
 تجوز الاستنابة فيها بلا خلاف وان كانت تقبل كالتعليم والامامة والأذان
 والافتاء وغيرها فقد اختلف العلماء في جواز ذلك فيها وعدمه فذهب
 الطرسوسي الى عدم الجواز وذهب كثيرون الى الجواز وهو الصحيح الا
 أن هؤلاء اختلفوا فيما بينهم فبعضهم أجازها مطلقاً سواء كان هناك عذر
 أم لا وسواء كان النائب أفضل من المنيب أم لا

وقال انه لا حق للنائب في المعلوم لأن الاستحقاق لا يكون الا
 بتقرير وإنما المعلوم للمنيب ولا شيء للنائب الا اذا شرط له الأصيل أجرة
 واشترط بعضهم في الجواز ان يكون هناك عذر وان يكون النائب
 مساوياً أو أفضل من المنيب وجعل المعلوم بتمامه للنائب لا للأصيل

وقد استوجه ابن عابدين اشتراط العذر واستبعد ماعداه الا اذا جعل
 الواقف المعلوم لمن يباشر الوظيفة كالامامة والتدريس مثلاً وباشر النائب

وحده فانه لا خفاء في اختصاصه بالمعلوم وان كان نائباً لأنه يأخذه
بمقتضى الشرط

— * * * * *

— اجارة الوقف —

يشترط في انعقاد اجارة الوقف وصحتها وتفاذها ما يشترط في اجارة
الملك سواء كان ذلك في الصيغة أم في العاقدین أم في المعقود عليه ويثبت
فيها من الخيارات ما يثبت في اجارة الملك لكن لما اختصت (اجارة الوقف)
ببعض أحكام عقدوا لها باباً على حدة لذكر ما اختصت به

— من يملك اجارة الوقف —

الذي يملك اجارة الوقف هو المتولي عليه الا اذا اشترط الواقف الا
يؤجر المتولي وقفه أو شيئاً منه فليس له ذلك عملاً بالشرط وليس للقاضي
أن يؤجره ما دامت الاجارة سائغة للمتولي لما عامت من ان الولاية الخاصة
مقدمة على الولاية العامة وليس للموقوف عليه ان يؤجر عقار الوقف سواء
وقف عليه للاستغلال أو السكنى وسواء انحصر فيه الاستحقاق أم لا الا
اذا كان متولياً على الوقف أو مأذوناً باجارته ممن له الحق في ذلك من ناظر
أو قاض لأنه في الأول يكون متولياً وفي الثاني يكون وكيلاً عن المتولي
وكل منهما تثبت له الولاية

وقال الفقيه أبو جعفر يجوز لمن له حق الاستغلال ايجار عقار الوقف
في كل موضع يكون كل الأجر له بأن يكون العقار غير محتاج للعمارة

ولا شريك للموقوف عليه في الغلة وفيما عدا ذلك لا يكون له حق الاجارة وبناء على ذلك يجوز له ايجار الدور والخوانيت اذا انحصر الاستحقاق فيه ولم تحتج الى العمارة أما الأراضى فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج وسائر المؤن وجعل للموقوف عليه الباقي بعد ذلك فليس له ايجارها لأنه لو جاز كان كل الأجر له بحكم العقد فينفوت شرط الواقف ولو لم يشترط يجب ان يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه وقد أقره ابن عابدين وغيره فيظهر انه الراجح .

وكل من له حق الاجارة من ناظر أو غيره له حق قبض الأجرة بنفسه وله أن يوكل في قبضها غيره وله أن يحيل بها دائننه على المستأجر لكن اذا عزل الناظر الذي تولى عقد الاجارة فهل حق قبض الأجرة له أم للمتولي الجديد اختلفوا واختار انه للمتولي الجديد لأن المعزول آجرها للوقف لا لنفسه

واذا ملك الناظر الاجارة فيصح له أن يؤجر عقارات الوقف للموقوف عليه لأن حقه في الغلة لا في الرقبة وأن يؤجرها لابنه الكبير وأبويه بشرط الخيرية لكنهما عند أبي حنيفة بالزيادة عن أجر المثل وعند الصاحبين بعدم النقصان عنه ولا يصح له أن يؤجرها لنفسه ولا لابنه الصغير لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد الا في مواضع مخصوصة ايس هذا منها . وفي جامع الفصولين ان المتولي لو آجر من نفسه صح بشرط الخيرية ومعنى الخيرية هنا هو معناها في بيع الوصي مال الصغير من نفسه وهو أن يأخذ ما يساوي عشرة بخمسة عشر . ولا يجوز له ان يؤجرها بعرض أو حيوان معين عند الصاحبين لأن المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير خلافاً لأبي حنيفة فانه قال بالجواز

مطلقا كما في الوكيل ونقل بعضهم الاتفاق على الجواز هنا

مدة الأجرة

إذا اشترط الواقف ألا يؤجر وقفه أكثر من سنة اتبع شرطه وإيسر للنظر مخالفته لكن إن كانت الناس لا ترغب في استئجاره هذه المدة أو كان إيجاره أكثر من هذه المدة أنفع للوقف رفع الأمر إلى القاضي لأن له ولاية النظر إلى الفقراء والغائبين والموتى فيؤجرها بنفسه أو يأذن القيم بإيجاره أكثر من هذه المدة إلا إذا استثنى الواقف بأن جعل للنظر إيجار الوقف أكثر من المدة التي عينها متى كان ذلك أنفع للوقف فإنه في هذه الحالة يملك إيجاره أكثر من المدة المعينة بدون أن يرفع الأمر إلى القاضي لأنه مأذون في ذلك من قبل الواقف

وإذا لم يشترط مدة معينة بأن أطلق فذهب المتقدمون إلى أنه يجوز للنظر إجارة عقارات الوقف ولو مدة طويلة بدون ضرورة وذهب المتأخرون إلى أنه لا يجوز له ذلك سواء كان بعقد واحد أو بعقود متعاقبة كأن يقول أجرتك هذا العقار سنة ١٣٣٣ بكذا وسنة ١٣٣٤ بكذا إلى آخر المدة التي يريدونها لأنه يؤدي إلى بطلان الوقف إذ لو بقي الموقوف في يد المستأجر مدة طويلة ربما ادعى ملكه ويظن من يراه يتصرف فيه أنه ملكه فيشهد له بذلك وبعد ذلك اختلفوا في تقدير المدة التي يجوز له أن يؤجر فيها على أقوال كثيرة فقدرها بعضهم بسنة مطلقاً أي في الدور والأراضي وقدرها بعضهم بسنة في الدور وثلاث سنين في الأراضي إن كان لا يمكن زرعها

في أقل من ذلك والمختار التقدير بسنة في الدور وبثلاث سنين في الاراضي مطلقاً ولو كان يمكن زرعها في سنة الا اذا اقتضت المصلحة خلاف ذلك بأن اقتضت الزيادة في الدور أو النقص في الاراضي وذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان . ولم أقف على وجه تفسيرهم المصلحة بالزيادة في جانب الدور والنقص في جانب الاراضي فقط وعلى رأي المتأخرين اذا اقتضت الضرورة ايجارها مدة طويلة لتعمر بأجرتها رفع الناظر الأمر الى الحاكم أيؤجرها مدة بقدر ماتعمر به أو يأذن له بذلك

ومن الضرورة المقتضية لطول المدة ما اذا كان هناك دار لرجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وأراد صاحب الدار استئجاره مدة طويلة فانهم قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى الطريق الأعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لأن فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مسلك جاز ومحل ما ذكر من التقييد اذا كان المؤجر غير الواقف أما ان كان هو المؤجر فيسوغ له ان يؤجر الوقف مدة طويلة ولو بدون ضرورة من غير احتياج الى رفع الأمر للحاكم

— * * * * *

* اجارة الوقف بأقل من أجر المثل وقت العقد *

علمت ان تصرفات ناظر الوقف مقيدة بما فيه المصلحة للوقف والمنفعة للموقوف عليهم واذاً فلا يصح له أن يؤجر الوقف بنقصان فاحش عن أجر المثل ولو انحصر الاستحقاق فيه لأن في ذلك ضرراً يبتأ ووجهه فيما اذا كان المؤجر هو الناظر الذي انحصر فيه الاستحقاق انه ربما يحتاج الوقف

للعمارة أو يموت المؤجر قبل انقضاء مدة الاجارة فيتضرر المستحقون بعده
 بذلك النقصان اذ الاجارة لا تنسخ بموت الناظر أما اذا كان النقصان يسيراً
 فهو مغتفر ان كان المستأجر أجنبياً . والنقصان الفاحش هو الذي لا يتغابن الناس
 فيه أي يعدونه غبناً ولا يقبلونه والنقصان اليسير ماعداه . ويفهم من كلام
 صاحب البحر هنا ان النقصان الفاحش مقدر بالخمس فما فوقه واليسير مقدر
 بما دون الخمس حيث قال « فاذا كانت أجرة دار عشرة مثلاً وزاد أجر مثلاً
 واحداً فإنها لا تنقض كما لو أجرها المتولي بتسعة فإنها لا تنقض بخلاف
 الدرهمين في الطرفين » والمراد بالطرفين طرفا الزيادة والنقصان ولا ريب
 ان الدرهمين بالنظر الى العشرة الخمس . وقد نقل صاحب البحر في كتاب
 الوكالة تفصيلاً وهو ان ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف العشر وفي
 الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجه
 هذا التفصيل كثرة التصرف في العروض وقلته في العقار وتوسطه في الحيوان
 وادعى ابن عابدين ان هذا التفصيل يؤيد ما بحثه صاحب البحر هنا
 وعليه عمل الناس اليوم . ولكن أنت ترى انه لا يؤيده إذ الذي يفهم مما
 ذكره هنا أن الخمس غبن فاحش والذي يفهم من التفصيل انه غبن يسير
 واذا أجر بنقصان فاحش عن أجر المثل كانت الاجارة فاسدة ويلزم
 المستأجر بأجر المثل كله من ابتداء عقد الاجارة سواء انتفع بالمستأجر أم
 تمكن من الانتفاع ولم ينتفع على الصحيح الذي هو مذهب المتأخرين لأنه
 يفتى في الوقف بكل ما هو أنفع له وليس من المنفعة ترك الأجرة له مع
 تمكنه من الانتفاع

ولا يلزم الناظر بالزيادة ولو كان متعمداً الايجار بالغبن الفاحش وانما

يفسق بذلك ويستحق الغزل لأتياه أمراً منكراً شرعاً فلو أتاه عن غفلة
أو سهواً كتفى القاضى بتنبيهه الى ذلك ولا يخرج من يده

ومحل فساد اجارة الوقف بالغبن الفاحش ما اذا لم تدع الضرورة الى
ذلك فان دعت صح العقد كما اذا كان على دار الوقف دين مرصداً أنفق على
عمارتها بالاذن وليس في يد الناظر ما يوفي به هذا الدين فانه يجوز اجارتها
لصاحب الدين بنقصان فاحش عن أجر المثل لأنه اذا أراد الناظر أن يؤجر
هذه الدار لشخص آخر لا يرضى ذلك الشخص باستئجارها بأجرة مثلها
الآن مع التزامه بدفع المرصد لصاحبه

« فرعان » (١) لو استأجر شخص دار الوقف بأجر المثل ثم أجرها
لآخر بنقصان فاحش صححت الاجارة الثانية لأن المنافع المملوكة للمستأجر
الأول ليست كالوقف وانما هي كالملاك ولذا ملك الاعارة

(٢) اذا غصب الموقوف من المستأجر ولم يجد سبيلاً الى رده فلا أجر
عليه والأجر على الغاصب لتعطيله منافع الوقف أو استيفائه إياها بغير حق

— * * * * *

* اجارة الوقف بأجر المثل وحصول نقص أو زيادة فيه بعد العقد *

اذا أجر الناظر الوقف اجارة صحيحة ثم نقص أجر المثل وطلب المستأجر
فسخ الاجارة في أثناء مدتها أو تنقيص الأجر لا يجاب الى طلبه لأن في
ذلك ضرراً على الوقف ولا يملك الناظر الاقالة الا اذا كانت خيراً للوقف
بل يلزم المستأجر بدفع الاجرة على حسب الشرط طول المدة
ولو زاد أجر المثل بعد العقد فان كانت هذه الزيادة يسيرة يتغابن

الناس فيها وتدخل تحت تقويم المقومين بأن كانت الخمس فما دونه على ما عليه العمل فهي عفو ومغفرة وان كانت فاحشة فاما ان تكون بسبب التمتع وقصد الاضرار بالمستأجر أو بسبب كثرة الرغبات في المستأجر واستحقاقه للزيادة في نفسه

ففي الحالة الأولى : لا يلتفت الى هذه الزيادة مادامت المدة باقية لأنها زيادة غير مشروعة وحينئذ يبقى المستأجر في يد المستأجر بالأجرة المتفق عليها وقت العقد

وفي الحالة الثانية : وهي ما اذا كانت الزيادة لكثرة الرغبات أما ان يكون منشؤها ما أحدثه المستأجر لنفسه في الوقف من البناء أو الغرس ونحوهما بحيث لو أزيل ما أحدثه لم تؤجر الا بالأجر الأول وفي هذه الحالة لا يلتفت الى الزيادة أيضاً لأن منشأها ملك للمستأجر لا للوقف وأما ان يكون منشأها غير ماذكر ككثرة الحاجة الى الموقوف أو حدوث شيء فيه من بناء أو غرس للوقف

وقد اختلف العلماء في هذه الحالة فذهب بعضهم الى ان هذه الزيادة غير معتبرة وليس للمتولي حق الفسخ بها كغيرها من بقية أنواع الزيادات لأن المعتبر أجره المثل وقت العقد وقد انعقدت الاجارة صحيحة فتلزم طول المدة ولا يضر تغير أجر المثل بزيادة أو نقصان عما كان عليه وقت العقد . وذهب بعضهم الى ان للمتولي حق الفسخ لأن الاجارة تنعقد وقتاً فوقتاً ولأن فيه مراعاة لمصلحة الوقف ولا ضرر على المستأجر لأنه لم يلزم بأكثر من أجر المثل وهو المختار وحينئذ يعرض المتولي أو القاضي عند امتناعه الزيادة على المستأجر فان قبلها كان أحق من غيره ما دامت المدة

باقية وليس للمتولي حق الفسخ لأن مدة الاجارة قائمة لم تنقض وقد عرض
 في اثنائها ما يسوغ الفسخ وهو الزيادة فاذا زال ذلك العارض بقبول المستأجر
 الزيادة سقط حق الفسخ وان لم يقبل الزيادة ففسخ المتولي العقد وأجر الوقف
 من غيره ان كان غير مشغول بملك المستأجر وما لم يفسخ ليس له الا الأجر
 المسمى وقت العقد وان كان مشغولاً بملكه فلا تصح اجارته من غيره
 ولكن يلزم بهذا الزيادة الى وقت انتهاء ذلك الشغل ان كان له نهاية معلومة
 كالزرع وبعدها يفسخ العقد ويؤجر لمن يدفع أجر المثل وان لم يكن له
 نهاية معلومة كالبناء والشجر ألزم بها الى انتهاء مدة الاجارة فاذا انتهت
 اتبعت الأحكام الآتية في المبحث الذي يلي هذا

ولا تعرض الزيادة على المستأجر الا بعد أن يثبت المتولي انها بسبب
 زيادة أجر المثل في نفسه . وقول الواحد من أهل الخبرة والأمانة يكفي في
 ذلك عند الشيخين كما في التزكية وعند محمد لا بد من اثنين

« فرع » لو أجر المتولي جميع جهات الوقف بأجر المثل دفعة واحدة
 فزاد أجر مثل بعضها ورغب بعضهم في أخذه بالزيادة فلا يعطى له بعد
 العرض على الأول لأنه حيث استأجر الجميع اجارة واحدة فانما ينظر الى
 زيادة أجرة الجميع لا الى كل جهة على حدها



﴿ انتهاء مدة الاجارة وحصول نقص أو زيادة في الموقوف ﴾

اذا انتهت مدة الاجارة ولم يتغير الموقوف بزيادة أو نقص فالأمر
 واضح وان نقص عن حاله التي كان عليها وقت عقد الاجارة فان كان بغير

تعد من المستأجر فلا ضمان عليه لأن يده يد أمانة وإن كان بتعديده ضمن قيمة ما تنقص إن لم تمكن إعادته كما إذا كان شجراً فاقتلعه فإن كانت إعادته ممكنة أمر بإعادته على حالته الأولى كما إذا كان بناء فهدمه فلو أعادته إلى غير حالته التي كان عليها فاما إن يكون البناء الجديد أنفع لجهة الوقف وأكثر ريعاً أم لا فإن كان الأول أخذ منه لجهة الوقف ولا يعطى شيئاً لأنه متبرع بالزائد وإن لم يكن أنفع أمر بهدمه وإعادته إلى حالته الأولى ويعزر لأنه ارتكب أمراً محظوراً شرعاً

وإن حصلت فيه زيادة كما إذا بنى المستأجر فيه أو غرس أو زرع فاما إن يكون لزوالها نهاية معلومة كالزرع أم لا كالبناء والغرس ففي الحالة الأولى : يترك المستأجر في يد المستأجر باجر المثل حتى يحصد الزرع ونحو الأرض منه وفي ذلك منع للضرر عن الوقف بأخذ أجر المثل وعن المستأجر بإبقاء زرع بعد انتهاء المدة حتى ينضج

وفي الحالة الثانية : ينظر أما إن تكون الزيادة موضوعة بحق كما إذا أذن الناظر للمستأجر بالبناء والغرس أو بغير حق فإن كانت موضوعة بغير حق فهي للوقف إن كانت الانتقاض مثلاً من مال الوقف ولا حق للمستأجر في الرجوع بما أنفق على العمارة ولا بأثمان المؤن ولو طلب الهدم لا يجاب إلى طلبه لأنه متعنت فيه إذ لا فائدة تعود عليه من الهدم لأن الفرض إن الانتقاض كلها من مال الوقف ولو هدم لا يبقى لغير الانتقاض قيمة وإن كانت الانتقاض من ماله أمر بهدم البناء إن كان لا يضر بالأرض ولو تراضى مع الناظر على تركه للوقف بأقل القيمتين قائماً ومنزوعاً صح إن كان فيه منفعة للوقف وإن كان هدمه يضر بالأرض أمر بالتربص حتى يتخلص بناؤه

وشجره فيأخذ تقضه وخشبه

وان كانت موضوعة بحق كما اذا بنى أو غرس لنفسه بالاذن فأما ان يكون له حق القرار في أرض الوقف بأن كان محتكراً أو لا يكون له ذلك الحق ففي الحالة الأولى يترك المستأجر في يده ما دام يدفع أجر مثل الأرض بقطع النظر عن البناء والغرس اللذين له فيها ولا تعطى لغيره دفعا للضرر عنه ولا ضرر على الوقف لأنه يدفع أجر المثل فان أبى دفع أجر المثل أو لم يكن له حق القرار فانها تعطى لمن يدفع أجر المثل ويؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان لم يكن ذلك مضراً بالأرض فان أضربها أمر بالتربص حتى يتخلص ملكه وليس عليه أجرة بقاء البناء والغرس في أرض الوقف مدة التربص لانه بقي لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولو ألزم بالأجرة لزم عليه ضرران ضررا إجبارا على التربص الى وقت التخلص وضررا الزامه بالأجرة ولم يعهد نظيره في الشرع ولا يكون بقاء البناء أو الغرس مانعا من اجارتها لغيره لأنه لا يد له عليهما ولا حق له في رفعهما . وقال بعضهم لا يجوز اجارة الأرض مع بقاء البناء والغرس الا باذن صاحبهما لأنها مشفولة بهما فان أذن صحت وتقسم الأجرة على العرصه (الساحة) وعليهما وينظر بكم يستأجر كل فما أصاب البناء والغرس فهو لملكهما وما أصاب العرصه فهو للوقف وهذا هو المختار

وهل للناظر ان يملك البناء والغرس جبراً على المستأجر فيما اذا كان رفعهما يضر بالأرض اختلفت عبارتهم فبعضهم اشترط في صحة التملك رضا كل من الناظر والمستأجر وبعضهم سوغ للناظر تملكه جبراً على المستأجر وعليه عامة الشراح فينبغي ان يكون هو الذي عليه المعول

﴿سقوط الأجرة وثبوت الخيار للمستأجر في الفسخ وانقاسخ الاجارة﴾

إذا استلم المستأجر العين المستأجرة وجبت عليه الأجرة في مدة الاجارة سواء انتفع بالمستأجر بنفسه أو أعاره أو عطل منفعته أو آجره لغيره بأقل أو أكثر من أجر المثل إلا ان الزيادة لا تطيب له إلا اذا جدد في المستأجر ما أوجب زيادة الأجرة . ولا يسقط الأجر عنه إلا اذا منع من الانتفاع بالكلية بأن غصب المستأجر غاصباً ولم يمكنه ان يسترده منه أو خرج عن الانتفاع بالكلية بأن كان داراً تخربت تخريباً لا يتمكن معه المستأجر من الانتفاع بها أو أرضاً مستأجرة للزراعة فانقطع الماء عنها أو طغى عليها بحيث لم يتمكن من زرعها طول المدة

وليس للمستأجر خيار الفسخ إلا اذا حدث بالموقوف عيب أخلّ بالانتفاع به من بعض الوجوه كما اذا كان داراً فسقط بعض حيطانها والاجر كله عليه ما لم يفسخ على الصحيح وقيل يسقط منه بقدر ما فاتته من المنفعة وتفسخ اجارة الوقف بما تفسخ به اجارة الملاك من هلاك المستأجر وخروجه عن الانتفاع بالكلية ومضي المدة والموت إلا أن موت المؤجر هنا لا يوجب الفسخ لأنه لم يعقد الاجارة لنفسه وإنما عقدها للموقوف عليهم فصار كالوكيل اذا عقد الاجارة لموكله وكوحي الصغير اذا آجر لليتم فان اجارتهما لا تبطل بموتهما لأنهما لم يباشرا العقد لأنفسهما وهذا بخلاف موت المستأجر فإنه يفسخ به عقد الاجارة لأنه عقد لنفسه فاذا مات وكان له زرع في أرض الوقف بقى في يدورثته بأجر المثل حتى ينضج الزرع ولا يكلفون بقلعه لأن فيه ضرراً عليه ولا ضرر على الوقف في بقاءه بأجر المثل الى ان يدرك

التحكير

الاحتكار عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض الموقوفة تحت يد المحتكر الذي هو المستأجر ليكون له فيها حق القرار بالبناء أو الغرس مادام يدفع أجر المثل أو مدة طويلة معينة . وهو جائز بشروط
الاول : الا يكون الموقوف منتفعاً به أصلاً كأن تكون الدار خربة أو الأرض سبخة

الثاني : الا يكون هناك ريع يعمر به الموقوف

الثالث : الا يمكن اجارته مدة طويلة لمن يجعل الأجرة ليممر بها
الرابع : الا يمكن استبداله بغيره فان أمكن استبداله بما هو أنفع للوقف قدم الاستبدال على التحكير لأنه أنفع
وبما انه عقد اجارة فيلزم فيه ما يلزم في عقد الاجارة من كونه بأجر المثل ابتداء

وان نقص الأجر بعد العقد وقبل انتهاء المدة فلا عبرة به ولا يفسخ لأجله . وان زاد زيادة يسيرة أو فاحشة للتعنت أو بسبب ما أحدثه المحتكر من البناء أو الغرس فلا عبرة بهذه الزيادة كما قدمنا وان زاد زيادة فاحشة لكثرة الرغبات في الصقع عرضت الزيادة على المحتكر فان قبلها فهو أحق من غيره سواء كان ذلك في أثناء المدة أم بعد انتهائها . وان لم يقبل أخذت منه دفعة للضرر عن الوقف واتبع معه في البناء والغرس ما قدمنا فلا حاجة الى الاطالة

ثم ان البناء أو الغرس الذي يحدثه المحتكر في الوقف يكون ملكاً له

فيمصح بيعه وهبته ووقفه ويورث عنه . وما دام أس بنائه أو أصل غرسه قائماً فيها فعليه أجر مشائها . ولو خرب البناء وجف الشجر ولم يبق له أثر في الأرض ومضت مدة الاحتكار عادت الأرض التي كانت مشغولة بالبناء أو الغرس للوقف . ولو أراد المحتكر أن تستمر الأرض في يده بالحقك السابق لا يجاب الى طلبه . ولو مات قبل أن يحدث فيها بناء أو غرس باطل التحكير ولا حق لورثته في البناء أو الغرس

﴿ فائدة ﴾

(في معنى الكرदार والكذك والسكنى والقيمة ومشد المسكة والخلو وحكمها)

يستعمل الفقهاء ألفاظاً جرى بها العرف ولا بد من معرفة معناها حتى يصح الحكم عليها
فمن ذلك كردار . وهو كما في القاموس بالكسر مثل البناء والأشجار والكبس اذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يملكه . وفي الفتاوى الظهيرية : الكرदार تراب يكبس في الأرض ثم تغرس فيه الأشجار وتبنى عليه الأبنية وذلك التراب يسمى كبساً بكسر الكاف وسكون الباء اه وقد يطلق أيضاً على ما يشمل الكذك والقيمة ومشد المسكة

فالكذك يطلق على ما يئنيه المستأجر في الحانوت من ماله لنفسه باذن المتولي وعلى ما يضعه فيه من آلات الصناعة وغيرها من الأعيان القائمة التي يمكن نقلها وتحويلها سواء كانت متصلة بالханوت كالرفوف والأدراج أو شاذلة له غير متصلة به كالصواني والكراسي وغيرها مما يستعمل في

في القهاوي ونحوها . وقد يخص الكدك بما يثبت في الحانوت على وجه القرار مما لا ينقل ولا يحول كالبناء والأغلاق وهذا النوع يسميه الفقهاء سكنى

والقيمة في البساتين هي الأعيان القائمة فيها ككبس الأرض وآلات الحراثة وبعض المزروعات من أصول الرطبة وغيرها وعمارة الجدر المحيطة بالبستان ولعلها سميت قيمة لأنها أعيان متقومة لا مجرد وصف ومشد المسكة تطلق على حرث الأرض وكري أنهارها وتهيتها للزراعة وهي بهذا الاطلاق أعم من الحراثة . وتطلق على ما يسمى قيمة في البساتين . و (مشد) مأخوذ من الشدة بمعنى القوة و (المسكة) بمعنى التمسك فشد المسكة بمعنى قوة التمسك وذلك لأن صاحبها صار له حق التمسك بما في يده بحيث لا ينزع منه ما دام يدفع ما عليه من أجر المثل أو العشر أو الخراج

إذا علمت هذا فاعلم أن كلا من الكر دار والقيمة والكدك الذي يسمى سكنى من الأعيان المتقومة التي يصح بيعها وتورث عن أصحابها ويصح وقف ما تورث وقفه منها استقلالاً وتثبت لأصحابها أن كانت باذن المتولي حق القرار في الأراضى والبساتين والحوانيت التي بأيديهم ماداموا يدفعون أجرة مثلها خالية عن هذه الأشياء وليس لأحد نزعها منهم

أما مشد المسكة بالمعنى الثاني فقد علمت حكمها وذكرها بالمعنى الأول أحكاماً كثيرة مبنية على أوامر سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية منها أنها لا تباع ولا ترهن ولا تورث لكونها ليست بمال وإنما وجه لابن القادر عليها دون البنت وعند عدمه تعطى للبنت فإن لم توجد فلا تخ لأب

فان لم يوجد فلاخت الساكنة في القرية ولعل المراد بها البلد الذي تتبعه هذه الأرض فان لم توجد فلا تم وتتمام ذلك في تنقيح الحامدية ومن ذلك الخلو . وهو متعارف عند التجار ويطابق على استحقاق المستأجر وضع يده على الخانوت في مقابلة الدراهم التي دفعها للمالك أو الواقف أو المتولي وعلى تلك الدراهم أيضاً

« وحكمه » انه يورث ولا يصح بيعه لأنه ليس بمال ويثبت لصاحبه حق القرار بشرط ان يدفع أجر المثل فلا ينزع منه ويؤجر لغيره وان أخرج فله طلب خلوّه الذي دفعه . ويثبت له أيضاً حق الفراغ عنه لمن أحب بشرط اذن المتولي بذلك ويقوم الثاني مقامه والفرق بينه وبين التحكير ان الخلو لا يعطى صاحبه حق القرار مطلقاً بل مادام لم يدفع له المبلغ الذي دفعه بخلاف التحكير فانه يعطى صاحبه حق القرار مطلقاً مادام يدفع الحسكر

— * * * * *

* عمارة الدور المعدة للاستغلال والمساجد والمدارس وغيرها *

الواقف أما ان يشترط تقديم العمارة على الصرف الى المستحقين في وقفه أو يسكت أو يشترط التقديم عند الحاجة أو يشترط تقديم الصرف الى المستحقين على العمارة وقد علمت بطلان هذا الشرط الأخير لأنه يضر بمصلحة الونف والموقوف عليهم

أما اذا اشترط تقديم العمارة على الصرف الى المستحقين فانه يجب على الناظر عند خروج الغلة وعدم احتياج الوقف الى العمارة أن يدخر منها كل سنة مقداراً على حسب ما يغلب على ظنه الحاجة اليه لأجل الإحتياط

خوفاً من طروء حادث على الوقف في وقت خلوه من الغلة ثم يصرف الباقي الى المستحقين

وان سكت أو اشترط التقديم عند الحاجة فلا يدخر شيئاً من الغلة قبل الاحتياج الى العمارة بل يصرفها كلها الى المستحقين

فاذا احتاج الوقف الى العمارة فأما أن يكون التخریب بصنع أحد أو بدونه ففي الحالة الأولى تجب العمارة على من تعدى على الوقف وفي الثانية تجب في مال الوقف ولكن على التفصيل الآتي . وهو ان العمارة أما ان تكون ضرورية بحيث لو تركت الى السنة المقبلة يترتب عليها خراب الوقف وأما ان تكون غير ضرورية بحيث يمكن تأخيرها الى السنة المقبلة

فان كانت العمارة ضرورية قدمت على الصرف الى المستحقين وأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف . فان استغرقت العمارة الغلة سقط حق كل مستحق في الوقف سواء كان من أرباب الشعائر أم من غيرهم وان بقي شيء من الغلة بعد العمارة صرف على جميع المستحقين وأرباب الشعائر وأصحاب الوظائف ان كان فيه سعة والا قدم الأهم فالأهم من كل من يترتب على قطع مرتبه تعطيل المسجد أو المدرسة كالامام والمؤذن والخطيب ومدرس المدرسة وخادم الميضاة والوقاد والفراش ونحوهم وكذلك يقدم الصرف في ثمن ماء الوضوء وأجرة نقله الى الميضاة وثمان المصاييح وزيتها والحصص وغير ذلك من الأشياء التي يتعطل المسجد بدونها . ويصرف الى هذه الجهات قدر الكفاية سواء كان أنقص من المقدار المشروط أم أكثر منه فلو كان المشروط للامام ونحوه دون كفايته وكان لا يقوم بالعمل بدون الزيادة يزداد حتى يبلغ الكفاية لأنه في حكم العمارة فهو مثل مالو زادت

أجرة الأجير في العماره ولو كان فوق كفايته فلا يعطى الا الكفاية في زمن التعمير لأنه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين

أما من ليس في قطعه تعطيل للوقف فانه يسقط استحقاقه ولا يعطى شيئاً من الغلة ولو باشر وظيفته أو اشترط الواقف التسوية بينه وبين من في قطعه ضرر بين عند ضيق الربيع

وكل من عمل في العماره من المستحقين وأرباب الشعائر عمل فعل أو بناء أو نجار أو نحو ذلك استحق أجر مثل عمله ان كان الناظر قد أذنه بذلك أما الناظر فلا يستحق شيئاً بالعمل في العماره الا اذا كان مأذوناً من القاضي بذلك كما قدمنا

وان كانت العماره غير ضرورية قدم من في قطعه ضرر بين للوقف وتعطيل لمصلحته على العماره لكونها غير ضرورية ولا يترتب على تأخيرها الى غلة السنة المقبلة ضرر فاحش فان بقى شيء بعد الجهات الضرورية صرف الى العماره وان بقى بعدها شيء من الغلة صرف الى الجهات غير الضرورية والا فلا شيء لهما

ومن قطع مرتبه كله أو بعضه من المستحقين أو أرباب الشعائر فلا يصير ديناً له على الوقف حتى لو زاد ربيع الوقف في سنة من السنين عن مرتبات أهله لا يعطى من قطع مرتبه منهم شيئاً من الزائد

وانما تجب العماره في الغلة بقدر ما يرجع الموقوف الى حالته وقت الوقف ولا يصح للناظر ان يزيد فيه الا برضاء المستحقين أو بشرط الواقف سواء كان الوقف على معين ومن بعده للفقراء أم على الفقراء ابتداء لأن الصرف

الى العمارة ضرورة المحافظة على مقصود الوقف وهو بقاء وقفه على وجه
التأييد منتفعاً به ولا ضرورة في الزيادة فان زاد الناظر بدون أحد هذين
الأمرين فلا حق له في الرجوع على الوقف بما صرفه في الزيادة . وان شرط
له الوقف الزيادة كان له ان يفعل كل ما فيه مصلحة للوقف والموقوف عليهم
من تخصيص الدار وفتح الشبايك فيها واحداث كل ما يوجب كثرة
الرغبات في الموقوف

والأرض الزراعية والبساتين الموقوفة مثل الدار الموقوفة للاستغلال
فان كانت الأرض سبخة لا تنبت شيئاً كان للناظر أن يعمرها من الغلة ولو
ترتب على ذلك حرمان المستحقين في الوقف وكذلك للناظر ان يشتري من
غلة الوقف أشجاراً صغيرة ليغرسها في البستان حتى تخالف الأشجار الكبيرة
التي تنفي مرور الزمان وتبطل منفعتها للوقف اذ غرض الوقف بقاء وقفه
منتفعاً به على وجه التأييد

وحاصل ما ذكرنا انه يبدأ بالتعمير الضروري حتى لو استغرق جميع
الغلة صرفت كلها اليه ولا يعطى أحد ولو اماماً أو مؤذنًا وان فضل شيء
من الغلة بعده يعطى لمن كان في قطعه ضرر بين فيقدم الأهم فالهم ثم من
لا يقطع يعطى المشروط له ان كان قدر كفايته والا يزداد أو ينقص ويبدأ
بمن في قطعه ضرر بين ان كان التعمير غير ضروري ومن لم يكن في قطعه
ضرر بين قدم التعمير عليه ولا يعطى شيئاً أصلاً وان باشر وظيفته ما دام
الوقف محتاجاً الي التعمير بكل من عمل من أهل الوقف في العمارة عمل بناء
أو نحوه فله أجر مثل عمله لا المشروط ولا الكفاية

وهذا كله اذا كانت هناك غلة وقت الحاجة الي التعمير فان كان التعمير

ضرورياً ولم توجد غلة للوقف ولم يمكن اجارته الى من يدفع الأجرة معجلة لتصرف في عمارته فان الناظر يستدين بأمر القاضي ليعمره ويوفي الدين من غلته بعد العماره ولا يصح له ان يصرفها الى مستحق ما قبل وفائه لأنه كالعماره سواء بسواء فيقدم على الصرف الى المستحقين ولرباب الشعائر وغيرهم ولو خالف الناظر ذلك كان ضامناً

ولو خرب المسجد وليس له غلة يعمر بها واستغنى الناس عنه بمسجد غيره أو تفرقوا من حوله وخيف على انقاضه من الضياع أو تغلب ذوي السطوة عليها فانه يجوز بأمر القاضي نقل انقاضه الى أقرب مسجد اليه أو بيعها وصرف ثمنها في عمارته على الصحيح أما البقية فانها لا تزال وقفاً على التأيد كما سيأتي



❦ عماره الدور الموقوفة للسكنى والخاصات وغيرها ❦

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى الى البارة فصاريفها على من له حق السكنى في ماله لا في الغلة لأنه لا يملك الاستغلال سواء كان من له هذا الحق واحداً أو أكثر وسواء كان ساكناً بالفعل أم ترك السكنى باختياره لأن الغرم بالغنم فحيث كانت له منفعتها كان عليه غرمها الا أنه ان جعل الواقف حق السكنى لقوم ورتبهم فيها واحداً بعد واحد أو بطناً بعد بطن فالعمارة على من له ذلك الحق وقت الاحتياج اليها لأنه هو المالك لمنفعتها ولا شيء على من يليه في الاستحقاق لأنه لا حق له في السكنى وقت احتياج الدار الى العمارة

فان عمرها من له الحق فيها وان أبى أو عجز عن التعمير أخذها المتولي منه وأجرها مدة تكفي الأجرة فيها للعمارة ثم يردّها اليه رعاية لحق الواقف وحق من له السكنى لأنّه لو لم يعمرها لم تمكن سكناها وذلك مغل بغرض الواقف ولو لم يردّها اليه بعد التعمير لأخل بحق من له السكنى ولأنّ أخذها منه كان لضرورة تعميرها والضرورة تقتدر بقدرها . فان لم يكن هناك متول أو كان وأبى أن يؤجرها أجرها القاضي وعمرها بأجرتها ولا يجبر الآبي على العمارة ولو كان الواقف قد شرط عليه صرمتها وجعل له غلتها لما فيه من اتلاف ماله فأشبه امتناع صاحب البذر عن المزارعة حيث لا يجبر عليها لما فيها من اتلاف بذره

ويصح لكل من المتولي والقاضي أن يؤجر الدار لمن له حق السكنى ولغيره ولا يقال كيف يصح اجارتها ممن له حق السكنى مع ان الانسان لا يلزمه أجرة باستيفائه ما هو حق له — لأنّ حقه عند الحاجة الى التعمير وامتناعه عنه قد سقط

وان كان حق السكنى لكثير ورضى بعضهم بالعمارة من ماله وأبى بعضهم أجرت حصّة الآبي مدة تكفي الأجرة فيها لعمارتها ثم ترد اليه ولو عمرها بعضهم من ماله وطلب الآخر حصته ليسكن فيها فليس له منعه حتى يدفع حصته مما أنفق وإنما له أن ينقض ماله قيمة بعد النقض ان لم يضر أما ما ليس له قيمة كالجلس والطين فلا يملك نقضه

واذا عمر الموقوف فلا يزداد على الصفة التي كان عليها في زمن الواقف الا اذا رضي المستحقون أو شرط الواقف ذلك ومتى وجدت العمارة كانت ملكاً لمن له حق السكنى وقتها سواء

كان هو الذي أنشأها بماله أم أنشأها المتولي أو القاضي من أجرتها
 ووجهه في الأول ظاهر وفي الثاني ان الأجرة بدل المنفعة والمنفعة ملكه
 فكذلك بدلها وماصرف فيه البذل من العماره وحيث كانت ملكاً له فتورث
 عنه . ثم اذا لم يكن في أخذ ماحدث ضرر للوقف وكان له قيمة بعد تقضه
 كما اذا بنى فيها بناء لا يضر هدمه بالدار فللورثة أخذه وليس لمن يستحق
 السكنى بعد مورثهم تملكه جبراً عنهم وان كان أخذه يضر بالوقف كما اذا
 أدخل في حيطانه جذوعاً أو أحجاراً ولو أخذت تداعى بناء الوقف الى السقوط
 فليس لهم أخذه ولو رضي المستحق لما فيه من الضرر على الوقف ويؤمر
 المستحق بدفع قيمته منقوضاً اليهم فان أبى أجر المتولي أو القاضي الوقف
 بقدر ما يأخذون قيمة ملكهم ثم يردده الى المستحق

واذا كان ما أحدثه المورث لا قيمة له بعد النقص كما اذا جصص الدار
 أو طين سطحها فلا حق لورثته في أخذه ولا في أخذ قيمته لأن ما لا يمكن
 أخذ عينه فهو في حكم الهالك . ونظير هذا ما لو اشترى رجل داراً فرمها
 وطين سطحها ثم استحققت فانه ليس للمشتري أن يرجع بقيمة ذلك وانما
 يرجع بضمن الدار وبما يكون له قيمة بعد هدمه وتسليمه الى البائع فقط
 واذا أبى مستحق السكنى عماره الموقوف ولم يجد القاضي من يستأجره
 ليصرف الأجرة في عمارته وصار بحال لا ينتفع به ثبت له حق بيعه وان
 يستبدل بضمنه ما يكون وفقاً بدلاً عنه لوجود الضرورة المسوغة لذلك

ولو احتاج الخان الموقوف لنزول أبناء السبيل للمرممة أجر المتولي منه بيتاً
 أو بيتين وصرف الأجرة في عمارته وفي رواية يؤجره جميعه سنة أو سنتين ويعمره
 بالأجرة ثم ينزل فيه أبناء السبيل فيما بعد والرباط في هذا الحكم كالخان

غصب الوقف

الغصب في الشرع ازالة اليد المحققة واثبات اليد المبطلّة في مال محترم متقّرم « وحكمه » وجوب ردّ الشئ المغصوب الى المغصوب منه مادام قائماً فان هلك وجب رد مثله أو قيمته يوم غصبه سواء هلك بتعدي الغاصب أم بأفة سمارية لأن يد الغاصب يد ضمان مطلقاً لتعديه بنفس الغصب وهذا الحكم عام في غصب الوقف وغيره ويزيد غصب الوقف بأنه اذا استرد المغصوب من الغاصب يجب عليه ضمان منافعه في مدة الغصب فيكلف بدفع أجر مثله في تلك المدة سواء انتفع به بنفسه أو أعاره لغيره أو عطل منافعه أو أجره بأجر المثل أو بما دونه أو أكثر منه إلا ان الزيادة لا تطيب له في هذه الحالة وانما وجب عليه ضمان المنافع لأن الحنفية وان قالوا بعدم ضمان منافع المغصوب إلا أن المتأخرين منهم استثنوا من هذا مال الوقف والمال المعد للاستغلال ومال الصغير وأفتوا في هذه الأشياء بالضمان كما هو رأي الشفعية لأنه أنظر وأنفع والقاعدة انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف مما اختلف العلماء فيه

ويؤخذ من تعريف الغصب انه لا يتحقق في نماء المغصوب الذي حدث في يد الغاصب فلو غصب نخلاً للوقف أو شجراً فأثمر في يده فعليه رد لثمر حين رد الأصل ان كان قائماً وان هلك ذلك الثمر بدون تعديه فلا يضمنه الغاصب لأنه لما لم يكن موجوداً وقت الغصب لم يتحقق فيه ازالة اليد المحققة فلم يتحقق فيه الغصب فان هلك بتعديه أو كان موجوداً على الشجر وقت الغصب فهلك مطلقاً فعليه ضمان مثله ان كان مثلياً وقيمه ان كان قيمياً

ثم انه حين استرداد المغصوب ان تقص عن حالته وقت الغصب كأن كان فيه بناء فهدم أو غرس فقلع فان الغاصب يؤمر باعادته الى ماله الأولى فان لم تمكن اعادته ضمن قيمة البناء والغرس قائمين وكن له النقض والخطب

وان زاد عن حالته وقت الغصب فان كانت الزيادة من مال الوقف فهي للوقف ولا شيء للغاصب وكان متبرعا فيما أنفق . ومثله ما اذا كانت الزيادة من مال الغاصب ولا يمكنه أخذ عينها كما اذا جصص دار الوقف أو بيضها أو نقشها أو حرث الأرض أو ألقى فيها السماد واختلط بالراب أو حفر فيها مجاري للمياه

وان كانت الزيادة من مال الغاصب ويمكنه أخذ عينها كما اذا بن أو غرس أو زرع في أرض الوقف فانه يكلف برفع ما أحدثه ان لم يضر بالوقف ولا يملك في هذه الحالة جبرا عنه لعدم الضرر ولا ينتظر الى ان يضج الزرع ويؤخذ منه أجر المثل في مدة الانتظار — لأنه متعد وظالم بالغصب فلا حرمة لماله لأنه هو الذي عرضه للضياع . وان كان رفعه يضر بالوقف فلا يمكن منه بل يترتب حتى يتخلص ملكه بنفسه أو يضمن له القيم من غلة الوقف قيمة البناء والغرس منزعين أو مستحقين للنزع أيهما أخف ان كانت مصلحة الوقف في ذلك . وان لم يكن في يد القيم غلة أجر الوقف وأعطى الضمان من الأجرة ولا يكون البناء والغرس مانعين من الإيجار للغير لأنهما موضوعان في الوقف بغير حق — وان اختار الغاصب في هذه الحالة قلع الأشجار من أقصى موضع بحيث لا يحصل ضرر منه للوقف فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض

من الشجر ان كان له قيمة

وكل ما أخذ من الغاصب بدلاً عن الموقوف أو جزئه لا يصرف الى المستحقين لأنه لا حق لهم في عين الوقف فلا يكون لهم حق فيما قام مقامها وانما يشتري به ما يكون وفقاً بدلاً عما لم يمكن استرداده من الوقف أو يعمر به الوقف ان كان المأخوذ بدلاً عما نقص من بنائه أما ما أخذ من الغاصب بدلاً عن غلة الوقف أو في مقابلة استيفاء منفعته فانه يصرف الى المستحقين لأنه بدل حقهم

وان رد المغضوب من الوقف قبل ان يشتري بقيمته بدل رجوع وقفاً كما كان وردت قيمته الى الغاصب ان كانت موجودة ويضمنها المتولي ان هلك في يده ولو بدون تعد إلا أنه يرجع بها في غلة الوقف

وان رد بعد الشراء رجوع وفقاً كذلك ويضمن الناظر القيمة للغاصب ويكون ما اشتراه مالاً له ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم من غلته وليس للغاصب حبس الموقوف حتى يأخذ مادفعه

ومن غصب الوقف انكار المتولي بعض أعيانه وادعاؤه انها ملك له فبمجرد ذلك يكون ضامناً لكل نقص يحدث في الموقوف بعد الجحود واذا هلك ولو بدون تعديه كان ضامناً له لأن يده بالجحود انقلبت يد ضمان بعد ان كانت يد أمانة ويلزم بأجرة مثله في المدة التي بين الجحود واسترداد الوقف منه . والخصم في الاسترداد هو الواقف أو من يأذن له القاضي بالخصومة مع المتولي

ومن غصب الوقف أيضاً تعطيل منفعته ومنع من له الحق في استيفائها عنها فعلى المعطل أجر مثل الموقوف في مدة التعطيل ومنه استيفاء منفعة

الموقوف بدون اجارة صحيحة ولو بتأويل الملك أو العقد فلو سكن الشريك في عقار نصفه وقف ونصفه ملك له كان عليه أجر مثل حصّة الوقف وكذلك لو اشترى شخص داراً ثم ثبت بعد مدة انها كانت وقفاً حين الشراء كان عليه أجر مثلها في تلك المدة وان كان متأولاً في سكناه لأن هذا أنفع للوقف من ترك الأجرة

— * * * * *

* غصب الوقف من غاصبه *

إذا غصب الوقف غاصب ثم غصبه من الغاصب شخص آخر فالتولي بالخيار ان شاء ضمن الغاصب الأول أو الثاني وإذا اتبع أحدهما برى الآخر من الضمان كما في غصب الملك سواء بسواء إلا أنه ينبغي للمتولي ان ينظر ما فيه المصاحّة للوقف فان كان الغاصب الثاني أخذ الوقف بعد ما زادت قيمته في يد الغاصب الأول اتبع الثاني لأن ذلك أنظر للوقف إلا أن يكون الأول أملاً منه فانه يتبعه لأن المصاحّة حينئذ في اتباعه دون الثاني ثم أنه ان أخذ المتولي القيمة من الثاني فلا رجوع له على أحد وان أخذها من الأول فله الرجوع على الثاني لأنه لما ضمن قيمته فقد ملكه ملكاً مستنداً الى وقت الغصب

والخيار السابق انما يثبت للمتولي اذا لم يرد الغاصب الثاني الى الأول الشيء المغصوب أو قيمته ان هلك في يده أو استهلكه فان رد اليه ذلك بيينة أو قضاء برى واتبع المتولي الأول فقط

ومثل الغاصب من الغاصب الجاني على الموقوف في يد الغاصب فلو هدم

شخص بناء الوقف أو قلع شجره وهو في يد الغاصب فإن المتولي بعد ان يأخذ الأرض من الغاصب بالخيار بين ان يضمته قيمة البناء والغرس وبين ان يضمّن الجاني ما لم يدفع القيمة الى الغاصب فإنه يتعين عليه تضمين الغاصب فقط

﴿ المزارعة والمساقاة في أرض الوقف ﴾

المزارعة دفع الأرض الى من يزرعها ببعض الخارج منها . والمساقاة دفع الشجر وما في معناه كالرطاب وأصول الباذنجان الى من يتعهده بجزء من الثمر والمزارعة والمساقاة في أرض الوقف مثلها في غيرها صحة وفساداً وشروطاً وأحكاماً وخلافاً إلا أنه يشترط فيهما هنا ان يكونا أنفع للوقف من زراعة المتولي الأرض بنفسه أو إيجارها والا يكون فيهما غبن فاحش على الوقف لأن ولاية المتولي على الوقف نظرية وليس من النظر تمكين المزارع والمساق من أخذ جزء من الخارج أو الثمر لا يتغابن الناس فيه ولا تنفسخ المزارعة والمساقاة في أرض الوقف بموت الناظر لأنه لم يعقدها بنفسه وانما عقدها للوقف وينفسخ بموت المزارع والمساق والحكم هنا بعد الفسخ بالموت أو مضي المدة كالحكم في غير الوقف فما عليك الا مراجعته في المبسوطات وتطبيقه في الوقف مع ملاحظة القاعدة العامة وهي ان تصرفات الناظر مقيدة بالمصاحبة للوقف والموقوف عليهم

* متى يعتبر وجود الموقوف عليه وقت الوقف

ومتى يعتبر وجوده وقت خروج الغلة *

إذا ذكر الواقف وقت الوقف الموقوف عليه فأما أن يذكره بالاسم أو بالوصف فإن ذكره بالاسم كما إذا وقف على زيد أخيه وعمرو بن عمه ومن بعدهما على الفقراء اعتبر وجوده وقت الوقف فلو تبين بعد الوقف أن من سمى بهذا الاسم كان ميتاً وقته أو لم يكن موجوداً أصلاً ثم وجد من سمى بهذا الاسم فإن الوقف عليه يكون باطلاً ويصرف نصيبه إلى الفقراء لأن الوقف لما بطل في حصته رجع إلى مستحقه في الأصل وهو الفقير وإن ذكر الموقوف عليه بالوصف فأما أن يحتمل هذا الوصف الزوال كالصغير والفقير أو لا كالعمى وإذا احتمل الزوال فأما أن يمكن رجوعه بعد الزوال كالفقير فإنه يزول ويرجع أو لا يمكن كالصغير . فإن لم يحتمل الوصف الزوال أو احتمله ولكن لا يعود كان المعتبر وجود الموقوف المتصف بهذا الوصف وقت الوقف

وينبغي على ذلك أنه لو وقف على أولاده الصغار أو العور أو العميان ومن بعدهم للفقراء لم يستحق في وقفه إلا من كان متصفاً بهذه الأوصاف وقت الوقف ويكون تعيين الموقوف عليه بهذه الأوصاف كتحقيقه بالاسم وإن كان الوصف يزول ويرجع اعتبر وجود الموقوف عليه متصفاً بهذا الوصف وقت خروج الغلة فلو وقف على فقراء قرابته استحق في وقفه هذا كل من كان متصفاً بالفقر من أقربائه وقت خروج الغلة سواء كان موجوداً وقت الوقف أم حدث بعده

ووقت خروج الغلة الذي ينط به الاستحقاق هو الوقت الذي ينعقد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة ان كانت الأرض غير مؤجرة فان كانت مؤجرة كان حلول كل قسط من الأقساط بمنزلة خروج الغلة هذا عندهلال رحمه الله وعليه الفتوى

وقال الخصاص ان المعتبر وجود الموقوف عليه متصفاً بالوصف وقت قسمة الغلة لا وقت خروجها . فلو وقف على فقراء قرابته ولم تصرف الغلة عدة سنين مع وجودها في يد الناظر فانه يستحق منها كل من كان فقيراً من قرابته وقت خروج الغلة وان كان غنياً وقت القسمة ولا يستحق من كان غنياً وقت خروج الغلة وان كان فقيراً وقت القسمة على مذهب هلال المفتي به خلافاً للخصاص في الأمرين

وهذا الأصل المتقدم ذكره ابن الهمام وغيره ولكنه غير مطرد فانهم انصوا على أنه لو وقف على الثيبات أو الأبقار من بني فلان اعتبر من كانت ثيباً أو بكاراً وقت خروج الغلة سواء كانت موجودة وقت الوقف أم لا مع ان الثيوبة من الأوصاف التي لا تزول عادة كالعمى والبكارة من الأوصاف التي اذا زالت لا تعود كالصغر

وكذلك انصوا على انه لو وقف على عتقائه دخل في الوقف كل من أعتقه الواقف قبل الوقف ومن أدركه العتق بعد الوقف فيدخل فيه المعتق بعد موته من مدبريه ومدبراته وأمهات أولاده والموصى بشراهم وعتقهم يستوي في ذلك الذكور والأنثى والموافق لدين الواقف والمخالف لدينه ما لم يقيد الواقف بشيء فانه يجب اتباعه

مع ان العتق من الأوصاف اللازمة التي لا تزول بعد تحققها فكان

الواجب على مقتضى هذا الأصل أن يكون الوقف على المتصف بالعتق وقت الوقف فقط قياساً على ما قالوه في الوقف على العميان ومثل الوقف على عتقائه الوقف على أمهات أولاده ومدبريه ومدبراته فإنه يدخل فيه كل من اتصف بهذه الأوصاف حين الوقف ومن اتصف بها بعده وإن لم يكن موجوداً وقت الوقف

— * * * * *

﴿ تصرف المستحق في الغلة قبل قبضها ﴾

متى قبض الناظر الغلة بعد حلول وقت استحقاقها صارت ملكاً للمستحق فله أن يطالبه بها وأن يوكل بقبضها من يشاء وله أن يحيل غريمه على الناظر ولكن لا تصح الحوالة إلا إذا قبضها الناظر كما أن لا يحيل المستحق على المستأجر لأخذ نصيبه من غلة الوقف بعد تأكد حقه بمحاول قسط الاجارة أما قبل ذلك فلا تصح الحوالة وإذا مات المستحق بعد تأكد حقه ثبت لورثته المطالبة باستحقاقه بخلاف ما لو مات قبل خروج الغلة أو حلول القسط فإنه لا يثبت لهم هذا الحق وإذا عجلت الغلة للمستحق فمات قبل انتهاء السنة لا يسترد منه شيء وهذا بخلاف الوقف على أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف كما قدمنا

— * * * * *

﴿ المصادقة على الاستحقاق في الوقف واسقاطه ﴾

لو أقر المستحق لغيره بأنه يستحق معه في الوقف أو أنه يستحق ريع

الوقف دونه وصادقه المقر له على ذلك صح اقراره ويعمل به في حق نفسه فقط لأنه اخبار يحتمل الصدق والكذب ويمكن حمله على الصدق بتجويز ان يكون الواقف قد جعل للمستحق ادخال من يشاء مكانه ولم يذكر ذلك في كتاب وقفه فيصدق المقر في حق نفسه فقط وبموته أو موت المقر له يبطل الاقرار

فلو وقف شخص على أولاده وكانوا ثلاثة مثلاً وأقر أحدهم لغيره بالاستحقاق دونه وصادقه المقر له صرف نصيب المقر في الربع الى المقر له مادام كل منهما حياً . فان مات أحدهما صرفت حصة المقر الى أخويه دون من بقي من المقر أو المقر له . ولو أقر أحدهم بالاستحقاق لغيره معه وصادقه المقر له دون باقي المستحقين فإنه يشرك المقر في نصيبه وحده ولا يدخل النقص على نصيب أخويه وبموت المقر يبطل الاقرار ويصرف الربع كله الى أخويه وكذلك لو مات المقر له فإنه يصرف المقر به الى أخوي المقر ولا يعود اليه معاملة له باقراره . ومثل الاقرار بالاستحقاق في الصحة ما اذا تبرع المستحق لغيره بنصيبه في اربع بأن وكله بقبضه ثم أمره أن يأخذه لنفسه

أما اسقاط الاستحقاق فإنه غير صحيح كاسقاط الارث فلو قال المستحق في الوقف أسقطت حقي فيه لفلان أو جعلته له لم يصح اسقاطه ويكون له حق المطالبة به لأنه يستحق في الوقف بشرط الواقف وليس له ولاية انشاء الاستحقاق لغيره إذ الاستحقاق في الوقف لا يكون الا بالشرط من الواقف بخلاف الاقرار فإنه يمكن تصحيحه بما قدمناه وبعضهم جعل اسقاط الاستحقاق في الوقف كالاقرار به لاتحاد

المقصود فيهما ولكن الصحيح اختلافهما في الحكم كما قدمنا

— * * * * *

* وقف الشخص على نفسه *

لو جعل الواقف غلة وقفه كلها أو بعضها لنفسه ابتداء ثم من بعده
لجهة سماها أو جعلها لغيره ابتداء ثم من بعده لنفسه صح على رأي أبي يوسف
المفتي به ولم يصح على رأي محمد . وجه قول محمد أن الواقف تبرع على وجه
التملك إلى الله فاشتراط كل الغلة أو بعضها لنفسه مما يبطله لأن تملك
الإنسان من نفسه لا يتحقق كما في الصدقة المنجزة . ووجه قول أبي يوسف
ماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته الموقوفة ولا
يحل الأكل منها إلا بالشرط فدل ذلك على صحته

وإن الواقف أزاله الملك إلى الله تعالى على وجه القرية فإذا شرط الواقف
بعض الغلة أو كلها لنفسه فقد جعل ما صار مملوكاً لله لنفسه لا أنه جعل ملك
نفسه لنفسه وهذا جائز كما لو بنى خاناً أو سقاية أو جعل أرضه مقبرة وشرط
أن ينزله أو يشرب منه أو يدفن فيه

وإن مقصود الواقف التقرب إلى الله سبحانه وتعالى وفي الصرف إلى
نفسه ذلك لقوله عليه السلام نفقه الرجل على أهله صدقة وقول أبي يوسف
هو المفتي به ترغيباً للناس في الوقف . وقد جعل بعضهم الخلاف بين
الصاحبين في الوقف على النفس مبتدأ وجعله بعضهم مبنياً على الخلاف في
اشتراط التسليم وعدم اشتراطه

ويتفرع على هذا الخلاف الخلاف في الوقف على عبيده وأما الوقف

على أمهات أولاده ومديره فانه صحيح اتفاقاً على الصحيح . والفرق لمحمد
ان حريتهم تثبت بموته فيكون الوقف عليهم كالوقف على الأجانب
ويكون ثبوته في حال حياته تبعاً لثبوته بعد موته ورب شيء يحصل تبعاً
ولا يحصل قصداً

ومن صور الوقف على نفسه ما لو شرط ان يبدأ بقضاء دينه من غلة الوقف في حياته أو بعد وفاته وكذا لو شرط ان يخرج من غلته بعد موته في كل سنة دراهم معينة أو عشرة أسهم من ريع أرضه للحج عنه أو كفارة إيمانه أو للقراءة على قبره فان ذلك كله صحيح ويجب العمل به

ثم اذا وقف وقفه مؤبدا على جهة معينة وشرط لنفسه ان ينفق من غلته على أولاده وحشمه مدة حياته فخرجت الغلة وباعها وقبض ثمنها ثم مات قبل ان ينفقه فهو ميراث لورثته لا لأهل الوقف بخلاف ما اذا شرط لنفسه أن يأكل من غلته هو وأولاده وحشمه مادام حيا فانه لو مات وترك شيئا من الغلة لم يأكله يكون لأهل الوقف لا لورثته الا اذا استحال بالصنع كالخبز فانه يكون للورثة

◆(一)※※※※※※※※◆

* الوقف على الأولاد ودخول الطبقات كلها أو بعضها في الوقف

واستحقاق الواحد عند انفراده جميع الغلة أو عدم استحقاقه *

لا خلاف في صحة وقف الشخص على أولاده ومن بعدهم جهة خيرية
الا أنه أما ان يذكرهم بلفظ المفرد كأن يقول وقفت على ولدي أو بلفظ
المتنّى كأن يقول وقفت على ولدّي أو بلفظ الجمع كأن يقول وقفت على

أولادى أو بنى أو بناتى

وإذا ذكرهم بلفظ المفرد فأما ان يقتصر على درجة واحدة أو درجتين أو يذكرا أكثر من ذلك

فلو اقتصر على درجة واحدة كأن قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي ثم للفقراء استحق الريع من كان موجوداً من ولده لصلبه وقت الوقف ومن يحدث له بعده سواء كان واحداً أو متعدداً لأنه مفرد مضاف فيم وسواء كان مذكراً أم مؤنثاً لأنه مأخوذ من الولادة وهى موجودة فى النوعين فإذا انقضىوا صرف الى الفقراء لا الى أولاد أولاده لأنه اقتصر على درجة واحدة ولا يشارك ولده لصلبه أحد من أولاد أولاده لأن الولد المضاف الى الشخص حقيقة فى ولده لصلبه ولا يعدل عن الحقيقة ما دامت ممكنة فإذا لم يكن له ولد لصلبه وقت الوقف وكان له ولد ابن استحق الريع سواء كان واحداً أم متعدداً مذكراً أم مؤنثاً ولا يشاركه من دونه من الدرجات ولا ولد البنت الذي فى درجته فإذا وجد للواقف ولد لصلبه عاد الريع كله اليه وذلك لأن ولد الابن وان سفل يصدق عليه انه ولد للانسان مجازاً فيصار اليه عند تعذر الحقيقة وعدم وجود ولد للواقف من صلبه بخلاف ولد البنت فانه لا يصدق عليه ذلك لا حقيقة ولا مجازاً إذ هو ينسب الى أبيه لا الى أبي أمه قال الشاعر

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

وذكر الخصاص انه اذا لم يكن للواقف ولد لصلبه ولا ولد ابن وكان له ولد ولد فالغلة له وللمن كان أسفل منه من البطون والفرق بينه وبين الصلبي حيث لم يدخل معه من هو أسفل منه انه لما نزل الى ثلاثة أبطن فقد

صاروا مثل الفخذ والقبيلة كما لو قال لولد العباس بن عبد المطلب فهو لمن ينسب الى العباس اهـ

واذا لم يكن للواقف وقت الوقف ولد لصلبه ولا ولد ابن وان سفل صرف الريع الى الجهة التي سماها حتى يوجد له ولد أو ولد ابن فترجع الغلة اليه ويسمى هذا الوقف منقطع الأول

وان اقتصر على درجتين بأن قال على ولدى وولد ولدى استحق الريع كل من كان موجوداً وقت الوقف من أولاد الواقف لصلبه وأولاد أولاده ومن يحدث بعد ذلك الواحد والمتعدد والمذكر والمؤنث فيه سواء ويدخل في هذه الحالة أولاد البنات على الصحيح لأن بنته ولده فولد بنته ولد ولده فاذا انقرضت هاتان الدرجتان صرف الريع الى الجهة التي سماها الواقف بعدها دون الدرجة الثالثة لاقتصاره على درجتين

وان ذكر أكثر من درجتين بأن قال على ولدى . وولد ولدى وولد ولد ولدى استحق الريع كل من كان من ذرية الواقف سواء كان مذكراً أم مؤنثاً من أبناء الذكور أم الأنثى واحداً أم متعدداً ولا يصرف الى غيرهم ما بقي منهم أحد فاذا انقرضوا كلهم صرف الريع الى الجهة التي سماها الواقف بعدهم وذلك لأنه لما ذكر أكثر من درجتين تبين ان غرضه الوقف على من ينسب اليه سواء قرب أم بعد بدون ملاحظة عدد معين في الدرجات والبطون

ومثله ما لو قال وقفت هذه الأرض على ولد زيد وزيد قد مات وبيننا وبينه ثلاثة أبطن أو أكثر فان الغلة تكون لكل من كان من ولد زيد وولد ولده ونسلهم أبداً لأنه لما كثرت البطون صاروا بمنزلة الفخذ

وان أتى بلفظ المثنى بأن قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي
ومن بعدهما لأولادهما ثم للفقراء فان عينهما بالاشارة أو الاسم أو لم يكن
له غيرهما استحقا الربيع بقبولهما فاذا رد أحدهما أو مات صرف نصيبه من
الربيع وهو النصف الى الفقراء لأنهم المصروف الأصلي للوقف دون ولده
خلافًا للشافعي والنصف الآخر يصرف الى الحي فان ماتا صرف نصيبهما
الى أولادهما عملاً بشرط الواقف إذ هو لم يجعل لأولادهما استحقاقاً الا بعد
انقراضهما جميعاً

ويسمى هذا الوقف منقطع الوسط لأن الصرف الى الفقراء فيه توسط
الصرف الى ذرية الواقف

وان لم يعينهما وكان له غيرهما رجع اليه في البيان لجهالة الموقوف عليه
فان مات بلا بيان توقف صرف الربيع حتى يصطلحوا فيما بينهم فيعطى لهم
وان أتى بلفظ الجمع فاما ان يقتصر على درجة واحدة كأن يقول أرضي
صدقة موقوفة على أولادي أو يزيد عليها كأن يقول على أولادي وأولاد
أولادي فان زاد استحق كل من ينتسب الى الواقف سواء كان من أولاد
الذكور أم الاناث قربت الدرجة أم بعدت لأن اسم الأولاد يتناول الكل
بخلاف اسم الولد فانه لا يعم الا اذا أتى بثلاث درجات

وان اقتصر على درجة واحدة فاما ان يعينهم بالاسم أو الاشارة أو لا
فان عينهم كان الوقف عليهم خاصة ومن مات منهم صرف نصيبه الى الفقراء
لا الى اخوته نظراً للتعيين وان لم يعينهم قال بعض العلماء انه يستحق الربيع
أولاده لصلبه فقط فاذا انقرضوا صرف الى الفقراء . وقال بعضهم انه
يستحق كل من ينتسب الى الواقف ولم يفرق بين الاقتصار على درجة واحدة

أو الزيادة عنها وإذا لا يعطى للفقراء شيء مادام أحد من ذرية الواقف موجودا وقد مشى على هذا كثير من العلماء.

وقد اختلفوا في الوقف على الأولاد بلفظ الجمع هل يستحق الواحد عند الاتفراد جميع الريع . فذهب بعضهم الى ان الواحد يختص بالريع اذا انفرد لأن الاضافة في قول الواقف على أولادي أبطلت معنى الجمعية وذهب آخرون الى ان الواحد له النصف لأن أقل الجمع اثنان

وهذا بخلاف ما لو وقف على بنيه أو بناته فان الواحد يستحق النصف بلا خلاف نظراً للجمع والفرق لصاحب الرأي الأول انه تعورف في الأولاد استحقاق الواحد عند الاتفراد جميع الريع دون البنين والبنات وغيرهما من كل جمع تخالف مادته مادة الأولاد

والوقف على البنين يتناول البنات عند الاختلاط بخلاف الوقف على البنات فانه لا يتناول الذكور ولو عند الاختلاط لان البنات اذا جعلن مع البنين ذكرن بلفظ التذكير تغليباً دون العكس ولو وقف على بنيه وله بنات فقط أو على بناته وله بنون فقط فالغلة للمساكين ويكون وقفاً مقطوعاً فان حدث ما ذكر عاد الوقف اليه

ومثله ما لو وقف على اخوته أو أقاربه وآبائه حيث يدخل الذكور والإناث عند الاختلاط تغليباً للمذكر على المؤنث والمسألة مبسوسة في علم الأصول

« فرع » لو قال الرجل وقفت على أولادي وأولادهم وكان له أولاد مات بعضهم قبل صدور الوقف فانه يكون وقفاً على الأحياء وأولادهم دون أولاد من مات قبل الوقف لأن الوقف انما يصح على الأحياء ومن

سيحدث بعد الوقف ولا يصح على الأموات والضمير في قوله (وأولادهم) يعود إلى الموقوف عليهم وهم الأحياء بخلاف ما لو قل على أولادى وأولاد أولادى فإنه يدخل أولاد من مات قبل الوقف أيضاً لأنهم أولاد أولاده

— * * * * *

✽ الوقف على النسل والذرية والعقب وأولاد الظهور والآل

والجنس وأهل البيت والقراة والارحام والانساب ✽

لو وقف على نسله أو ذريته صح ويدخل في وقفه ولده وولد ولده وإن سفل الذكور والإناث وأولاد البنين وأولاد البنات في ذلك سواء ولو وقف على عقبه دخل في وقفه كل من ينتسب إليه من جهة أبيه ذكراً كان أم أنثى فيشمل الذكور والإناث من أولاده أصلبه ومن أولاد بنيه وإن سفلوا دون أولاد البنات إلا أن يكن متزوجات بالذكور من أولاد أولاده الذكور

ومثل العقب في معناه أولاد الظهور

ولو وقف على آله وجنسه وأهل بيته دخل كل من ينتسب بواسطة آبائه فقط إلى أقصى أب للواقف أدرك الإسلام سواء أسلم أم لا فيدخل فيه أبوه وأبو أبيه وإن علا وولده لأصلبه وأولاد بنيه وإن سفلوا الذكور والإناث والصغار والكبار والأحرار والعبيد والذمي والمسلم في ذلك سواء إذا لم يكن هناك شرط للواقف ولا يدخل الواقف ولا الأب الذي أدرك الإسلام ولا أولاد الإناث من نسله ولا أولاد عماته وأخواته إذا كان آبائهم من قوم آخرين ليسوا من أهل بيت الواقف بالمعنى الذي علمته

وقيل يشترط اسلام الأب الأعلى في العلوي أقصى أب له أدرك الاسلام هو أبو طالب فيدخل أولاد عقيل وجعفر وعلي وأبنائهم وان سفلوا وأقصى أب له أسلم بالفعل هو علي فيدخل أولاده فقط ولكن الصحيح ما ذكرناه أولاً . وبناء على ذلك لو وقفت امرأة على جنسها أو أهل بيتها لا يدخل ولدها ولا أمها الا ان يكون زوجها وأمها من أهل بيتها

« فرع » لو قال وقفت هذه الأرض على أعماي أو على أهل بيتي ومن بعدهم للمسكين صح لاستحقاق أعمامه في الوجهين جميعاً أما بأنفسهم أو بأبائهم لأنهم من أهل بيته وتقسم الغلة على عدد أعمامه وبقية أهل بيته فما أصاب الأعمام أخذوه وما أصاب بقية أهل بيته يسقط لأنهم يستحقون في حال ولا يستحقون في حال أخرى ولا يثبت الاستحقاق بالشك ويصرف ما خصهم للمسكين . والظاهر ان هذا مقيد بما اذا مات الواقف من غير بيان فان بين اتبع بيانه

ولو وقف على اقربائه أو ذوي قرابته أو أرحامه أو أنسابه ومن بعدهم للمسكين صح ودخل في وقفه كل من ينتسب بواسطة أبيه أو أمه الى أقصى أب للواقف أدرك الاسلام ما عدا أبوي الواقف وأولاده لصلبه فانهم لا يسمون اقرباء اتفاقاً وكذا من علا من جهة أبويه أو سفل من جهة أولاده عند الشيخين خلافاً لمحمد فانه عندهم من الأقارب وهو ظاهر الرواية ويدخل في الوقف على هؤلاء المحارمة وغيرهم من أولاد الأناث وان بعدوا عند الصاحبين واعتبر أبو حنيفة المحرمية والأقرب فالأقرب للاستحقاق قال ابن عابدين وقول الامام هو الصحيح . ولا تطلق هذه الألفاظ على أقل من اثنين عند أبي حنيفة وعندهما تطلق على الواحد ومحل الخلاف اذا لم يقل

وقفت على أقاربي وأرحامي الأقرب فالأقرب فلو قال ذلك لا يعتبر الجمع اتفاقاً لأن الأقرب اسم فرد خرج تفسيراً لما قبله ويدخل فيه المحرم وغيره لكن يقدم الأقرب بصريح شرطه

ويتفرع على الخلاف السابق أنه لو وقف على ذوى قرابته وكان له عمان وخالان كان الوقف كله للعمين على رأى أبي حنيفة لأنهما أقرب من الخالين ولو كان له عم واحد وخالان كان للعم النصف والنصف الباقي للخالين بالسوية وذلك لأنه لا يصدق على أقل من اثنين عنده فالواحد يستحق النصف والباقي لمن يليه في القرب . وعند الصاحبين يقسم الريع على عدد الرؤوس في الحالين لأنهما لا يعتبران الأقرب فالأقرب ولا يشترطان الجمع

وهذا بخلاف ما لو وقف على الأقرب إليه فالأقرب فانه يشمل القرابة وغيرها اذ يصدق بالأبوين وبأولاده لصلبه ولا يعتبر القرب بحسب الارث ولا بحسب العصوبة وانما يعتبر أقرب الناس اليه رحماً . فلو وقف على أقرب الناس اليه ثم على المساكين وله ولد وأبوان فالغلة للولد ولو أنثى لأنه أقرب اليه من أبويه ثم من بعده تكون للمساكين دون أبويه لأنه لم يقل الأقرب فالأقرب

والأب والأم متساويان في القرب فيكون لكل منهما نصف الغلة وهما أقرب من الاخوة ومن الجد . والجسد لأب أقرب من الاخوة على قول من يجعله بمنزلة الأب . والاخوة أقرب منه على قول آخر لأن من ارتكض مع الواقف في رحم أو خرج معه من صاب أقرب اليه ممن بينه وبينه حائل . والأب أقرب من النافلة . وبنت البنت أقرب من ابن ابن

الابن لأنها تدلى بواسطة وهو بواسطة الوقف ليس من قبيل الارث
والاخ أو الأخت لأبوين أقرب ممن لأب أو لأم ومن لأب أقرب
ممن لأم عند أبي حنيفة وعندهما بيان لأن أحدهما ارتكض مع الواقف
في رحم والآخر خرج معه من صلب وعلى هذا القياس في الأعمام والعلمات
والأخوال والحالات فمن كان لأبوين منهم أولى ممن لأب أو لأم ومن
لأب أولى ممن لأم عند الامام ويشترك معه عند الصاحبين

والخال أو الخالة لأبوين أقرب من العم لأب أو لأم كعكسه والعم
أو العمة لأبوين مقدم على الخال أو الخالة لأبوين على رأي أبي حنيفة
وعلى قول الصاحبين هما سواء وحكم الفروع إذا اجتمعوا حكم الأصول
والأخ ولو لأم أولى من ابن الأخ ولو لأبوين وأولاد الأخوة ولو لأم
وان بعدوا أقرب من الأعمام ولو لأبوين فلا يعطى ولد الجد حتى ينتهي
ولد الأب وهكذا كلما ارتفع الى بطن لا يعطى من فوقه حتى يفرغ من
نسله اعطاء أو موتا وتام ذلك في الاسعاف

ولو وقف على أقرب قرابة منه وله أبوان وولد لا يدخل واحد منهم
في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة كما قدمنا

— * * * * *

الوقف على الحمل

ويدخل في الوقف على الأولاد والذرية وغيرها ممن ذكرنا كل من
كان موجوداً منهم وقت الوقف ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً
الا أن القبول في الوقف على العبد له والنصيب لسيده حتى يعتق وكذا

يدخل على الصحيح كل من ولد بعد مجئ الغلة لأقل من ستة أشهر لتحقق وجوده في بطن أمه وقت مجئ الغلة الذي هو وقت الاستحقاق فيشارك المستحقين في هذه الغلة حتى لو مات قبل القسمة كان نصيبه ميراثاً عنه وهذا في ولد الزوجة . أما لو جاءت أمة الواقف بولد لأقل من ستة أشهر من وقت خروج الغلة فادعى بنوته فإنه لا يشارك المستحقين لأنه متهم في الاقرار عليهم بخلاف ولد الزوجة فإنه ثابت النسب من حين الولادة ولو جاء الولد لستة أشهر فأكثر من وقت خروج الغلة فإنه لا يستحق الا اذا كان وطء أمه حراماً شرعاً من حين خروج الغلة الى وقت الولادة كأن تكون مبانة أو متوفي عنها زوجها وجاءت به لأقل من سنتين من وقت الحرمة لحكم الشارع في هذه الحالة بوجود الحمل قبل الطلاق والوفاء حرمة الوطاء في عدة البائن وعدم امكانه في عدة الوفاة فيكون موجوداً عند خروج الغلة . ولو كان الوطاء حلالاً وقت خروج الغلة كأن كانت زوجة أو معتدة لرجمي ثم جاءت بالولد لستة أشهر فأكثر من وقت خروج الغلة فإنه لا يشارك المستحقين في هذه الغلة لعدم تحقق وجوده وقت خروجها

❦ الوقف على العيال والأهل والجيران ❦

لو وقف على عياله ومن بعدهم على الفقراء صح ودخل كل من كان في نفقته ولو لم يكن ذا رحم محرم منه ولو وقف على أهله دخل كل من يعوله في منزله استحساناً

ولو وقف على جيرانه دخل كل من لاصقت داره دار الواقف من أي جهة قربت الأبواب أم بعدت الأحرار والعبيد والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء عند الامام . ولم يشترط أبو يوسف التلاصق في الدور بل اكتفى باتحاد المحلة . وان تفرق أهلها في مسجدين صغيرين فلو تفرقوا في مسجدين كبيرين فالجيران هم أهل المسجد الواحد

ولو انتقل الواقف الى محلة أو بلدة أخرى واتخذ فيها دارا للاقامة انتقل الوقف معه وكانت الغلة لجيرانه الجدد وهكذا كلما انتقل الواقف انتقل الوقف معه ويستقر على مجاوري داره وقت موته ولا ينتقل عنهم وان انتقلت ورثته من الدار التي يعتبر الواقف مقيماً فيها وقت موته أو باعوها ولو كان له داران وله في كل منهما أهل تكون الغلة لجيران الدارين جميعاً ولو كانتا في بلدين . ولا يعطي القيم بعضاً من الجيران دون بعض بل يقسم الغلة على عدد رؤوسهم الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

— * * * * *

* الوقف على الفقراء والمحتاجين *

الفقير في باب الوقف هو الذي يجوز له أخذ الزكاة وليس عنده دار يستغلها فان كانت عنده دار يستغلها لا يكون مستحقاً في الوقف على الفقراء الا اذا باعها وأنفق من ثمنها حتى لا يبقى عنده نصاب الزكاة اما ملكه لدار يسكن فيها فلا ينافي فقره ما لم تزد عن حاجته . قال الخصاص ولا يشترط في كونه فقيراً الا يكون له من تجب نفقته عليه . وقال هلال انه يشترط في كونه فقيراً الا يكون له من تلزمه نفقته من الأغنياء بحيث يعد غنياً

بغناهم . والصغير والأثني والعاجز عن الكسب يعدون أغنياء بغنى آبائهم
وأجدادهم لا يهتم فقط والرجل الفقير يعد غنياً بغنى فروعه فقط والمرأة
الفقيرة تعد غنية بغنى فروعها وزوجها فقط ولا يعد الفقير عدا هؤلاء غنياً
بغنى غيره من الأقارب وإن وجبت نفقته على غيره فلا تعد المرأة غنية
بغنى أخيها أو عمها أو خالها وإن وجبت نفقتها عليهم وقد اعتمد هلال في
رأيه على أن العرف قد جرى بذلك فإن الناس لا يجوزون في كلامهم أن
يقولوا أولاد الأغنياء من الفقراء وإذا كان عرف الناس جارياً على هذا
فيجب أن يفهم كلامهم في وقفهم ووصاياهم على ما جرى به عرفهم لأنه
لا شك في كونه مراداً لهم

والمستحق في الوقف على الفقراء والمحتاجين كل من اتصف بالفقر
وقت خروج الغلة ولو كان غنياً قبلها . واختلف في دخول من ولد لا قل من
سنة أشهر من وقت خروج الغلة في الوقف على الفقراء والمحتاجين والصحيح
عدم دخوله لأنه غير محتاج وهو في بطن أمه بخلاف الوقف على الذرية
والأولاد ونحوهم فإنه يدخل كما قدمنا لتعلق الاستحقاق فيه بالنسب
وإذا وقف على من افتقر من قرابته فلا يشترط في استحقاقه افتقاره
بعد الغنى خلافاً لمحمد

ولو وقف على فقراء قرابته الأقرب فالأقرب فالقياس يقتضي أن
تعطي الغلة كلها للبطن الأقرب منه ولا يعطي لمن بعده شيء حتى
ينقرض الأقرب

والاستحسان أن يعطي كل واحد من البطن الأقرب مائتي درهم أي
ما يصير به غنياً ثم يعطي البطن الذي يليه كذلك وهكذا حتى تفرغ الغلة

آخر على ناظر الوقف انه من أولاد الواقف أو ذريته أو عقبه الخ دعوى صحيحة وأثبتها بالطريق الشرعي صح ويثبت استحقاقه في الوقف من منذ ولادته ان كان الاستحقاق متعلقاً بالنسب لان القضاء مظهر وكاشف انه من الموقوف عليهم لا مثبت لذلك حتى يقتصر على وقت الحكم وكان له ان يرجع على المستحقين بنصيبه في الغلة من ذلك الحين . وليس له ان يرجع على الناظر اذا كان قد دفع الغلة الى المستحقين بقضاء من القاضي فان دفعها اليهم بغير قضاء كان له ان يرجع عليه كما اذا حرمه الناظر من الغلة متممداً مع العلم بأنه من المستحقين

وهذا بخلاف ما اذا وقف على أولاد أولاده فأثبت شخص انه من أولاد البنات وقضى بدخوله في الوقف فانه لا يستحق من غلة السنين الماضية اذا لم تكن موجودة لأنه لما حصل الخلاف في دخول أولاد البنات كما علمته كان القضاء مثبتاً انه من الموقوف عليهم لا مظهر الوجود شبهة الاقتصار فان كانت الغلة موجودة استحق فيها نصيبه لضعف تلك الشبهة

ولا يثبت الاستحقاق في الوقف باقرار الواقف لشخص انه من أولاده في الوقف على الأولاد الا اذا كان ذلك قبل الوقف لان الاقرار خجة قاصرة على المقر فلا يتعدى الى المستحقين كما لا يثبت بصرف الناظر غلة الوقف الى المدعي قبل دعواه أو باثبات المدعي أنه وأباه وجده يتصدقون في الوقف من مدة اذ قد يكون التصرف بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك ولا بد من ان يفسر الشهود القرابة بأن يقولوا انه أخود أو عمه أو خاله مثلاً لأبوين أو لأب أو لأم لأنه لا يصح القضاء بنسب مجهول . ثم اذا أثبت شخص قرابته للواقف بالبيئة فجاء آخر وأثبت انه ابن المحكوم اه

بالقربة صح واستحق في الوقف . ولو شهد من عرفت قرابته لمن لم تعرف
 قرابته بأنه قريب الواقف ويستحق معهم في الوقف فان قبل القاضي
 شهادتهم لتحقق الشروط وفيها صح وشارك المستحقين وان ردها كان للمشهود
 له أن يشارك الشهود في انصباهم معاملة لهم بزعمهم وليس له أن يشارك
 بقية المستحقين

ولا بد في الوقف على فقراء القرابة من اثبات الفقر والقرابة والفقر وان
 كان أصلاً في الانسان لكن ذلك لا يكفي لاثبات الاستحقاق وان كفي
 في الدفع فلو أثبت فقره في سنة استحق غلة السنين المقبلة حتى تقوم البيئة
 على غناه ولا يكلف باثبات الفقر في كل سنة طالبت المدة أم قصرت قياساً
 وفي الاستحسان يكلف باقامة البيئة على فقره ان طالبت المدة

ويكفي في الشهادة على الفقر أن يشهد الشهود انهم لا يعلمون ان له
 مالاً يصير به غنياً واحتمال ان له مالاً ولا يعلمون لا يضر في شهادتهم لأنه
 ليس عليهم أن يعلموا الغيب . ولو قال بعض أهل الوقف للقاضي انه أصاب
 مالاً صار به غنياً وطلبوا تحليفه يحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني عن
 الدخول في الوقف ولا يحلفه على أنه ما أصاب مالاً صار به غنياً لجواز ان
 يكون قد أصاب ثم افتقر . ولو تعارضت بيننا غناه وفقره قدمت بيئة غناه
 لأنها أكثر اثباتاً

ولو أثبت القريب فقره بالنسبة الى وقف زيد قريبه ثبت فقره بالنسبة
 لأي وقف آخر

✽ التسوية والتفضيل في الغلة بين المستحقين وبيان معنى

الفريضة الشرعية والترتيب في الدرجات ✽

إذا أنشأ شخص وقفه على ذريته ونسله ثم من بعدهم على المساكين
فأما أن يرتب بين الدرجات بأن يأتي بحرف مرتب كالفاء أو ثم بأن يقول
وقفت على أولادي ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أو يأتي بعبارة
تدل على الترتيب كأن يقول وقفت على ذريتي بطناً بعد بطن ودرجة بعد
درجة ومن بعدهم على المساكين أو لا يرتب بين الدرجات . وفي كلتا
الحالتين أما أن يشترط التفضيل بين المستحقين أو لا

فإن لم يرتب بين الدرجات صرف الريع إلى جميع الموقوف عليهم
لا فرق بين طبقة وأخرى ولا يعطى الريع للمساكين ما بقي أحد من
ذرية الواقف

وإن رتب بينها صرف الريع إلى أهل البطن الأول ولا يعطى لمن
يليهم من البطون حتى ينقرضوا عن آخرهم فإذا انقرضوا صرف إلى أهل
البطن الثاني فإذا انقرضوا صرف إلى أهل البطن الثالث وهكذا حتى ينقرضوا
عن آخرهم فيعطى للمساكين

ثم إن لم يشترط التفضيل بين الموقوف عليهم بأن سكت أو اشترط
أن يقسم الريع بينهم بالسوية قسم الريع بينهم بالسوية ولا يفضل أحد النوعين
الذكور والأنثى على الآخر سواء رتب بين البطون أم لا

وإن شرط التفضيل كأن قال على أن يكون للذكور منهم ضعف الأنثى
مثلاً اتبع شرطه سواء رتب أم لا . وإن ظهر أن الكل أنثى أو ذكور

كما اذا قال وقفت على ولد زيد للذكر منهم ضعف الأنثى على ان يبدأ بالبطن
الأعلى ثم بالذي يليه ثم وثم ومن بعدهم على المساكين ولم يكن لزيد الا
الذكر أو الأنثى فقط قسم الربع بينهم بالسوية بدون ان يفرض مع
الذكر أنثى ولا مع الأنثى ذكر . وهذا بخلاف ما لو أوصى لولد زيد
بنات ماله على ان يكون للذكر منهم ضعف الأنثى فكانوا ذكورا فقط
أو أنثى فقط فانه يفرض مع الذكر أنثى ومع الأنثى ذكر ويقسم الثلث
بينهم فما أصابهم أخذوه وما أصاب المضموم اليهم فرضا يردالى ورثة الموصى
والفرق بين الوقف والوصية ان ما يبطل من الثلث فى الوصية يرجع
الى ورثة الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثا ولا يصرف الى البطن
الثانى للترتيب بين البطون فلم يكن هناك فائدة فى الفرض ويكون مراد
الواقف بقوله على ان للذكر ضعف الأنثى انما هو عند الاختلاط وبهذا
جرى العرف

ومثل اشتراط التفضيل ما اذا وقف على ذريته واشترط ان يقسم
الربع بينهم على حسب الفريضة الشرعية فان العرف عاماً كان أو خاصاً جرى
باستعمال هذا اللفظ عند ارادة اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولذلك
كثيراً ما يصرح بهذا المراد عقب هذا اللفظ على سبيل التأكيد فيقال
فى غالب صكوك الأوقاف : يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الانثيين . ولا نكاد نسمع أحداً يقول يقسم بينهم على الفريضة
الشرعية للذكر مثل حظ الأنثى لأنه غير متعارف عندهم فى هذا اللفظ
واذا كان العرف قد جرى بهذا فيجب ان يحمل كلام الواقف عليه اذ
كلام الناس ينصرف الى المتعارف فيما بينهم وبهذا التفاضل المراد انما .

يقصد عرفاً عند الاختلاط فلو كان الكل ذكوراً أو أنثى انما قسم الريع بينهم بالسوية كما قدمنا

وليس المراد بهذا اللفظ ان يقسم الريع بين الموقوف عليهم كما يقسم الميراث فلو آل الوقف المشروط فيه قسمة الريع على الفريضة الشرعية الى أخ شقيق وأخ لأم قسم بينهما نصفين ولا يقسم قسمة ميراث بأن يعطى للأخ الأم السدس والباقي للأخ الشقيق لما علمت من ان الوافين قد تعارفوا هذا اللفظ في التفاوت بين الذكر والأنثى عند الاختلاط لا في التساوي ولا في قسمة الميراث

وذهب بعضهم الى ان القسمة على حسب الفريضة الشرعية في الوقف هي ان يقسم الريع بالسوية بين الذكور والأنثى قائلاً ان الوقف كالعطية والمطلوب فيها شرعاً التسوية بين الأولاد لقوله عليه السلام « سوؤوا بين أولادكم في العطية ولو كنتم مؤثراً أحداً لا ثرت النساء على الرجال » فيكون المطلوب شرعاً في الوقف أيضاً التسوية وإذا تكون هي الفريضة الشرعية فيه فاذا اشترط الواقف قسمة الريع بحسبها كان المراد التسوية بين الموقوف عليهم ذكوراً وأنثى والمختار ما قدمنا من التفضيل عند الاختلاط لجريان العرف بذلك والعرف يصح مخصصاً على انه قد تمنع التسوية بين الوقف والعطية التي بنى عليها هذا القائل مذهبه



﴿ حكم نصيب من يموت من المستحقين في الوقف ﴾

إذا أنشأ الواقف وقفه على ذريته مثلاً ومن بعدهم على المساكين

وسكت عن بيان نصيب من يموت منهم فانه يرجع نصيبه الى أصل الغلة فتصرف في مصارفها وتجري مجراها . وكذلك اذا اشترط ان من يموت منهم يرجع نصيبه الى أصل الغلة فانه يرجع نصيبه اليها ويصرف في مصارفها سواء كان الميت عقيماً أو ذا أولاد وسواء رتب الواقف بين الطبقات أم لا وان اشترط أن من يموت منهم عن ولد يصرف نصيبه الى أولاده وذريته ومن يموت عقيماً يرجع نصيبه الى أقرب الناس اليه من طبقته مثلاً صح شرطه ووجب اتباعه فاذا كان الوقف كما ذكرنا ولم يرتب بين الدرجات ومات أحد الذرية عن أولاد فانه يقسم الريع في كل سنة بين الموجود من الذرية والميت منهم ويصرف نصيب من مات عن ولد الى ولده ونسله منضماً الى نصيبه في الوقف فيستحق من وجهين واذا مات أحد الذرية عقيماً صرف نصيبه الى أقرب الناس اليه من طبقته كما شرط فاذا لم يكن أحد في طبقته بطل الشرط ويرجع نصيبه الى أصل الغلة ولا يصرف الى أقرب الناس اليه من طبقة أخرى

وان رتب بين الدرجات والوقف كما ذكرنا فانه يصرف الريع على أهل الطبقة العليا دون من يليها ومن مات منهم عن ولد يصرف نصيبه اليه ويشارك أهل الطبقة العليا وان كان من الطبقة التي تليها وهكذا حتى ينقرض كل من في الطبقة العليا فتتقض القسمة ويقسم الريع على جميع الطبقة الثانية ثم تنقض القسمة بموت آخر فرد فيها ولو عن ولد ويقسم الريع على جميع الطبقة الثالثة وهكذا

وقال بعضهم لا تنقض القسمة بموت آخر من في الطبقة عن ولد أو ولد ولد الخ عملاً بقول الواقف على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد

وان سفل ينتقل نصيبه اليه

وحجة من قال بنقض القسمة العمل باشتراط الواقف الترتيب بين الطبقات فانه يقتضي انه عند اقراض الطبقة الأولى ينتقل الى الطبقة الثانية وهكذا والعمل بهذا الشرط أولى من العمل بالشرط الآخر وهو ان من مات عن ولد يصرف نصيبه الى أولاده لأنه كلما أمكن ان يكون الشخص مستحقاً بنفسه في الوقف لا يعدل عنه الى غيره وهذا انما يتأتى على القول بنقض القسمة وهو الصحيح

ومن مات عقيماً صرف نصيبه كما شرط الواقف فان سكت أو شرط صرف نصيبه الى جهة من الجهات ولم يمكن تحقيق شرطه رجع نصيبه الى أصل الغلة وصرف في مصرفها

واذا أنشأ الشخص وقفه على ذريته ونسله ثم من بعدهم على الفقراء ورتب بين البطون بطناً بعد بطن وشرط ان من مات منهم قبل استحقاقه شيئاً من ريع الوقف وترك ولداً أو ولد ولد وان سفل قام والد في الاستحقاق مقامه واستحق ما كان يستحقه لو كان حياً صح شرطه ووجب العمل به فاذا مات أحد أولاد الواقف قبل صدور الوقف وترك ولداً لا يشارك أعمامه لعدم دخول أصله في الموقوف عليهم لبطان الوقف على الميت ومن مات عن ولد بعد صدور الوقف وقبل استحقاقه شيئاً من الريع بالفعل بأن كان من أولاد أولاد الواقف ومات قبل أبيه ثم مات أبوه بعده عن أولادهم اخوة ذلك الميت فان ولد الميت الأول يشارك أعمامه في نصيب جده ويأخذ ما يأخذه أبوه لو كان حياً اعتباراً لمرتبة الجعية وعملاً بقول الواقف على ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيئاً يقوم ولده

مقامه . وقال بعضهم لا يشارك الولد أعمامه لأن أباه لما مات قبل موت
أبيه لم يكن من أهل الوقف فلم يدخل في قول الواقف على أن من مات
من أهل الوقف قبل استحقاقه شيئاً من الربيع يقوم مولده مقامه . والصحيح
ما ذكرنا أولاً من المشاركة . لكن أن شرط الواقف والمسألة بحالها أن من
يموت عقيماً يرجع نصيبه إلى من في درجته فمات أحد الأعمام عقيماً فهل
يصرف نصيبه إلى أخوته فقط الذين هم في مرتبته الحقيقية أم يشاركهم ابن
أخيه في سهم عمه اعتباراً بمرتبه الجعلية التي صار بها في منزلة والده
اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كبيراً والذي حققه ابن عابدين عدم
المشاركة في سهم العم وإن شارك في سهم الجد وهذه المسألة وما قبلها مما اشتبه
على كثير من العلماء

✽ الوقف على وجوه البر وسبل الخير ✽

من أعمال البر التي يخلد بها الذكر الحسن وتنال بها الدرجات الرفيعة
عند الله سبحانه وتعالى بناء المساجد للصلاة ، والخانات لنزول أبناء السبيل
والدور بمكة للحاج ، والمدارس للتعليم ، وسكنى الطلبة ، والسقايات لشرب
الناسي ، والأحواض لشرب الدواب ، والمستشفيات لمعالجة المرضى وذوي
العاهات . ومن أعمال البر أيضاً الوقف على هذه الوجوه لعمارتها ومرمتها
ومصالحها اللازمة لها حتى تبقى صالحة لأداء الغرض المقصود منها
ولما اختص المسجد ببعض مباحث تخالف مطلق الوقف آثرنا الكلام
عليه تنبيهاً إلى ذلك

وقف المسجد

المسجد مخالف لمطلق الوقف عند امتنار رحمهم الله تعالى أما عند أبي حنيفة فلا أنه لا يشترط للزومه حكم الحاكم ولا الاضافة الى الموت . وأما عند أبي يوسف فلا أنه لا يجوز في المشاع مطلقاً سواء كان مما يحتمل القسمة أم لا كما قدمنا ذلك . وأما عند محمد فلا أنه لا يشترط فيه التسليم الى المتولي بل متى أفرز الواقف أرض المسجد عن ملكه بطريق مخصوص واذن للناس اذنًا عاماً بالصلاة فيه وصلي فيه تم وقفه ولزم

ولا يشترط في صحة وقف المسجد أن يقول الواقف جعلته مسجداً أو نحو ذلك بل يتم بالافراز والاذن العام بالصلاة مع الصلاة فيه بالفعل لجرى العرف بذلك بخلاف الوقف على الفقراء فإنه لم تجر العادة في كونه وقفاً بالتولية والاذن باستغلاله فلزم التلفظ فيه بما يدل على كونه وقفاً

ويؤخذ مما ذكرناه لو لم يفوز المسجد عن ملكه بأن جعل تحته نفقاً أو بنى فوقه بيتاً ليسكن فيه أو يستغله لنفسه لا يصح لأنه لا يخلص لله سبحانه وتعالى ما دام للعبد حق فيه ويجب في المساجد أن تكون خالصة لله تعالى لقوله (وإن المساجد لله) فإن اضافتها للمولى مع العلم بأن كل شيء له مما يدل على وجوب خلوصها لله وانقطاع حق العبد فيها . فلو كان النفق أو البيت وقفاً على مصالح المسجد أو سكنى الامام جاز لا تقطع حق العبد فيه بشرط أن يكون ذلك قبل تمام كونه مسجداً فلو تم لا يمكن الواقف ولا غيره من البناء فوقه لسكنى الامام هذا هو ظاهر الرواية . وروى عن الصاحبين صحة اتخاذ النفق والبناء فوق المسجد لغير مصلحته اذا اقتضت

الضرورة ذلك كما في البلاد التي تضيق دورها بسكانها

وكذلك لو اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه فدخلوا
وصلوا لا يصير مسجداً فيجوز له أن يبيعه ويورث عنه إذا مات لأن
الطريق ما زال على ملكه فيكون له حق المنع فلم يخلص لله ولم ينقطع
حق العبد فيه حتى لو اشترط الطريق معه صبح هذا الإمام وعند
الصاحبين يصير مسجداً ويدخل الطريق تبعاً بدون شرط لأنه لما جعله
مسجداً — ولا يصير مسجداً بدون الطريق — دخل ضرورة كما لو آجر
أرضاً فانه يدخل فيها الطريق والشرب بدون ذكر

ويؤخذ أيضاً مما ذكرنا أن الاذن المعتبر هو اذن الواقف أما اذن
المتولي فليس بمعتبر فلو جعل المتولي مستغلاً من مستغلات الوقف مسجداً
وأذن للناس بالصلاة فيه فصلوا لم يصير مسجداً باذنه فيجوز أن يرجعه
مستغلاً كما كان

واشترط الصلاة بالفعل في المسجد لصحة كونه مسجداً إنما هو على
رأي الطرفين المشترطين للتسليم في صحة الوقف أما عند أبي يوسف فلا يشترط
فيه الصلاة بالفعل بل يتم بمجرد قول الواقف جعلته مسجداً لأنه لا يشترط
التسليم وهو الصحيح

وعلى رأي الطرفين لو بناء وسامه الى المتولي هل يصير مسجداً قبل
أداء الصلاة فيه — اختلف المشايخ في ذلك والصحيح انه يصير مسجداً ويتم
كما تم سائر الأوقاف بالتسليم الى المتولي اذ الصلاة فيه إنما اكتفى بها
لقيامها مقام التسليم اليه . وقال بعضهم لا يصير مسجداً بالتسليم الى المتولي
لأن التسليم في كل شيء بحسبه ففي المسجد بالصلاة فيه والمقبرة بالدفن

والخان والرباط بالنزول وفي البئر والخوض والسقاية بالشرب الخ
وعلى اشتراط الصلاة بالفعل اختلفت الروايات عن أبي حنيفة ففي
رواية الحسن يشترط الصلاة فيه بجماعة لأن المسجد بني لذلك في الغالب
وقد صحح الزيلعي هذه الرواية وفي رواية أخرى تكفي صلاة الواحد لأن
قبض الجنس متعذر فيشترط أدناه وهو الواحد ولأن المسجد حق الله
تعالى أو حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء هذا الحق يقوم مقام الكل
وقد درج أصحاب المتون على هذه الرواية . وعليها فالصحيح انه لا تكفي
صلاة الواقف لأن الصلاة انما اشترطت لأجل القبض للعامة وقبضه
لا يكفي فكذا صلاته

والواقف وولده أحق من غيرهم بالامامة والأذان فيه وتجديد بنائه
وكذا بنصب الامام والمؤذن الا أن ينصب أهل المحلة من هو أولى ممن
نصبه الواقف كما قدمنا ذلك

﴿ حكم المسجد اذا تخرب ﴾

اذا تخرب المسجد وليس له ما يعمر به واستغنى الناس عنه لبناء مسجد
آخر أو لم يتخرب ولكن تفرق الناس من حوله واستغنوا عنه لخراب قريتهم
فقد اختلف الشيخان في حكمه فقال محمد انه يعود الى ملك الواقف ان كان
حيّاً أو الى ورثته ان كان ميتاً لأنه عينه لقربة مخصوصة فاذا انقطعت رجع
الى الملك واذا لم يعلم الباني ولا ورثته جاز بيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر
ومثل المسجد حصيره وقناديله وغيرها من لوازم المسجد فانها تعود

الي ملك صاحبها اذا استغنى عن المسجد

وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً الي قيام الساعة ولا يعود بالاستغناء عنه اليه ولا الي ورثته لأنه قد أسقط ملكه عنه الله والساقط لا يعود ولا يجوز نقل تقاضيه ولوازمه الي مسجد آخر وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه ابن الهمام في الفتح وروى عن أبي يوسف أيضاً انه لا يعود الي الملك لكن يحول تقضيه وما فيه من حصر وقناديل وغيرها الي مسجد آخر أو يباع ذلك باذن القاضي ويصرف ثمنه في عمارة أقرب مسجد اليه وقد جزم بهذه الرواية صاحب الاسعاف وصححها صاحب المجتبى وأفقي بها كثير من المتأخرين لأن ترك الاتقاض وخلافها بدون صرفها الي مسجد آخر مما يوجب ضياعها اذا طال الزمن

ومما يحكى في هذا الموضع ان محمداً مرّ على مزبلة فقال هذه مسجد أبي يوسف يريد بذلك اظهار ما يترتب على رأي أبي يوسف من الشناعة والقبح فان أبا يوسف لا يقول بعود المسجد الي الملك اذا خرب بل يبقى مسجداً مع انه بعد تحريمه واستغناء الناس عنه ربما اتخذ مزبلة وكذلك مرّ أبو يوسف على مزبلة فقال هذه مسجد محمد يريد بذلك أن محمداً يقول برجوعه الي الملك فيصح للمالك أن يتخذ مزبلة

ولكن اذا تأملنا نجد الشناعة لازمة لمذهب أبي يوسف دون مذهب محمد لأنه متى رجع الي الملك خرج عن كونه مسجداً فلا قبح في اتخاذه مزبلة وهو على ملك صاحبه انما القبح في اتخاذه مزبلة مع بقاء مسجديته ومثل المسجد في الخلاف المذكور الرباط والحوض والسقاية والبئر وغيرها اذا خربت وخرجت عن الانتفاع المقصود منها واستغنى الناس عنها

أو لم يكن لها ما تعمّر به فإنه يبطل وقفها عند محمد وترجع إلى الواقف أو ورثته خلافاً لأبي يوسف

أما الدور والحوانيت المعدة للاستغلال إذا خربت وصارت رماداً فإنه لا يرجع منها عند محمد إلى الواقف أو ورثته إلا نقضها أما الساحة فإنها تبقى وفقاً لأنها لا تخرج بالتخريب عن الانتفاع المقصود للواقف بالكلية وهو الاستغلال إذ يمكن أن تؤجر ولو بقليل لمن يبني أو يغرس فيها بخلاف الدور المعدة للسكنى فإنه يبطل وقفها وترجع إلى الملك بالتخريب لفوات مقصود الواقف بالكلية وهو الانتفاع على وجه السكنى

وقد روى هشام عن محمد أنه إذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكن فلقاضي أن يبيعه ويشترى بثمانه غيره وعلى هذه الرواية لا يبطل الوقف ولا يرجع شيء منه إلى ملك الواقف أو ورثته ويكون محمد ممن يقول بجواز الاستبدال عند خراب الموقوف لا يبطلان الوقف ورجوعه إلى الملك والله سبحانه وتعالى أعلم

« فروع » (١) لو أنهدم المسجد وقد اجتمع من الوقف على مرمرته ما يكفي لبنائه قال الخصاص لا يصرف ما وقف على مرمرته لبنائه لاختلاف المصرفين في المعنى . والفتوى على جواز صرفه في البناء لأن في ذلك تحقيقاً لغرض الواقف الذي هو إحياء المسجد وبقاؤه منتفعاً به على الدوام

(٢) لو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرمة مسجد معين وما يحتاج إليه ذلك المسجد من تطيين سطحه وإصلاح سقفه وشراء زيت وقناديل لأضاءته وغير ذلك قال الخصاص أنه باطل لأنه قد تخرب المحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج إلى مرمة فإن زاد على ذلك بأن قال فإن استغنى عن المسجد كانت الغلة

للمساكين أو جعلها وقفاً على مرمة المساجد بدون تعيين صح لأنه مما يتأبد
والظاهر ان هذا تخرج على رأي محمد في اشتراط النص على التأيد
لا على رأي أبي يوسف المفتي به
وقد أسلفنا في الفروع عقب الكلام على الشروط التي تلزم في الصيغة
ان الصحيح اتفاق الصاحبين على الجواز في مثل هذه الصورة

✽ اقرار الصحيح بالوقف ✽

لا يخفى ان الاقرار حجة من الحجج الشرعية وانه حجة قاصرة على المقر
لا تعداه الى غيره الا اذا صادقه . وأن اقرار الصحيح ينفذ من كل ماله
وان رجوع المقر عن اقراره غير صحيح . وهذه القواعد عامة في الاقرار
بالوقف وغيره

ويزاد هنا انه لا يلزم في صحة الاقرار بالوقف تصديق المقر له ان كان
معيناً بل ان صدق استحق في الوقف والا كان للمساكين . وانه اذا رجع
المقر له الى تصديق المقر بعد تكذيبه صح رجوعه وعاد الاستحقاق اليه
ولو لم يتجدد اقرار من المقر فلو أقر شخص لرجلين بأن هذه الأرض التي
في يده وقف عليهما ومن بعدهما على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر
صرفت حصته في الغلة وهي النصف للمساكين فلو رجع عن تكذيبه
عادت اليه حصته ولو بدون تجديد اقرار من المقر بخلاف ما اذا أقر شخص
لآخر بأرض فكذبه المقر له ثم صدقه فانها لا تصير ملكاً له ما لم يقر له بها
ثانياً . والفرق بين الاقرار بالوقف وغيره أن الأرض المقر بوقفيتها لا تصير

ملكاً لأحد بتكذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه والأرض المقر بكونها ملكاً ترجع الى ملك المقر بالتكذيب

اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا أقر شخص بوقفية أرض فأما أن تكون في يده أولاً واذا كانت في يده فأما أن يعين واقفاً أولاً وكذلك أما أن يعين مستحقين في الوقف أولاً يعين

فاذا أقر شخص بوقفية أرض في يده ولم يعين واقفاً ولا مستحقين حين الاقرار صح اقراره وتصير وقفاً على الفقراء لأن الأوقاف تكون في يد القوام عادة فلو لم يصح الاقرار ممن هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة . ولا يجعل المقر هو الواقف لهذه الأرض الا اذا أقام بيته على انها كانت ملكاً له حين اقراره بالوقف وطريق ذلك أن يدعي شخص انه الواقف لها فيقيم المقر في وجهه بيته على أنه هو الواقف واذا تندفع الخصومة ويثبت كونه واقفاً لها وتكون له ولاية عليها لا يرد عليها عزل الا بموجب وقبل اقامة البيته يكون الرأي للقاضي ان شاء أخذها منه وان شاء تركها في يده . وذكر الخصاص وهلال أن ولايتها له ولا تنزع من يده حتى يعلم أن الولاية ليست له

وان عين مستحقين متصلاً ذلك التعيين بالاقرار ولم يسم واقفاً وليس هناك منازع في الاستحقاق صح وصرف الريع الى الجهة التي عينها ولو عين نفسه وولده وذريته الا أنه اذا ادعى قوم انهم الموقوف عليهم دون غيرهم فصدقهم المقر لا يعتبر تصديقه الا في حق نفسه فيصرف ما يخصه من الريع اليهم ويبطل بموته كما مر في مبحث الاقرار بالاستحقاق ومثل ذلك مالو أقر بالوقف ثم سكت وذكر جهة من الجهات فانه

يقبل ذلك منه استحساناً لأن من في يده شيء يقبل قوله فيه وفي القياس لا يقبل قوله الأخير لأنه باقراره الأول صارت للمساكين لعدم تعيين مستحق فلا يملك إبطاله بعد ذلك

ومتى ذكر جهة من الجهات فلا يصح له أن يزيد عليها أو ينقص منها إلا إذا قال متصلاً بالاقرار على أن لا يولي ولايتها وأن أخرج منها من أرى وأدخل فيها من أرى فإنه يصح الزيادة والنقص في المستحقين حينئذ لأنه أقر بالوقف على هذا الوجه فيقبل اقراره كذلك

وان عين واقفاً متصلاً ذلك التعيين بالاقرار كأن قال هذه الأرض وقفها فلان على جهة كذا صح ويرجع الى من عينه ان كان جاً والى ورثته ان كان ميتاً فان وافقه أو وافقوه صح اقراره والا كان القول قولهم في كونها ملكاً أو وقفاً وفي تعيين الجهة التي ذكرها أو غيرها . واذا لم تعلم الورثة انتظر القاضي فان ظهر له شأن في هذا الوقف عمل به والا عمل باقرار المقر

فان أقر بالوقف ثم سكت وعين الواقف لا يصح لاستلزامه احتمال بطلان ما صار وقفاً بالاقرار الأول إذ القول قول المنسوب اليه أو ورثته في الوقفية وعدمها كما علمت بخلاف تعيين الجهة المستحقة بعد السكوت كما قدمنا

ويصح تعيين المقر أباه كما يصح تعيينه أجنبياً عنه ويرجع اليه أيضاً ان كان حياً فان كان ميتاً وعليه ديون أو أوصى بوصية وليس له مال غير تلك الأرض التي أقر بوقفيتها بيعت كلها أو بعضها لايفاء الدين وتفيذ الوصية لعدم سرعان اقراره بالوقف على الدائن والموصى له وان بقي شيء منها كان

وقفاً . أما ذ التره المقر بإيفاء الدين ونففيذ الوصية أو كان هناك مل بني
غيرها أو ليكن هناك دين ولاوصية فيها تصير كلها وقفا اذا انحصر الارث
فيه فان كان له وارث غير المقر وجحد الوقفية فان نصيبه في الموقوف يكون
ملكاً له وانصيب المقر يكون وقفاً على الجهة التي عينها . فن ذكر انب
موقوفة عليه وعلى بقية الورثة وجحد بعضهم الموقوف خرج من الوقفية لأن
جحدده رد للموقف واذا باع الجاحد حصته ثم رجع الى تصديق المقر في
وقفيتها بطل البيع وتصير وقفاً ان صدقه المشتري والا فيلزمه قيمة ما باع
ويشتري بها ما يكون وقفاً بدله ولو كان معدماً لا يقدر على شراء بدل
يدخل مع الباقيين في الوقف لما ذكرنا من صحة الرجوع الى التصديق بعد
التكذيب في الوقف

ولو كانت الأرض في يد ورثته فأقروا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد
منهم وجهاً غير ما سمي الآخر يقبل القاضي اقرارهم والولاية عليها اليه
فيصرف غلة حصّة كل منهم في الوجه الذي سماه لأنه لا تهمة في هذا
الاقرار ولو كان فيهم صغير أو غائب انتظر بلوغه أو قدومه ويكون القول
قوله في حصته

أما اذا أقر شخص بوقفية أرض في يد غيره وأنكر ذو اليد ذلك
فإنها لا تصير وقفاً لأن اقراره ليس حجة على غيره لكن ان اشتراها المقر
من ذي اليد أو ورثها منه صارت وقفاً مؤاخذه له باقراره
ومن روع كون الاقرار حجة قاصرة على المقر

(١) اه اذا ادعى شخص ملكية وقف فصادقه ورثة الواقف على
الملكية فانه لا يعتبر تصديقهم ولا يسري على الوقف ولكن يكون حجة

عليهم فيلزمون بدفع قيمته الى المدعي ولو أنكر الورثة دعواه وطلب تحليفهم
ليأخذه عند نكولهم لا يجاب الى طلبه وان طلب تحليفهم ليرجع بالقيمة
عند النكول صح طلبه وأجيب اليه

(٢) وأنه اذا أقر بوقفية أرض ثم ادعى أن البناء أو الغرس الذي فيها
ملك لزيد أو وقف على جهة أخرى فلا يصح اقراره الثاني لأنه لما أقر بوقفية
الأرض تبعها البناء والغرس فلا يقبل منه بعد ذلك الاقرار بملكيتها أو
وقفها على جهة أخرى ونكون الأرض وكذا البناء والغرس وفقاً على الجهة
الأولى لأن اقراره على الوقف لا يعتبر

وهذا بخلاف ما اذا أقر بأن البناء أو الغرس الذي في يده ملك لزيد
ثم أقر بأن الأرض التي فيها ذلك وقف على جهة كذا فان كلا من الاقرارين
صحيح ويكون الغرس والبناء ملكاً لزيد والأرض وحدها وفقاً على الجهة
التي سماها . ووجهه أنه لما أقر بوقفية الأرض تبعها البناء والغرس في ذلك
ولما كان دخولهما تبعاً للأرض ابطالاً للاقرار الأول واقراراً على الغير لم يجز
فكانت الأرض وحدها وفقاً دونهما

وقد قدمنا أن اقرار الناظر على الوقف بما لا يملك إنشاءه غير صحيح
وأشبعنا الكلام في الاقرار بالاستحقاق والمصادقة على الظرف فلا تغفل

* * * * *

* اقرار المريض بالوقف *

اقرار المريض بالوقف كإقرار الصحيح فيما ذكرنا من الأحكام الا انه
اذا عين الموقوف عليهم نفذ اقراره من كل ماله وان لم يعينهم نفذ من ثلث

ماله ان كانت له ورثة ولم يحيزوا الاقرار فاذا لم يكن له ورثة أو كان وأجازوا
نفذ من الكل أيضا

ويتفرع على ذلك أنه اذا أقر مريض بأن الأرض التي في يده وقفها
رجل مالك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات المقر في
مرضه هذا فان الأرض تكون وقفاً من جميع ماله على من سماهم لذكره
في الموقوف عليهم أشخاصاً بأعيانهم ويكون لكل واحد من الرجلين
المعينين الثلث والفقراء والمساكين الثلث فيضرب لهما بسهم واحد وللرجلين
بسهمين على رواية الحسن وروى محمد عن أبي حنيفة أنه يضرب لهما بسهمين
فيكون لهما النصف وللرجلين النصف

واذا أقر بأد الأرض التي في يده وقفها رجل مالك لها على الفقراء
والمساكين ثم مات في مرضه فان اقراره ينفذ من ثلث ماله فقط فان
خرجت الأرض منه كانت كلها وقفاً والا فبحسابه الا اذا أجازت الورثة
لأنه لما لم يسم رجلاً بعينه اعتبر كأنه هو الذي وقفها في مرضه فينفذ من
الثلث فقط وإلى هذا ذهب الحسن بن زياد

ولو أقر المريض بأرض في يده أن رجلاً مالكا لها جعلها صدقة موقوفة
عليه وعلى ولده ونسله ثم من بعدهم للفقراء فلا يكون وقفاً عليه ولا على
ولده وأن لم يكن له منازع أصلاً بل يكون للمساكين لأنه لما أقر بمالكيته
لغيره وأقر بأنه جعلها صدقة موقوفة والأصل في الصدقة أن تكون
للمساكين فقد أقر بأنها وقف عليهم معنى فلا يقبل منه بعد ذلك دعواه
أنها لنفسه وولده الا يدينه لأنه رجوع عن الاقرار الأول واذا أقر بأنها
وقف على غيره صح لكونها شهادة منه على الواقف فتقبل اه من الاسعاف

ملخصاً مع توضيح وهذا الفرع مشكل من وجود

الاول : أنه لا يظهر الفرق بين المريض والصحيح في هذا الحكم

لأنه لا دخل للمرض فيه

الثاني : أنه لا يظهر اعتبار عجز عبارة المقر رجوعاً عن صدرها لأنها

صدرت دفعة واحدة فيجب أن تفهم كلها على أنها جملة واحدة بدون

تفكيك بين أجزائها

الثالث : على تسليم صحة فهم عبارة المقر بما ذكر لا يظهر الفرق بين

اقراره بالوقف لنفسه وولده وبين اقراره به لغيره لأن في كل رجوعاً عن

عن الاقرار الاول والرجوع عنه غير صحيح . وكيف يمكن اعتبار قول

المقر بالنسبة لغيره شهادة على الواقف مع أن شهادة الواحد لا تكفي

حقوق النظر لعل الله يوفقك لدفع هذه الاشكالات

— * * * * *

﴿ حكم الوقف المنقطع الثبوت ﴾

إذا علم أن عقاراً وقف واشتهر ذلك ولكن تقادم عهده وماتت

شهوده ولم تعلم مصارفه ولا مقدار ما يصرف الى المستحقين ولا شروط

الصرف اليهم قال في الخيرية يرجع في معرفة ذلك الى صك الوقف ان كان له

صورة في سجلات القضاة المصونة وان لم توجد له صورة فيها يرجع الى

ما كان يفعله النظار من قديم الزمان في هذا الوقف فيتبع لأن الظاهر من

حالهم انهم كانوا يفعلون ما يفعلون موافقين لشرط الواقف . لكن الذي

يفهم من كلامهم تقديم الرجوع الى المعهود من حال الوقف مما كان يفعله

النظار السابقون عن الرجوع إلى ما في السجلات
 فإذا لم يوجد لا وقف كتاب مسجل في دواوين القضاة ولم يعرف ما كان
 يفعله النظار في الزمن السابق فلا يعطى أحد ممن يدعي فيه حقاً إلا إذا
 أثبت دعواه بالطريق الشرعي الصحيح وإذا لم يثبت صرف ريعه إلى الفقراء
 والمساكين لأنهم الأصل في مصرف الوقف

دعوى الوقف وطرق ثباتها *

دعوى الوقف كدعوى غيره تعريفاً وحكماً وشرطاً في المدعي والمدعى
 عليه والمدعى وصيغة الدعوى وغير ذلك من بقية المباحث . وقد اختلفت
 دعوى الوقف ببعض مباحث لا بد من التنبيه إليها

— الخصم في دعوى الوقف —

الخصم في الدعوى المرفوعة من الوقف أو عليه هو الناظر القائم بشئونه
 سواء كان من الموقوف عليهم أم ليس منهم وكذلك المستحق في الوقف
 إذا كان مأذوناً بالخصومة من جانب القاضي . أما المستحق الذي ليس متولياً
 ولا مأذوناً بالخصومة فليس خصماً في دعوى عين الوقف أو غلته سواء
 كان مدعياً أو مدعى عليه ولو انحصر الاستحقاق فيه على أصح الروايتين
 فلو لم ينحصر الاستحقاق فيه لاتصح الدعوى منه زواية واحدة

وهذا إذا كانت الدعوى على غير الناظر فلو كانت عليه صح للمستحق
 في الوقف ولو لم يكن متولياً أو مأذوناً بالخصومة أن يدعي عليه بما هو من

حقه كان يدعى عليه أنه من الموقوف عليهم بمقتضى شرط الواقف أو يدعى
حقاً في الغلة أكثر مما يأخذه أو يطالبه بحقه من الغلة في مدة مضت
أما ما ليس من حقه كالدعوى عليه بالاهمال في شئون الوقف أو
الخيانة في أعيانه أو مخالفة شرط الواقف الذي يجب اعتباره شرعاً بدون
مسوغ أو نحو ذلك من الأمور التي يستحق بها العزل فلا بد فيه من إذن
القاضي بالخصوصية لأن ذلك من حقوق من له ولاية النظر في شئون العامة
لا من حقوق الافراد

وقد قال ابن عابدين ان الوقف لو انحصر في شخص ينبغي الا يتردد
في جواز دعواه بالغلة اذا غصبها غاصب ولو لم يكن متولياً أو مأذوناً
بالخصوصية لأن الغلة حقه فتسمع دعواه بها ليصل الى حقه . ثم نقل عن
بعض الفتاوى ان الوقف اذا كان على معين تصح الدعوى منه على الغاصب
ولو بعين الوقف لأن الغلة نماء الوقف وبزواله تزول تبعاً له فيصير كأن
الموقوف عليه حين ادعائه عين الوقف قد ادعى شرط حقه فتقبل دعواه
وتكون رواية صحة الدعوى منه هي الأصح . واستشهد لهذه الرواية بعدة
فروع عن الخصاص والاسعاف وغيرها . وبذلك تعلم انهم اختلفوا في أى
الروايتين أصح . وقد ذكر صاحب الدر ان الفتوى على الرواية الأولى
القاضية بعدم صحة الدعوى من المستحق ولو انحصر الاستحقاق فيه اذا لم
يكن متولياً أو مأذوناً بالخصوصية ودرج عليها قدرى باشا في كتابه فاعمل
عليها حينئذ

وينبغي على ذلك انه لو غصب الوقف غاصب فادعى عليه أحد المستحقين
بدون تولية أو اذن من القاضي انه غصب الوقف وطلب تحليفه عند الانكار

لا يجاب الى طالبه اعدم صحة دعواه بسبب كونه ليس خصماً شرعياً فيها
لكن ان أقام بيّنة على دعواه قبلت بيّنته وان تصح دعواه اكون الوقف
مما تقبل فيه الشهادة حسبة

ولا يشترط في صحة الدعوى بالوقف بيان الواقف على قول أبي يوسف
الذي عليه الفتوى في الوقف والقضاء . فلو استولى ظالم على وقف مشهور
لا يعرف واقفه فادعى المتولي أنه وقف مشهور على كذا من غير بيان الواقف
وشهد الشهود بذلك صحت الدعوى والشهادة

ولا يشترط أيضاً في صحة الدعوى بيان أن الواقف وقف وهو يملك الا
اذا دفع المدعي عليه الدعوى بأن الواقف وقف قبل أن يملك الموقوف أو
بعد ما زال ملكه عنه بسبب من الأسباب الناقلة للملك أو قال أنه لم يدخل
الموقوف في ملكه وقتاً ما في هذه الأحوال لا بد من بيان أن الواقف وقف
وهو يملك . ولا تكفي الدعوى ولا الشهادة بأنه وقف وهو في يده لجواز أن
يكون في يد باجارة أو اعارة أو نحوها . أما لو كان النزاع بين المتخاصمين
في أن فلاناً وقف هذا أم لا أو كان المدعى وقف قديم مشهور استولى عليه
ظالم فلا يشترط بيان أن الواقف وقف وهو يملك لأجل الحكم بنفس الوقف
وان كان ذلك شرطاً للحكم بصحة الوقف

ويشترط في صحة الدعوى بالوقف تحديده تحديداً تاماً إن لم يكن
مشهوراً ويكتفي بذكر ثلاثة حدود منه على الراجح

﴿ متى ينتصب الشخص خصماً عن غيره في الوقف ﴾

ينتصب بعض نظار الوقف خصماً عن الباقي منهم اذا كانوا متعددين
فلو وقف رجل أرضه على ققراء قرابته فأثبت شخص أنه من الموقوف عليهم
في وجه أحد النظار صح ولا يلزم باثبات ذلك في وجه كل واحد منهم
وكذلك بعض المستحقين ينتصب خصماً عن الباقي منهم اذا كان أصل
الوقف ثابتاً ولو وقف شخص على جماعة صح لواحد منهم أو وكيله أن يدعي
على واحد منهم أو وكيله ويكون كل من المدعي والمدعى عليه في هذه الحالة
خصماً عن باقي طائفته

مثاله : وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحي وأولاد الميت
فبرهن الحي على أحدهم أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف
واحد يقبل وينتصب خصماً عن الباقيين . ولو برهن أولاد الميت أن الوقف
مطلق غير مرتب فيئنة الأول أولى كما سيأتي

وانما اشترطنا في هذه الحالة أن يكون أصل الوقف ثابتاً لأنه اذا لم
يكن ثابتاً وأريد اثباته فلا ينتصب أحد المستحقين خصماً عن غيره بدون
تولية أو اذن من القاضي رواية واحدة كما قدمنا

(ومن الأحوال التي ينتصب فيها الحاضر خصماً عن الغائب في الوقف
ما اذا كانت ضيعة في يد حاضر وأخرى في يد غائب فادعى شخص ان هاتين
الضيعتين وقفهما فلان على جهة كذا وشهدت الشهود بأنهما كانتا ملكاً لفلان
ووقفهما جميعاً وقفوا واحداً على تلك الجهة فانه يقضى بوقفهما جميعاً وان شهد الشهود
انه وقفهما وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر)

﴿الأحوال التي يمتنع فيها سماع دعوى الوقف وغيره﴾

الحق لا يسقط بتقادم الزمان فلو ترك شخص دعواه مدة طويلة ثم اعترف المدعى عليه بالحق يؤمر بإدائه وإن تمسك بترك المدعي دعواه المدة الطويلة لأن مجرد مرور الزمان لا يسقط الحق ومع الإقرار به لا يتصور التزوير ولا التحايل في الدعوى . ولو أنكر المدعى عليه دعوى المدعي لا تسمع في حالتين . الأولى : أن يترك المدعي دعواه مدة طويلة . الثانية : اقتران الدعوى بما يدل على أن المدعي ليس له حق فيها وقد جرت القوانين الوضعية المعمول بها في المحاكم الأهلية على أن تقادم العهد لا يمنع سماع الدعوى فقط بل هو مسقط للحقوق أيضاً فيكسب الملك لو اضع اليد على العقارات والحقوق العينية ويزيله عن المالك الأصلي ويبرئ الذمم في الديون

— بيان المدة الطويلة التي لا تسمع بعدها الدعوى —

إذا ترك المدعي دعواه مدة طويلة ثم ادعى بعدها وأنكر المدعي عليه الحق المدعى به لا تسمع دعواه سداً لباب التزوير . وهذه المدة تختلف باختلاف المدعى ففي أصل الوقف والأرض قدرها الفقهاء بثلاث وثلاثين سنة وقدرها بعضهم بست وثلاثين سنة في الوقف وفي الأرض بخمس عشرة سنة ولكن المختار هو الأول أما غير الوقف والأرض فقد قدرت المدة الطويلة فيه من جانب السلاطين بخمس عشرة سنة فلا تسمع الدعوى من أحد في غيرها بعد مضي هذه المدة للنهي عن ذلك من جانبهم اتباعاً

لقاعدة جواز تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة ويكون القاضي معز ولا عن سماع الدعوى في غير ما خصص به ولو قضى فيه لم ينفذ قضاؤه وحيث كان النهي عن سماع الدعوى في هذه الحالة انما هو من السلاطين فيجوز لهم أن يسمعوها بأنفسهم أو يأمرُوا قضاةهم بسماعها بل يجب عليهم ذلك اذا كان المدعي غير معروف بالتزوير واتخاذ الخيل كيلا يضيع حقه ولكن في الوقف والارث لا يجوز لولي الأمر ولا لغيره سماع الدعوى فيهما بعد مضي المدة الطويلة لمخالفته لما نص عليه الفقهاء

ودعوى الاستحقاق في الوقف من قبيل دعوى الملك فلو تركها المدعي خمس عشرة سنة لا تسمع منه

والمراد بترك الدعوى في المدة الطويلة الا يطالب المدعي المدعى عليه بحقه في مجلس القضاء طول هذه المدة ولا عبرة بمطالبته في الخارج ولو تكرر ذلك لعدم شرط الدعوى وهو مجلس القاضي . فلو ادعى عند القاضي في أثناء هذه المدة ثم ترك دعواه قبل الفصل فيها لا يمنع منها ثانياً ما لم يكن بين ترك الدعوى الأولى والثانية هذه المدة الطويلة بخلاف ما لو ادعى عند القاضي ولم يفصل في الدعوى حتى مضت المدة الطويلة من غير أن يترك المدعي دعواه فانها لا تسقط لأنه يصدق عليه أنه لم يترك دعواه عند القاضي في هذه المدة

— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —
* متى تبتدي المدة الطويلة *

تبتدي المدة من وقت ثبوت حق المطالبة للمدعي وظهور واضع اليد

على العين بمظهر المالك لها وعدم المانع الشرعي الذي يمنع المدعي من اقامة دعواه كأن يكون المدعي غائباً مسافراً أو مجنوناً أو صبيّاً لا ولي لهما ولا وصي أو يكون المدعي عليه حاكماً ذا شوكة يخشى بأسه لو رفعت عليه الدعوى أو غائباً أو مدينّاً معسراً وكأن تعطل المحاكم لحرب أو شبهها وغير ذلك من الأعذار ويوكل الأمر في تقدير قوتها لفطنة القاضي إذ ما ذكر منها في الكتب لم يورد بطريق المحصر

وينبغي على ذلك . أولاً : أن المرأة لو مات عنها زوجها أو طلقها بعد أربعين سنة من وقت النكاح مثلاً فلها حق المطالبة بمؤخر صداقها المؤجل إلى أحد الأجلين لأن حق طلبه إنما يثبت بعد الموت أو الطلاق فتبتدي المدة الطويلة منهما

ثانياً : أنه إذا لم يظهر واضع اليد على العين بمظهر المالك لها كأن وضع يده مقراً بالاجارة أو الاعارة لا تسقط الدعوى عليه ولو طالت المدة ما طالت كما إذا أقر صريحاً بالحق للمدعي لكن ان جحد الاقرار بذلك وأراد المدعي أن يبرهن على اقراره تسمع دعواه وتقبل بينته ما لم يترك الدعوى من وقت الاقرار المدة الطويلة المسقطه لسببها

ثالثاً : أنه لو قام بالمدعي أو المدعى عليه مانع من تلك الموانع السابقة لا تسقط الدعوى ولو طالت المدة ومتى زال المانع ابتدأت المدة فتبتدي المدة من وقت حضور الغائب وبلوغ الصبي وافاقة المجنون اللذين لا ولي لهما ولا وصي وزوال شوكة المدعي عليه واعساره ان كان مدينّاً فإذا ترك شخص دعواه المدة الطويلة بعد تحقق الشروط السابقة لا تسمع منه بعد ذلك ولو تعاقب على وضع اليد اثنان فأكثر . وتوضيح ذلك أنه لو ترك

ناظر الوقف مثلاً الدعوى بعين من أعيان الوقف ثلاثاً وثلاثين سنة لا تسمع الدعوى بعدها ولو على شخص وضع يده على هذه العين سنة أو سنتين فقط مادامت المدة التي تركت فيها الدعوى مسقطاً لسماعها. وكذلك لو ترك شخص الدعوى بمالكية عين من أعيان الوقف أو باستحقاقه في غلة الوقف خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواه بذلك على ناظر الوقف ولو كان ذلك الناظر قد ولي شؤنه حديثاً إذ يده كيد من قبله من النظر

— * * * * *

﴿ اقتران الدعوى بما يدل على أن المدعى ليس له حق فيها ﴾

إذا رأى المدعي المدعى عليه يتصرف في العين المدعى بها تصرف الملاك زرعاً وبناءً وهدماً ونحو ذلك ثم ترك دعواه ولو مدة قصيرة فلا تسمع منه لأن سكوته في هذه الحالة يجعل كافضاً له بأنه لا حق له في الدعوى سداً لباب التزوير وقطعاً للحيل. ومثله ما إذا حضر المدعى تصرف قريبه في المدعى به بالبيع أو الوقف ونحوهما ثم سكت وهو يعلم بذلك فإن سكوته ولو مدة قصيرة مما يسقط سماع دعواه وإن لم يشاهد المدعى عليه يتصرف في المدعى به تصرف الملاك إذ قربه من البائع أو الواقف مثلاً وإطلاعه على أحوالهما مما يرجح أن سكوته لعلمه أنه لا حق له بخلاف الأجنبي فإنه لا بد من أن يرى المدعى عليه يتصرف في العين حتى يكون اعراضه عن الدعوى بعد ذلك دليلاً على عدم حقه فيها إذ ليس له من الإطلاع ما للقريب والزوجة كالقريب والجوار الملاصق كالأجنبي البعيد فيما ذكرنا من الأحكام

فلو وقف شخص دارد بحضرة قريبه وهو يعلم بالوقف فلا تقبل دعواه
انها ملك له اذا سكنت بعد ذلك ولو لم تمض المدة الطويلة
وكذلك لو كان ناظر الوقف مطلعاً على تصرف المدعى عليه في عين
من أعيان الوقف تصرف الملاك ثم سكنت فلا تسمع دعواه عليه ولا على
ورثته بأنها وقف ولو لم تمض المدة الطويلة
وما يمنع صحة دعوى الناظر يمنع صحة دعوى الناظر الذي يملكه كما أن
كل ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث

طرق اثبات دعوى الوقف وما يتعلق به *

ثبتت دعوى الوقف بأقرار المدعى عليه بالدعوى أو بنكوله عن الميمن
إذا أنكر وطلب المدعى تحليفه على أن ما في يده ليس وقفاً ولو كان المدعى
عليه هو الواقف وباقامة البيئة المستوفية لشروطها الشرعية وقد اضطرب
كلام الفقهاء في الإقرار بالكتابة أي في العمل بصك الوقف وغيره ففي الفتاوى
الخيرية نقلاً عن الخانية « واعلم انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل
بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضي
إلا بالحجة وهي البيئة أو الإقرار أو النكول فإذا حضر المدعى خطأ بأقرار
المدعى عليه ثم أنكر المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وإنما يحلف على أصل
المال ثم قال ولا شك ان الخط أعم من أن يكون بالقلم أو الطابع الذي هو
الختم وأنص في موضع آخر على انه لا يعمل بكتاب الوقف ولو مسجلاً أي
له صورة في دواوين القضاة

وقال بعض المتأخرين انه يستثنى من قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل
بمكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين ما اذا كان له صورة في
دواوينهم وذكر في الاسعاف ان العمل بذلك استحسن

واستثنوا من ذلك أيضاً دفاتر الصراف والبائع والسمسار التي تحت
أيديهم فانه يعمل بها فيما عليهم لا فيما لهم من غير احتياج الى بيعة لجريان
العرف بذلك بين الناس ولو لم يعمل بها لزم ضياع كثير من الأموال وكذلك
البرآت السلطانية التي تعطى لمن عليه حق من الحقوق لبيت المال فانها
كافية في براءة ذمته مما عليه ولا يلزم باقامة بيعة على ذلك . ومثلها الدفاتر
السلطانية فلو وجد فيها أن مكان كذا وقف على جهة كذا مثلاً يعمل به
من غير بيعة وذلك لأمن التزوير فيها

والحاصل أن المدار على انتفاء الشبهة في الخط فتى وجد ذلك الشرط
عمل به والا فلا . وقد جرت القوانين الوضعية على اعتبار الخط والتعويل
عليه في الاثبات ولم تعتبر الشهادة من طرق الاثبات الا لدرجة محدودة
لكثرة شهود الزور في هذا الزمان . وانصت لائحة المحاكم الشرعية الصادر
بها الأمر العالي في ٢١ جمادي الثانية سنة ١٣٢٨ - ٣ يولييه سنة ١٩١٠ على
أن الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان وعلى أن الأوراق تنقسم الى رسمية
وعرفية . فالرسمية كل ورقة صادرة من موظف في احدى المصالح
العمومية مختص بمقتضى وظيفته باصدارها . والعرفية ما عدا ذلك وعلى
أن الأوراق الرسمية حجة على أي شخص كان فيما دون بها أما الأوراق
العرفية فلا تكون حجة الا على من يكون موقعاً عليها بامضائه أو ختمه
وكذا على من يقوم منامه وكلاهما كاف للحكم بدون احتياج الى اثبات آخر معه

واشترطت الأوراق الرسمية عند الإنكار في جماع دعوى الوقف والاقرار به واستبداله والادخال والاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه وكذلك في دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى سجل الوقف

واكتفت بالحجج غير المسجلة في الأوقاف القديمة اذا كانت الأعيان المدعاة تحت يد مدعيها

وانما لم تعول على شهادة الشهود في دعوى الوقف وما يتعلق به سدا لباب التزوير أو تضيقاً لدائرته ان كان سده غير ممكن وكذلك لم تعول على شهادة الشهود في مواضع أخرى يكثر فيها التزوير
أنظر المواد ١٠٠ و ١٠١ والمواد من ١٣٠ الى ٣٨



﴿ الشهادة بالوقف وما يتعلق به ﴾

لله شهادة مباحث كثيرة ليست من موضوع كتابنا هذا ولكن لما اختصت الشهادة في الوقف وما يتعلق به ببعض مباحث قصدوا التنبيه اليها الوقف مما تقبل فيه شهادة الرجال مع النساء وتبل فيه الشهادة على الشهادة بشرائطها المذكورة في محلها وتقبل فيه الشهادة حسبة لاثبات أصله فلا يشترط لصحة قبولها تقديم الدعوى بما يشهد به الشهود لأنه من حقوق الله تعالى اذ هو تصدق بالغلة على جهة بر لا تنقطع أما حالاً، مآلاً أو مآلاً فقط ولذلك قبلت فيه مطلقاً سواء كان على معين ابتداءً أم على غير معين

الا أنه اذا كان على معين لا يثبت بالشهادة حسبة الا أصل الوقف ولا يثبت
استحقاق المعين فيه الا بعد تقدم الدعوى الصحيحة منه
وفصل بعضهم فقال ان كان الوقف على غير معين كالوقف على الفقراء
أو المساجد قبلت الشهادة فيه حسبة لأنه من حقوق الله تعالى وان كان
على معين ابتداء كالوقف على الذرية ومن بعدهم على الفقراء لا تقبل فيه
الشهادة حسبة أصلاً لأنه من حقوق العبد في هذه الحالة . وكأن هذا القائل
اعتبر الحال في كونه من حق الله أم من حق العبد ولو نظر الى ما يؤول
اليه الوقف وهو أنه لا بد أن يكون آخره لجهة بر لا تنقطع لقال انه من
حقوق الله دائماً ولذلك كان التحقيق ما ذكرنا أولاً من قبول شهادة
الحسبة فيه مطلقاً سواء كان الوقف على معين أم غيرد الا أنه في الحالة الاولى
لا يثبت بالشهادة الا أصل الوقف أما ثبوت الاستحقاق للمعين فلا بد فيه
من تقدم الدعوى الصحيحة منه

ويتفرع على قبول الشهادة في الوقف حسبة بدون اشتراط تقدم الدعوى
الصحيحة انه لو باع شخص عيناً ثم ادعى انها وقف عليه وأقام بينة على
ذلك قبلت بينته ويثبت كونها وقفاً فقط وان كان متناقضاً ويصرف الربيع
الى الفقراء ولا يصرف اليه لأنه يشترط لذلك تقدم الدعوى الصحيحة منه
ولم تصح دعواه لتناقضه فيها اذ اقدامه على البيع ينافي كونها وقفاً عليه . ولو
لم يقم بينة وطلب تحليف الخصم عند انكاره لا يجاب الى طلبه لأن التحليف
فرع صحة الدعوى وقد علمت انها لم تصح للتناقض

وتقبل فيه الشهادة بالتسامع لا يثبت أصله على الصحيح وان صرح
الشهود بأنهم يشهدون عن سماع لا عن معاينة

والشهادة بالتسامع أن يشهد الشخص بما لم يعاينه بناء على اخبار جمع
يؤمن تواطؤهم على الكذب أو شهادة عدلين عنده بذلك
وأصل الوقف عند الفقهاء كل ما توقف عليه صحته من شروط في الصيغة
أو في الواقف أو في الموقوف أو الجهة الموقوف عليها . والمراد بشروط
الوقف ما عدا ذلك من كل ما يشتمل عليه كتاب الوقف من الشروط التي
يشرطها الواقف في الولاية على وقفه أو في صرف الغلة كاشتراط أن تكون
الولاية للأرشد فالأرشد واشتراط أن يعطى الامام من الغلة كذا والمؤذن
كذا ثم يصرف الباقي الى جهة كذا ونحو ذلك

وقد ذكرنا أن مصرف الوقف اذا كان جهة بر لا تنقطع من أصل
الوقف فتقبل فيه الشهادة بالتسامع فلو شهدوا بأن هذا المسكان وقف على مسجد
أو مقبرة بالتسامع صحت شهادتهم وثبت كونه وفقاً على المسجد أو المقبرة
بخلاف اشتراط صرف الغلة لزيد أو للذرية فانه من الشروط لا من
أصل الوقف

ولعل ما ذكره من كون المصرف من أصل الوقف مبني على قول محمد
باشترط التصريح في الوقف بذكر جهة بر لا تنقطع . أما على قول أبي يوسف
انه لا يشترط التصريح بذلك في الوقف فليس المصرف من أصله لأنه لا توقف
صحة الوقف عليه عنده وانما هو من شرائطه التي لا يلزم ذكرها في الوقف
ولا توقف صحته عليها . واذا لا تقبل فيه شهادة التسامع فلو شهدوا أن
هذه الأرض وقف على مسجد كذا بالتسامع ثبت بهذه الشهادة كونه
وقفاً فقط ويصرف الى الفقراء ولا يثبت بها كونه وفقاً على المسجد
وقال بعضهم أن الوقف لو كان أصله ثابتاً على جهة لا تقبل الشهادة

بالتسامع في صرفه الى جهة غيرها ولو لم يكن أصله ثابتاً على جهة من الجهات قبلت الشهادة بالتسامع لاثبات مصرفه . فلو ادعى شخص على ناظر وقف أن هذه العين التي في يده وقفها فلان على جهة كذا وذكر الناظر جهة غيرها ثم أقام المدعي بينة تشهد بالتسامع على الجهة التي عينها لا تقبل ولا يصرف الوقف الى الجهة التي عينها المدعي وانما يستمر صرفه الى مصرفه الأول الذي ذكره الناظر

ولو ادعى شخص على ذي يد يتصرف بالملك أن ما في يده وقف على جهة كذا وشهدت الشهود بذلك بالتسامع قبلت شهادتهم وثبت كونه وفقاً على الجهة التي عينها المدعي

والفرق بين الحالتين وجود الضرورة المسوغة لقبول الشهادة بالتسامع في الحالة الثانية دون الحالة الأولى

فتخلص من هذا أن في الشهادة بالتسامع على المصرف ثلاثة أقوال الأول : القبول مطلقاً . الثاني : عدم القبول مطلقاً . الثالث : التفصيل بين ما اذا كان الوقف ثابتاً لجهة من الجهات وأريد بالشهادة صرفه لجهة غيرها وبين ما اذا لم يكن كذلك فتقبل في الحالة الثانية دون الأولى وقد اختص الوقف من بين ما تقبل فيه الشهادة بالتسامع بأنه يجوز للشهود فيه أن يصرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع وذلك للضرورة وهي حفظ الأوقاف القديمة من الضياع ولأن الشاهد قد تكون سنه عشرين سنة مثلاً وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالمعينة واذا يستوي عنده السكوت والافصاح بأنه يشهد بالتسامع أما شرائط الوقف فقد اختلف العلماء في قبول الشهادة بالتسامع فيها

على قولين مصححين . ففي الهداية والفصول العمدية لا تقبل الشهادة بالتسامع
لأثبات شرائط الوقف لأنها لا تشتهر كأصله

وفي المجتبى المختار قبولها لأثبات شرائط الوقف أيضا واعتمده في
المعراج وأقره الشرنبلالي وعزاه الى العلامة قاسم وقواه في الفتح بقوله
وأنت اذا عرفت قولهم في الأوقاف التي انقطع ثبوتها ولم تعرف لها
مصارف وشرائط « أنه يسلك بهما كما كانت عليه في دواوين القضاة » اذا عرفت
هذا لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لأن ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع
ووجهه أن الشهادة بالتسامع شهادة بما لم يعين والعمل بما في دواوين
القضاة عمل بما لم يعين أيضا . والقول الأول هو الذي درج عليه صاحب
التنوير وقال أنه الأصح

ويشترط في الشهادة بالوقف تحديد الموقوف تحديدا تاما بحيث لا ياتبس
بغيره ان لم يكن مشهورا لأن شهرته تغني عن تحديده ويكفي الاقتصار
على ثلاثة حدود منه على الراجح

ويشترط أيضا ألا يجز الشاهد الوقف الى نفسه أو الى من لا تقبل
شهادته له فلو شهدا أنه وقف عليهما أو على أولادهما أو نساكنهما أو آبائهما
أو شهد أحدهما بذلك لم تصح الشهادة لأنها جرت مغنا للشاهد أو لمن
لا تقبل شهادته له . ومثله ما لو شهدا بأنه وقف على فقراء قرابة الواقف
وهما من قرابته ولو كانا أغنياء وقت الشهادة لاحتمال افتقارهما فتصرف لهما
حصة منه فكانا شاهدين لا نفسيهما في الجملة

بخلاف ما لو شهدا بأنه وقف على فقراء جيرانه وكانا من فقراء جيرانه
فانه تجوز شهادتهما . والفرق بين الحالتين أن القرابة لا تزول ولا تنقطع

بخلاف المجاورة فانها تزول بتحول الجيران الى مكان آخر . والنظر الى الجار يوم الغلة وربما لا يكون الشهود حينئذ جيرانا . وهكذا الحكم في فقراء المسجد الفلاني أو الثغر الفلاني . فاحتمال انقطاع الاسم يكفي للقبول واحتمال الاستحقاق لنفسه أو لمن لا تقبل شهادته له يكفي للرد هكذا ذكر هلال رحمه الله وخالفه الخصاص في ذلك فقال انهما لو شهدا بأنه جعلها صدقة موقوفة على جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة باطلة ولا يشترط في الشهادة بالوقف بيان الواقف اذا كان الوقف قديماً على الرجح كما لا يشترط ذلك في الدعوى . وكل ما ليس شرطاً في دعوى الوقف ليس شرطاً في الشهادة به

- * * * * *

* موافقة الشهادة بالوقف للدعوى . وموافقة شهادة

أحد الشاهدين لشهادة الشاهد الآخر *

موافقة الشهادة للدعوى ولو ضمننا واجبة في حقوق العباد أما في حقوق الله تعالى كما في أصل الوقف فلا تلزم الموافقة بينهما لأن تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً في الشهادة على حقوق الله تعالى كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق بينهما

وينبغي على ذلك أنه لو ادعى شخص على ذي اليد أن الأرض التي في يده وقف على مسجد كذا وشهدت الشهود بأنها وقف على مقبرة صحت الشهادة وان خالفت الدعوى ويثبت كونها وقفاً على المقبرة أما موافقة شهادة أحد الشاهدين لشهادة الشاهد الآخر بطريق

الوضع والمطابقة فأوجبها الامام وان اختلفت ألفاظهما ولم يقبل التوافق بينهما ضمنا خلافاً للصاحبين فنهما جوزا الموافقة بين الشهادتين ضمنا ويثبت القدر المتفق عليه في الشهادتين ويلغو ما انفرد به أحدهما أو كلاهما لعدم تمام النصاب فيه . ويفتق بمذهب الصاحبين هنا لأنه أنفع للوقف واختلاف الشاهدين في الوقف أما ان يكون في زمانه أو مكانه أو في الموقوف أو الجهة الموقوف عليها أو في قدر ما يصرف للمستحق أو غير ذلك فان اختلفا في زمان الوقف أو مكانه بأن شهد أحدهما أنه وقفها بالبصرة في رجب سنة كذا وشهد الآخر بأنه وقفها بالكوفة في رمضان سنة كذا قبلت شهادتهما لأن الوقف مما ينعقد بالقول ولا يشترط في صحته الاشهاد عليه ولفظ الانشاء فيه كلفظ الأخبار اذ منشى الوقف يقول وقفت وكذلك الخبر فيعقل تكرره في زمنين ومكانين مختلفين وتقبل الشهادة به على هذا الوجه

ولو اختلفا في الموقوف بأن ذكر أحدهما عيناً غير العين التي ذكرها الآخر لم تقبل لعدم تمام النصاب لكن ان ذكر اعيناً واحدة وقال أحدهما وقف نصفها وقال الآخر وقفها كلها صحت الشهادة وقضي بوقف النصف على قول أبي يوسف بصحة وقف المشاع . وتقدم ترجيحه . ومثله مالو شهد أحدهما بأنه وقفها وهو صحيح وشهد الآخر بأنه وقفها وهو مريض فانها تقبل . ثم ينظر ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفاً والا فبحسابه . وذلك لأن اختلافهم هذا يرجع في الجملة الى الاختلاف في قدر الموقوف

ولو اختلفا في الجهة الموقوف عليها بأن قال أحدهما انها صدقة موقوفة على عبد الله ثم من بعده على الفقراء وقال الآخر انها صدقة موقوفة على زيد

ومن بعده على الفقراء جازت الشهادة على الوقف وتكون الغلة للفقراء
والمساكين لأنهما قد اتفقا على أنه قال صدقة موقوفة واختلفا فيما سوى
ذلك فيقبل ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه فيكون وقفاً ويصرف إلى الفقراء
هكذا ذكر في الإسعاف

ولو اختلفا في قدر ما يصرف للمستحقين من الغلة قبلت فيما اتفقا عليه
وردت فيما انفرد أحدهما به إن كان المستحق يدعي أوفر النصيبين فلو ادعى
زيد أنه يستحق في غلة الوقف مائتين في كل سنة وأقام شاهدين فشهد
أحدهما بذلك وشهد الآخر بأنه يستحق مائة في سنة واحدة قبلت الشهادة
وقضى له بمائة في سنة واحدة لأن هذا القدر متفق عليه في الشهادتين . ولو
كان زيد يدعي مائة في سنة واحدة والمسألة بحالها لم تقبل الشهادة أصلاً
لأنه يعتبر مكذباً لمن شهد له بالأكثر فلم يتم النصاب في الشهادة بما
ادعاه إلا إذا وفق بين دعواه وشهادة الشاهد

ولو شهد أحدهما بأنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وأولاده ومن
بعدهم على المساكين وشهد الآخر بأنها وقف على عبد الله ومن بعده على
المساكين قسمت الغلة على عبد الله وأولاده فما أصابه أخذه وما أصاب
أولاده صرف للمساكين لأن الشاهدين قد اتفقا على أن لعبد الله حقاً
في هذه الصدقة إلا أن أحدهما قال له من الغلة ما يخصه لو قسمناها بينه
وبين أولاده . وقال الآخر له الغلة كلها فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويبطل
ما اختلفا فيه . فإذا كانت أولاده ثلاثة تقسم الغلة على أربعة فيأخذ هو
الرابع والباقي يصرف للمساكين وكلما مات واحد منهم قبله تقسم الغلة عليه
وعلى من بقى فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل

بموتهم لعدم المزاحم فاذا مات هو أيضاً صرف الربيع كله للمساكين

* ترجيح البيئات في الوقف *

دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق على الراجح فتقدم فيها بيئة الخارج على بيئة ذي اليد سواء كان الخارج هو الذي يدعي الوقف أو الملك فلو ادعى شخص على ناظر وقف أن العين التي في يده ملك له وأقام البيئة على ذلك قبلت بيئته وثبت كونها ملكاً له وتقدم على بيئة الناظر أنها وقف لأنها أثبتت خلاف الظاهر وقد شرعت البيئات لاثبات ذلك . ولو كان الخارج هو الذي يدعي الوقف قدمت بيئته على بيئة ذي اليد أنه ملك لها لما ذكرنا وكذلك الحكم في دعوى أحد الناظرين على الآخر أن ما في يده وقف لفلان على جهة كذا مع جواب المدعى عليه بأنها وقف لغيره على جهة أخرى فان البيئة بيئة الخارج منهما والقول لذي اليد عند عدم البيئة . وهذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً فإن أرخا واختلف تاريخهما فالبيئة لمن كان تاريخه أسبق ولو كان واضع اليد لأنها تضمنت دفع دعوى الخارج ولو كان المدعى في يد ثالث فشهد اثنان على اقرار رجل بأنه وقفه على زيد ومن بعده على المساكين وشهد آخرون على اقراره بأنه وقفه على عمرو ومن بعده على المساكين وتاريخ احدى البيئتين أسبق قضى بها ولو لم يذكر تاريخاً أو ذكر تاريخاً واحداً قضى به بينهما أنصافاً لعدم الأولوية ومن مات منهما انتقل نصيبه الى صاحبه لزوال المزاحم ولو ذكرت احدهما وقتادون الأخرى قضى بالموثقة على رأي

وبينة مدعى الوقف مقدمة على بينة مدعى الشراء من الواقف ولو كان مدعى الوقف ذا يد لأن الوقف أقوى من الشراء الا اذا كان تاريخ الشراء أسبق فانها ترجح بينته

وبينة مدعى أن الوقف بطن بعد بطن مقدمة على بينة مدعى الاطلاق في الوقف لأن الأصل فيه الاطلاق وقد شرعت البيّنات لاثبات خلاف الأصل

وبينة مدعى الفساد أولى من بينة مدعى الصحة ان كان الفساد لشرط مفسد وذلك لأن الأصل عدم الشرط المفسد فالقول لمن يدعي الصحة والبيّنة لمن يدعي الفساد . وان كان الفساد لمعنى في الموقوف أو الواقف أو غيرهما فبيّنة الصحة مقدمة على بينة الفساد لأن الفساد في هذه الحالة معناه عدم تحقق الوقف وهو الأصل فلذلك قدمت بينة الصحة لأنها أثبتت وجود الوقف وهو خلاف الأصل

وبينة مدعى أن الوقف في حال الصحة مقدمة على بينة مدعى أنه في المرض لأن الأصل اضافة الحادث الى أقرب الأوقات وأقرب الأوقات للموت هو وقت المرض والبيّنة شرعت لاثبات خلاف الأصل ولأن مدعى الوقف في الصحة يدعي نفاذ الوقف في الكل ومدعيه في المرض ينكر نفاذه فيما زاد عما يخرج من الثلث والبيّنة على المدعي والقول للمنكر بيمينه

وبينة مدعي أن المستحق غني مقدمة على بينة فقره لأن الفقر هو الأصل في الانسان

وبينة الناظر أن الاجرة كذا مقدمة على بينة المستأجر انها أقل من

ذلك لأنها أثبتت الزيادة وبينت المستأجر ان مدة الاجارة كذا مقدمة على
بينت الناظر انها أقل من ذلك لا ثباتها الزيادة أيضاً

— * * * * * —
(٢٠) القضاء بالوقف (٢١)

اختلف في القضاء بالوقف فقال بعضهم انه قضاء على الناس كافة فلا
تسمع الدعوى من أحد بعده كالقضاء بالحرية فلو ادعى رجل على ذي يد ان
ما في يده وقف وأثبت ذلك وقضى القاضي له بالوقف ثم جاء آخر وادعى
أنه ملك فلا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لأن القضاء بالوقف على المدعي
عليه الأول قضاء بذلك على جميع الناس فكما لا تسمع الدعوى من المقضى
عليه صريحاً لا تسمع الدعوى من غيره

ووجهه أن الوقف متى صح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة
ليس هذا منها

وقال بعضهم أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك للمدعي وليس
كالقضاء بالحرية واستشهد على ذلك بأنه لو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة
واحدة لم يصح البيع في واحد منهما بخلاف ما لو جمع بين وقف وملك فإنه
يصح البيع في الملك ويبطل في الوقف فدل ذلك على أن الوقف ليس
كالتحرير فلا يكون القضاء به كالقضاء بالحرية بل يكون كالقضاء بالملك
وهو يقتصر على المقضى عليه وعلى من يتلقى الملك منه ولا يتعدى الى غيرها
فكذلك القضاء بالوقف

وينبني على ذلك أنه يصح دعوى غير المقضى عليه على من قضى له

بالوقف أن العين التي قضى القاضي بوقفيتها ملك له وتقبل بينته على ذلك
ويحكم له بملكيتها

وقد صرح صاحب البحر بأن هذا القول الأخير هو المعتمد حيث قال
أن القضاء بالوقفية ليس قضاء على الكافة على المعتمد فتسمع الدعوى من
غير المقضى عليه . والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم

﴿ أسئلة الثلاثة الأشهر الأخيرة ﴾

(لطلبة مدرسة القضاء الشرعي المتعلقة بالوقف)

« من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٣ »

يدرس الوقف في السنة الثالثة من القسم الأول ويراجع في السنة
الخامسة منه ويدرس مطولاً في السنة الثانية من القسم الثاني ويراجع أيضاً
في السنة الرابعة منه . وقد اكتفينا بذكر أسئلة الثلاثة الأشهر الأخيرة
لهذه السنين المتعلقة بالوقف خاصة . ومنها أسئلة الامتحانات النهائية للقسم
الأول والثاني لأهميتها وكفايتها في الغرض الذي قصدناه من ذكر الاسئلة
ومن أراد الزيادة فعليه بكتاب طريق النجاح لجامعه عطيه افندي حامي
ففيه أسئلة الوقف وغيره

- (١) هل يصح وقف المشاع أولا واذا قلتم بالصحة فما هي الطريقة الواجب اجراؤها لافراز حصة الملك من الوقف متى أريد ذلك
- (٢) اذا كان لكل من رجلين أرض فوق كل منهما أرضه على أولاد فلان ولكن أحدهما عينهم بالاسم والآخر لم يعين ومن بعدهم يكون الربع للفقراء فرد بعضهم كلا من الوقفين وقبل البعض الآخر فهل يرجع نصيب الراد منهم للباقيين أو يصرف للفقراء
- (٣) متى يتم الوقف على قول كل من أئمتنا الثلاثة
- (٤) تكلم على المسائل الآتية من وقف المريض مرض الموت
- (١) اذا وقف على أجنبي كل ماله وكانت التركة خالية من الديون ولم تجز الورثة الوقف
- (ب) اذا وقف على بعض ورثته ربع ماله ولم يجز الوقف باقى الورثة
- (ج) اذا وقف عشرة أفدنة ثم مات وترك مائة فدان من ضمنها العشرة الموقوفة وكان الموقوف عليه أجنبياً والتركة مستغرقة بالدين
- (٥) أذكر معنى الحكر وشروطه المسوغة له شرعاً ثم اذكر أحكامه باختصار
- (٦) اذا كان الموقوف عليهم معينين بالوصف متى يشترط وجودهم وقت الوقف ومتى يعتبر تحقق الوصف فيهم وقت وجود الغلة . ثم متى يحكم على الغلة بأنها موجودة
- (٧) بين آراء أئمتنا الثلاثة فى صفة الوقف من جهة الزوم وعدمه
- (٨) ماهى شروط الواقفين التى يجب اعتبارها وماهى الشروط التى تجوز مخالفتها ومن الذى له حق استبدال الوقف اذا لم يشترطه الواقف
- (٩) ما حكم اقرار المريض بالوقف فى مرض موته

(١٠) وقف زيد أرضه على أولاده ومن بعدهم للفقراء وقبل موته بيومين استلم المتولي غلة الوقف وبعد موت الواقف بستة أشهر جاءت امرأته بولد فهل يستحق هذا المولود شيئاً من الغلة التي حصلت قبل موت أبيه

(١١) اذا وقف رجل مائة فدان على اثنين معينين وكان أحدهما غير موجود وقت الوقف فهل يستحق الموجود منهما كل الربيع أو النصف

(١٢) اذا احتاج الموقوف للمارة فعلى من تكون المصاريف وهل يزداد في الوقف على الصفة التي كان عليها في زمن الواقف أو لا

(١٣) ناظر وقف أراد اجارة أرض للوقف بأجرة قدرها ثمانية جنيهاً للفدان الواحد وقبل أن يمضي العقد وصله كتاب مسجل من أحد الأهالي يطلب استئجار هذه الأرض بأجرة قدرها عشرة جنيهاً للفدان فلم يعباؤه وأجر للأول مع العلم بأن ثمانية الجنيهاً هي أجر المثل فما حكم العقد الذي عقده الناظر وهل يعد خائناً يستحق به العزل وما الذي يمكنه أن يدفع به دعوى الخيانة

(١٤) في بعض البلاد الاسلامية يقف أهل الخير نقوداً لتقرض لذوي الحاجة من غير ربح بشرط أن يقدموا ضامناً لهم فما حكم هذا الوقف وما هي القاعدة العامة التي يدخل تحتها وما حكم ما اذا أقرض الناظر بدون ضمان

(١٥) اذا قال الواقف وقفت ما أملك على أولادي ولم يزد فهل يدخل في ذلك أولاد أولاده ومن بعدهم

(١٦) ماهو الفرق بين الوقف والارصاد وما حكم كل منهما من حيث اللزوم وعدمه ومن حيث وجوب مراعاة شروطهما جميعها أو بعضها وعدمه

(١٧) أذكر شروط صحة الوقف وحكم وقف المريض والمديون

والمحجور عليه لفسفه.

(١٨) أجر متوفي أوقف عيانه. أجر المثل في حكم هده لاجارة اذا زاد أجر المثل أو نقص

(١٩) أنشأ زيد وقفه على أولاده الخ واشترط أن يكون للذكر من الغلة ضعف ما للأنثى فإذا كان جميع المستحقين ذكور وقت ظهور الغلة فما الحكم. وما الفرق بين هذا وبين ما لو قل وصيت بثلاث مالي لأولاد بكر للذكر منهم ضعف ما للأنثى وكان أولاد بكر وقت ستحقاقهم الوصية كلهم ذكور. بين الحكم مع بيان وجه الفرق

(٢٠) اشترط زيد النظر بعد موته على وقفه لبكر ولم يشترط النظر بعد بكر لأحد ولما تولى بكر أمور الوقف بعد موت زيد أقام خالدا وصيا من بعد موته على تركته وعلى وقف زيد ثم مات بكر فهل يعين القاضي نظر على وقف زيد مع وجود خالد وقبوله الوصاية. بين الحكم مع بيان وجهه

(٢١) دار نصفها لمالك لزيد ونصفها الآخر وقف فغصب تلك الدار غاصب وانتفع بها مدة فإذا أقيمت دعوى على ذلك الغاصب من زيد المالك ومن ناظر الوقف فيماذا يقضي القاضي لكل منهما على ذلك الغاصب. بين الحكم مع بيان وجهه

(٢٢) ما الحكم وما الشروط المسوغة له وبه يستحق المحتكر حق القرار وإذا أبى أن يدفع أجر المثل فما الحكم

(٢٣) إذا فوض الناظر أمر الوقف إلى غيره فمتى يكون هذا التفويض متوقفا على إذن القاضي ومتى يصح ويتم بدون إذنه — وفي الحالة التي يتوقف فيها على إذن القاضي إذا أجر الناظر بعد فراغه عن النظر وقبل أن يولي

القاضي غيره عيناً من أعيان الوقف فما حكم هذه الاجارة

(٢٤) قد اختلف الفقهاء في صحة اسقاط الاستحقاق في الوقف فما دليل الجواز وما دليل عدم الصحة وأي الداليلين أرجح وما الفرق بين المصادقة على الاستحقاق وبين اسقاطه

(٢٥) عرف الوقف الشرعي وبين الشروط التي تلزم لصحته والشروط التي تلزم للزومه واذا كر خلاف الحنفية في ذلك

(٢٦) تكلم على مسائل الوقف الآتية

(١) وقف المدين المحجور عليه والمدين غير المحجور عليه والفرق بين الوقفين

(ب) الأحوال التي يجوز فيها الاستدانة على الوقف وما يشترط لذلك

(ج) بيان معنى كل من التوكيل والتفويض ثم بيان حكم التفويض في حال الصحة وحال المرض

(٢٧) ما حكم وقف المشاع والمنقول وشروط الاستبدال

— ❖ ❖ ❖ ❖ ❖ —

❖ اعتذار ❖

حدث لي أثناء طبع هذا الكتاب شواغل جمة لم أتمكن معها من الوقوف بنفسني على تصحيح بعض ملازم منه فجاءت فيه أغلاط مطبعية قليلة لا يجهلها كبير ولا تخفى على صغير

فهرست

كتاب الوقف

صحيفة	صحيفة
١٤ الشروط التي تلزم في الواقف	مقدمة الكتاب
١٥ وقف المحجور عليه لصفه	٧ معنى الوقف لغة وشرعا
١٥ وقف المدين	٧ تقسيم الوقف الى خيري وأهلي
١٧ الشروط التي تلزم في الموقوف	٨ حكم الوقف
١٧ لا يشترط في صحة الوقف تحديد الموقوف	٨ أدلة الامام على أن الوقف لا يلزم
١٨ ينقض الوقف اذا استحق بملك أو أخذ بشفعة	٨ أدلة الصاحبين على لزوم الوقف
١٨ لا يصح وقف الاقطاعات وأراضي الحوز	١٠ استحسان الكمال بن الهمام مذهب مالک في الوقف
١٩ وقف المرتد والمرتده	١١ ما يلزم به الوقف عند الامام
١٩ وقف الفضولي	١٣ اشترط محمد التسليم في لزوم الوقف
١٩ وقف المؤجر والمرهون	و اکتفی أبو يوسف بمجرد القول
٢٠ الشروط التي تلزم في صيغة الوقف	١٣ سبب الوقف
٢١ الخلاف في شرط الخيار في الوقف	١٣ صفة الوقف
٢١ التأييد معنى شرط عند الكل	١٤ حكم الوقف المنذور
	١٤ ركن الوقف
	١٤ شروط الوقف

صحيفة

صحيفة

- | | |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| ٣٦ وقف المصاحف والكتب على | والخلاف في النص عليه |
| المساجد والمدارس وطلبة العلم | ٢٤ فروع — تنقسم ألقاظ الوقف |
| ٣٧ وقف البناء والشجر والشرط | الى صريح وكناية |
| في ذلك | ٢٥ قد يثبت الوقف بالضرورة |
| ٣٧ حكم البناء والغرس في أرض | ٢٥ الشروط التي تلزم في الجهة |
| الوقف | الموقوف عليها |
| ٣٩ ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز | ٢٥ لا يصح الوقف على الأغنياء |
| ٤٠ بيع الوقف بدون مسوغ باطل | وخدم |
| ولو بأمر القاضي | ٢٦ ضابط مهم في مصرف الوقف |
| ٤٠ المختار ان ما اشتراء المتولي من | الوقف على ثلاثة أوجه |
| غلة الوقف لا يكون وقفاً فيجوز | ٢٧ وقف المسلم أو الذمي على البيع |
| بيعه للمصلحة | والكنائس |
| ٤١ حكم ما اذا هدم مشتري الوقف | ٢٧ لا يشترط في صحة الوقف قبول |
| بناه أو جدد فيه بناء أو نحوه | الموقوف عليه ولا وجوده |
| ٤٣ وقف المشاع وافرازه عن الملك | ٢٨ الوقف في مرض الموت والمضاف |
| أو وقف آخر | اليه والمعلق عليه |
| ٤٣ الشيوع في المسجد والمقبرة مبطل | ٣٢ اجتماع الوقف والوصية |
| او قفهما اتفاقاً | ٣٣ وقف العقار وما يدخل فيه تبعاً |
| ٤٤ الشيوع الطارى لا يبطل الوقف | وما لا يدخل |
| اتفاقاً | ٣٥ وقف المنقول استقلالاً |

- ٤٤ قسمة الوقف المشاع بين ملك
أو وقف آخر
- ٤٥ منها وما لا يجوز
أمثلة من الشروط التي تجب
مرعاتها
- ٤٦ يجوز تعيين حصة الوقف بعد
القسمة برأي القاسم
- ٤٧ حكم ادخال الدراهم في قسمة
الوقف
- ٤٨ قسمة الوقف بين الموقوف عليهم
استيفاء المنفعة من الموقوف
- ٤٩ من له الاستغلال لا يملك السكنى
على الصحيح
- ٥٠ حكم ما اذا سكن من له
الاستغلال دار الوقف
- ٥١ حكم ما اذا ضاقت دار السكنى
بالمستحقين
- ٥٢ قبول الوقف ورده
٥٣ قبول الوقف ورده
- ٥٤ حكم نصيب من يرد من
الموقوف عليهم
- ٥٥ حكم الوقف على قوم بأعيانهم
وأحدهم ميت
- ٥٦ حكم ما اذا وقف على فقراء قرابته
المقيمين ببلدة كذا
- ٥٧ يجب حمل كلام الواقف على عرفه
وان خالف الوضع اللغوي
والشرعي
- ٥٨ حكم الصفة والشروط والاستثناء
بعد المتعاطفات
- ٥٩ لا يعتبر من الشروط الا ما اتصل
بأصل الوقف
- ٦٠ الزيادة والنقصان
الادخال والاخراج
- ٦١ (تمة) الادخال والاخراج من
الحقوق المجردة التي تقبل
الاسقاط
- ٦٢ التفضيل
٦٣ التخصيص
- ٦٤ الاعطاء والحرمان

٦٥ لو وقف على أن يعطي غلته لمن يشاء فليس له أن يعطي نفسه

٨٠ الناظر والقيم والمتولي بمعنى واحد عند الانفراد

٦٦ الاستبدال

٨٠ توكيل الناظر غيره وتفويضه اليه

٦٨ يجوز للقاضي استبدال الموقوف اذا كان عامراً وكان البديل أنفع

والمصادقة على النظر

٨٠ توكيل الناظر غيره

للووقف على رأي أبي يوسف

٨١ تفويض الناظر أمراً الوقف لغيره

٦٨ يشترط في صحة الاستبدال

٨٣ التنازل عن الوظائف

اتحاد الجنس والبديل اذا كان

٨٤ الاعتياض عن الوظائف

الوقف للسكنى

٨٤ المصادقة على النظر

٦٩ بقية شروط الاستبدال

٨٥ أجرة الناظر

٧٠ حكم ما اذا رد الموقوف على

٨٦ ليس للناظر أن يجعل معلومه

المستبدل

لمن يوصي اليه الا باذن الواقف

٧١ حكم ثمن الوقف قبل شراء البديل

٨٨ ما يجوز للناظر من التصرفات

٧٢ فروع

٩٠ ما لا يجوز للناظر من التصرفات

٧٣ الولاية على الوقف

٩٠ اذا تعدد الموقوف عليهم فمتى

٧٥ شروط الولاية على الوقف

يقسم الربيع على أنواعهم ومتى

٧٧ حكم ما اذا أوصى بولاية وقفه

يقسم على عدد رؤوسهم

لرجلين

٩٢ اقرار الناظر على الوقف

٧٨ اذا اشترط الواقف في متولي

٩٢ متى يجوز خلط ريع الأوقاف

الوقف شيئاً اتبع

بعضها ببعض

- ٩٣ الاستدانة على الوقف ١٠٣ يضمن الناظر الربح اذا استدان به
- ٩٤ لا يقبل من الناظر دعوى الاذن ١٠٤ اختلف في رجوع الناظر على بالاستدانة الابينة
- ٩٦ حكم ما يأخذ المتولي من ١٠٥ حكم ما اذا كان على الوقف العوائد العرفية دين مرصد
- ٩٧ محاسبة الناظر على ايراد الوقف ١٠٦ حكم ما اذا خا ط الناظر ماله ويان متى يحلف أو يلزم بالينة بمال الوقف ومتى يقبل قوله بدونها ١٠٦ عزل متولي الوقف
- ٩٩ يحتسب من المصارف كل ١٠٨ ما يستحق به الناظر العزل ١٠٩ المواضع التي يجوز للقاضي فيها ماصرف في سبيل استخلاص مخالفة شرط الواقف
- ١٠١ يقبل قول رسول المتولي في نفي ١١١ لا يلزم اتباع الشرط في الارصاد والضمان عن نفسه لا في الدفع والفرق بينه وبين الوقف الى المرسل اليه والاقطاعات
- ١٠١ الأحوال التي يضمن فيها ناظر ١١١ التقرير في الوظائف والعزل منها
- ١٠٢ حكم ما اذا مات الناظر مجهلاً ١١٣ معلوم أرباب الوظائف غلات الوقف أو عينه واستحقاقه في أيام المساحات والغيبة المسقطه له والمقتضية للعزل من الوظيفة
- ١٠٣ لا ضمان على الناظر بتفريطه فيما يرجع الى الذمة

١١٤ كل موظف منع من العمل

١٢٩ فائدة في معنى الكردار

بدون تقصيره استحق المعلوم

والكدك والسكنى والقيمة

١١٦ الاستنابة في الوظائف

ومشد المسكة والخالو وحكمها

١١٧ اجارة الوقف

١٣١ عمارة الدور المعدة للاستغلال

١١٧ من يملك اجارة الوقف

والمساجد والمدارس وغيرها

١١٩ مدة الاجارة في الوقف

١٣٣ من قطع مرتبه لأجل الغارة

١٢٠ اجارة الوقف بأقل من أجر

لا يصير ديناله على الوقف

المثل وقت العقد

١٣٥ عمارة الدور الموقوفة للسكنى

١٢٢ اجارة الوقف بأجر المثل

والخانات وغيرها

وحصول نقص فيه أو زيادة

١٣٨ غصب الوقف

بعد العقد

١٤١ غصب الوقف من غاصبه

١٢٤ انتهاء مدة الاجارة وحصول

١٤٢ المزارعة والمساقاة في أرض

نقص أو زيادة في الموقوف

الوقف

١٢٦ المحتكر أولى بالاجارة بعد

١٤٣ متى يعتبر وجود الموقوف عليه

انتهاء مدتها ما دام يدفع أجر

وقت الوقف ومتى يعتبر وجوده

المثل

وقت خروج الغلة

١٢٧ سقوط الأجرة وثبوت الخيار

١٤٤ الوقف على الثيبات والأبكار

للمستأجر في الفسخ وانفساخ

١٤٤ الوقف على عتقائه وأمهات

الاجارة

أولاده ومدبريه

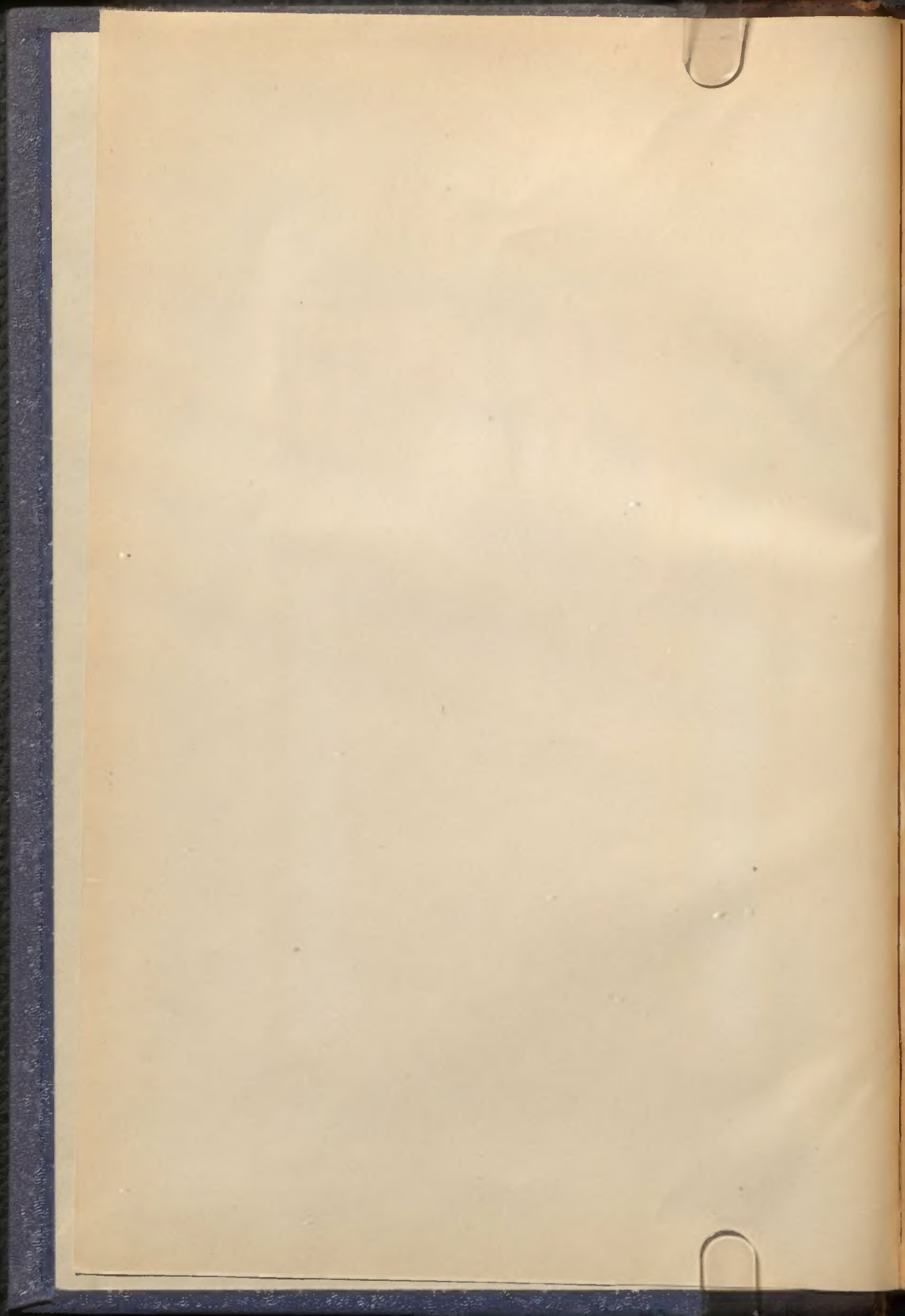
١٢٨ التحكير

١٤٥ تصرف المستحقين في الغلة

- ١٥٥ قبل بعضها
١٤٥ المصادفة على الاستحقاق في
الوقف واستقامته
١٤٧ وقف الشخص على نفسه
١٤٨ الوقف على الأولاد ودخول
الطبقات كلها أو بعضها في
الوقف واستحقاق الواحد منهم
عند انفراده جميع الغلة أو عدم
استحقاقه
١٥٠ حكم الوقف المنقطع الأول
١٥١ حكم الوقف المنقطع الوسط
١٥٢ الوقف على البنين يتناول البنات
عند الاختلاط
١٥٣ الوقف على النسل والذرية
والعقب وأولاد الظهور والآل
والجنس وأهل البيت والقراية
والأرحام والأنساب
١٥٤ لا يدخل الأبوان ولا الأولاد
للصلب في الوقف على الأقارب
اتفاقا
١٥٥ أو وقف على أقرب الناس إليه
دخل فيه أبواؤه وأولادهم لصلبه
... الولد أقرب من الأبوين
... الجد لأب أقرب من الأخوة
على رأي
... الأب أقرب من النافلة
١٥٦ العم أو العمة لأبوين أقرب من
اخال أو الخالة لأبوين عند
الامام
١٥٦ الوقف على الحمل
١٥٧ الوقف على العيال والأهل
والجيران
١٥٨ الوقف على الفقراء والمحتاجين
١٥٩ حكم مال الوقف على فقراء قرابته
الأقرب فالأقرب
١٦٠ كيفية اثبات المستحق في وقف
انه من الموقوف عليهم ومتى
يثبت استحقاقه وعلى من يرجع
بحقه في غلة السنين الماضية
١٦١ الحكم بدخول ولد البنت في

- الوقف على ولد الولد يقتصر بين الطبقات واشتراط صرف
على وقت الحكم الخ نصيب من مات عن ولده الى ولده
١٦١ لا يثبت الاستحقاق في الوقف حكم الدرجة الجعلية ١٦٧
باقرار الواقف الخ الوقف على وجوه البر وسبل ١٦٨
لا بد من اثبات الفقر والقراية الخ ١٦٢
في الوقف على فقراء القراية وقف المسجد ١٦٩
لو أثبت شخص فقره بالنسبة حكم المسجد اذا تخرب ١٧١
لو وقف ثبت فقره بالنسبة لغيره حكم غير المسجد عند خرابه ١٧٣
التسوية والتفضيل في الغلة بين وخروجه عن الانتفاع بالكلية ١٦٣
المستحقين وبيان معنى الفريضة يجوز صرف ما اجتمع من ريع ١٧٣
الشرعية والترتيب في الدرجات الموقوف على المرمة في البناء
١٦٣ قول الواقف وقفت على ان اقرار الصحيح بالوقف
لذا كر ضعف الأثني انما هو يصح رجوع المقر له بالوقف ١٧٤
عند الاختلاط الى تصديق المقر بعد تكذيبه
١٦٤ بيان معنى الفريضة الشرعية ويعود الاستحقاق اليه
في الوقف لا يصح تعيين المقر بالوقف ١٧٥
حكم نصيب من يموت من الجهة بعد سكوته بخلاف تعيين
المستحقين في الوقف الواقف
١٦٦ تنقض القسمة بموت آخر اقرار المريض بالوقف ١٧٨
الطبقة عن ولد عند الترتيب حكم الوقف المنقطع الثبوت ١٨٠

- ١٨١ دعوى الوقف وطرق اثباتها ١٩٣ المراد بأصل الوقف وشرائطه
١٨١ الخصم في دعوى الوقف عند الفقهاء
١٨٤ متى ينتصب الشخص خصماً ١٩٣ مصرف الوقف من أصله الخ
عن غيره في الوقف ١٩٤ يجوز للشهود بأصل الوقف أن
١٨٥ الأحوال التي يمتنع فيها سماع يصرحوا بأنهم شهدوا بالتسامع
دعوى الوقف وغيره ١٩٤ اختلف في قبول الشهادة
١٨٥ بيان المدة الطويلة التي لا تسمع بالتسامع على شرائط الوقف
بعدها الدعوى ١٩٥ لو شهدا بأنه وقف على فقراء
١٨٦ متى تبدى المدة الطويلة قرابة الواقف وهما منهم
١٨٨ اقتران الدعوى بما يدل على أن لا تقبل الخ
المدعي ليس له حق فيها ١٩٦ موافقة الشهادة بالوقف
١٨٩ طرق إثبات دعوى الوقف وما للدعوى وموافقة شهادة أحد
يتعلق به الشاهدين لشهادة الآخر
١٩٠ اختلف في العمل بصك الوقف ١٩٩ ترجيح البيّنات في الوقف
١٩١ الشهادة بالوقف وما يتعلق به ٢٠١ القضاء بالوقف قيل قضاء على
١٩١ تقبل شهادة الحسبة لإثبات الكافة
أصل الوقف ٢٠٢ أسئلة في الوقف
١٩٢ تقبل الشهادة بالتسامع على أصل | ٢٠٦ اعتذار
الوقف * تم الفهرس *



Author 'Ashshub,
Title al-Waqf

5

.A81

3.11.24

41

